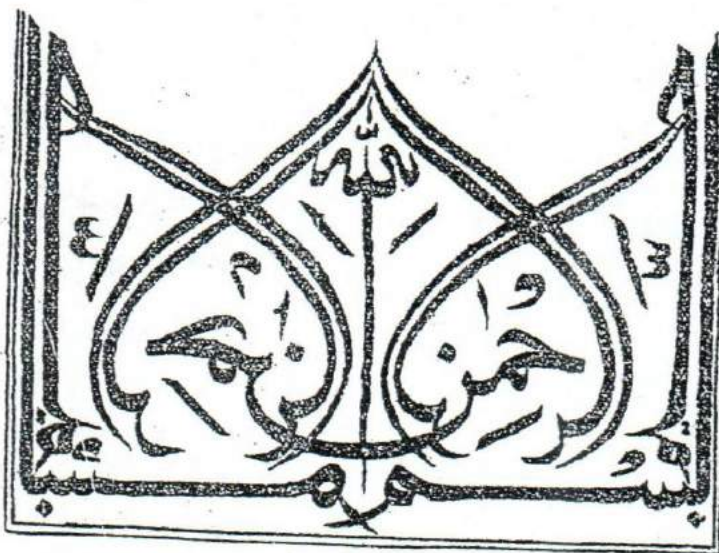


النَوَاحِجُ لِلسَّيِّدِ ابْنِ نَسْبِهَا

كتاب نواحي الورد لجوري تبحر
عقيدة الباجوري من تاليفات
السيد الجليل ذي الحمد الأثيل
مولانا أبي بكر بن عبد الرحمن
بن محمد بن الشيخ
شهاب الدين العلوي
الحسيني رحمه الله
المستأمن

فلج في المطبع فخر نظامي



الحمد لله الواجب الوجود آزالا وابدًا الخصاص بارادته ما تعلقت به قدرته اعداما و
ايما واما العالم بجميع الكليات والخبريات « فلما يعزب عن علمه شقال ذرة في الارض
ولا في السموات التفرع بالخلق والاختراع والتاثير المنزه في سمات جلاله عن الشريك
والمعين والنظير المتعالى عن الاتصاف بلوازم الاجرام والاعراض والمقدس في جميع
افعاله عن البواعث والاغراض فسجانه من اليه قامت باستحقاق جميع الكلمات
البراعين والارادة وشهدت مخلوقاته انه الصانع المستقل بلا واسطة ولا طبع ولا علة
والصلوة والسلام على سيدنا محمد اشرف المخلوقات على الاطلاق « والنصوص البشائية
الغضبية يوم كيشف عن ساق - وعلى اخوانه من المسلمين المتصفين بالتصوف بين محبوب
الصدق والامانة والمبلغين عن الله ما امرهم بتبليغه من الشرايع والديانة - وعلى كل
كل منهم واصحابه والتابعين من يومنا هذا الى يوم الدين **اهل بعد** فلا ريب في
ان اول واجب على الانسان - معزقة اصول عقائده الايمان لان الجبل شي منها اعظم
جواب عن استنارة القلوب بانواع الطاعات واقوى سبب الى التخلو في ما

لدار البوار من الدرجات ولعمري ان شمر الذليل عن الجهد في عبادة مولاه عز وجل
 بالغدود الاصيل مع جملة بما يجب في حقه تحل له وما يجوز وما يستحيل لبائع في طه الحياه
 ونقص العقل الى غاية لا يرجي منها فلاحه ولا ينتظر الا بالعود الى اتيان البيت من
 باب صلاحه ونجاحه وقد استحكم هذا الداء العضال في كثير من بلدان المسلمين ونقد فيهم
 والعياذ بالله تعالى مراد بالبليس اللعين لاسيا في جهة منفعي من تعيينها في انقضاء من
 متفصيها ويحزنني اهل من هذه المصيبة بالبلها فانتم قد نبذوا هذا العلم الشريف طهرا
 وكاد هذا الموضوع الخطير ان يكون فيهم نياما ولقد قدون مع هذا انهم ساكنون تبركهم ذلك
 العلم جادة الصواب حازرون بعد تعلمه وتعليمه جزيل الثواب ركونا منهم على مثل احسن
 لهم الفهم السقيم من كلام الامام ابي حامد الغزالي رحمه الله تعالى في الاجيار وغيره من الهوى
 عن التعق في علم الكلام والتوغل في انواع الجدال في ذلك المقام مع نقله بعض مقالات
 عن السلف في ذلك فخيّل لهم ان ذلك العلم بجملة امر محذور وان الى نص في مسأله
 ومقاصده ما توم وموزور ويصحات يصحات فان الضم عن التغلغل في الشيء والخروج
 عنه الى ما ليس منه ليس نهيا عن ذلك الشيء وكيف يظن مثل هذا الامام الهوى عن تعلم
 العقائد التي هي نفس الايمان وبجاجة كل انسان ام كيف يسوغ التحذير عن معرفة
 ادلته التي بها تشرح صدور المؤمنين وتطمئن بها قلوب الموحدين مع قول الكثير من العلماء
 بعدم صحة ايمان المقلد وقول الكثير ايضا بعدم كماله وعصيان المتصنف نعم لما اتخذ
 بعض المتقدمين الجدال والمنارات في هذا الفن دينا وشغلا شاغلا عما سواه وتجاوزوا
 فيه حدود الضرورة بل حدود الحاجة وتوروا الى خشوكتهم في هذا الفن بنقل سوس
 الظانقة واصطلا ما تهم اشقق ذلك الامام من تقاوم الامر واستقام الدار فنبه
 على ذلك المحذور وزجر من ارتكابه لما يترتب عليه من المفساد كما حذروا كره على
 السائقين في فروع الاحكام الفقهية النادرة الوقوع شفقة بالعباد ورحمه بعم فجاه الله

عن المسلمين خير الجزاء قال العلامة القفاني في بداية المريد لوجهرة التوحيد فان قلت اذا
 كان هذا الفن واجبا وقدره ان موضوع هذا العلم اشرف الموضوعات ومعلومه اصل المعلومات
 وغاية اشرف الغايات فكيف نقل عن بعض السلف الصالح كما لك الشافعي وابي
 حنيفة واحمد رضي الله عنهم النفي عنه قلت هذا محمول على نفي التعصب في الدين واتقاصر
 عن تحصيل اليقين واتقاصدا فساد دعواه المسلمين او الخائض فيما لا يعقر اليقين غرض المقلطين
 والافلا يتصور من شريف تلك الحضرات وقوع النفي عما هو اصل الواجبات واساس
 الشريعة اه اقول لو ادرك هؤلاء الائمة القادة زماننا هذا الذي هجر الجبل من اهله هذا
 العلم الشريف الذي هو اصل الايمان بحيث صار كثير من يدعي العلم والمعرفة فضلا
 عن العوام لا يعرف ما يجب لله من الصفات وما يتحلى عليه وما يجوز ولا يعرف لم يعرف
 ويلحق الجمل الواجب عينا فضلا عن معرفته تفصيلا لا علوا منار الدعوة اليه وبالفناء في الخلق
 على الاكباب عليه سيما لما هو اكثر اقل طائفة الحق في هذه الازمنة باهل البهع
 والكفر بدواعي المعاملات لسهولة الاسفار وكثرة تقارب البلدان والاسواق بوجود
 السفن والمركب البخارية وقد شاهدنا كثيرا من عامة المسلمين يتوجه من بلادهم جا حاصلا
 باصول دينه ثم يجالس اهل البدع والضلالة ويسمع منهم من العقائد الفاسدة الملم بطرق
 سمعهم غيره ولم يرجع الا وقد تورط في حومة الخلطة وارتبك في شراك المصيبة والعياذ بالله
 تعالى وقد الف شيخ الاسلام خاتمة المحققين العلامة ابراهيم بن محمد البجيرمي قدس سره الغيرة
 رسالة لطيفة المحمدية ذكر فيها من العقائد الموهجة المكلف لا صحت عري ايمانه محموله و
 دعوى اسلامه غير مقبولة اقتصفيها على ذكر اصول ما يجب على كل فرد من افراد المسلمين
 معرفته من علم العقائد الالهية من الالهيات والرساليات العقلية والسمعية مع ذكر
 ولا يلحق الاحكامية فالباقي الصغر جرحا سحطة التلقن والحفظ مع عظم مفادها وحيث كانت
 بهذه الثابتة العظمى احببت بعد استخارة الله تعالى تمام الفائدة لكن ترقى عن مرتبة العوام

كتابته شرح لطيف عليها الترم فيه بيان حجة الدليل، واسكت في تقريره وتفصيله قوم
سبيل، واضيف اليها ان شاء الله كثير من الفوائد التي تدعو الحاجة اليها واشير الى بطلان
اقوال يلزم التبيين عليها اهل جاحل انتفع بها فاشارك في الاجراء كما لا يطاع عليه في دعوى بالنجاسة
يوم المشرك بها الى الله تعالى وتضرعا اليه ان يكون علي خالصا مقبولا لديه، وهذا وان
الشروع في المقصود بمعونة واجب الوجود وقال المؤلف رحمه الله ونفع به امين -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابتداء المؤلف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتب السماوية التي افضلها اشرفها القرآن الكريم
وعلمنا بخبر كل امرئ بال لا يبدأ فيبسم الله الرحمن الرحيم فلهذا ابتداء قطع او اخذ
روايات وكلها من باب التشبيه بالبلغ والجامع في كل مطلق النقص ثم الباء اما اذادة
او اصلية فان جئت زائدة فلما تحتاج الى متعلق كما هو مقرر في محله وان جئت اصلية
اقتضت الى متعلق محذوف وهو اما ان يكون اسما او فعلا وكل منهما اما خاص او
عام فحذفه اربعة وكل منها اما مقدم او مؤخر والاولي ان يكون فعلا خاصا مؤخرا فيكون
التقدير بسم الله الرحمن الرحيم المؤلف وحجة التعلق هي الاستعانة او المصاحبة على وجه
البرك وذكر بعض المفسرين ان البسملة ان كانت صادرة من الله تعالى والتقدير
باسم الله كان كل شيء اوبة تكون الاشياء وجنيد يكون في الباء اشارة الى جميع القضاة
لان المعنى بي وجد ما وجد وبني يوجد ما يوجد ولا يكون كذلك الاسن النصف بصفات
الكمال وتزده عن صفات النقصان وهذا انما يصلح حيث كان المراد بالاسم المسبب
والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلول لانه على ما تحته من المعنى وهذا هو الصحيح
بل لانه تصغيره على سمي وعند الكوفيين مشتق من الوسم او السمة وهي العلامة لانه علامة
على الشيء يعرف به ثم الاسم عند اكثر الاشاعرة من السمي بدليل قوله تعالى سجد اسم

ربك الاعلى وتوكله تعالى ما تعبدون من دونه الاسماء سميتها وقول لبيد العامري
لانتبه -

فقوما وقول بالذي تصرفانه ولا تتخشا وحجا ولا تخلق اشعر
الى الجول ثم اسم السلام عليكما ومن يك حولكما فقد اعتذر
وقيل ان الاسم غير المسمى لقوله تعالى له الاسماء الحسنى ولا بد من المغايرة بين الشئ
وما هو له ولقد ذكر الاسماء مع اتحاد المسمى ولو كان عينه لاحترق ثم من قال نار مثلا
الى غير ذلك والتحقيق انه ان اريد من الاسم الدال فهو غير المسمى قطعاً وان اريد
منه المدلول فهو عينه والله علم على الذات الواجب الوجود المتشبه لجميع الكمالات
لكن قولهم هذا الواجب الوجود وما بعده انما يذكر لتعيين المسمى لانه من جملة الموضوع له
والا كان لفظ الجملة كلياً فلا تكون لاله الا الله مفيدة للتوحيد وقد اجموعوا على افادتها
والرحمن الرحيم صفتان مأخوذتان من الرحمة والرحمة رقة وانعطاف روحاني يقتضي
التفصيل والاحسان وصي سجد المعنى لتجمل في حقه تعالى وكل اسم استحالة طلاقة
عليه تعالى باعتبار مبدئه جان الطلاقة عليه باعتبار غاية فتعبر في حقه تعالى
باعتبار سببها القريب الذي هو اداة الاحسان او البعيد الذي هو الاحسان فمضى
على الاول صفة ذات قديمة وعلى الثاني صفة فعل حادثة بمعنى متجددة بعد عدم مجي
امر اعتباري والمولى تصيف به وحينئذ فالرحمن والرحيم معنى مريد الاحسان او المحسن
الحمد لله رب العالمين اتى المؤلف بالحمد بعد البسملة اقتداراً بالكتاب العزيز
وعلا برأيه كل مرزى بال لا يبدى فيه بال الحمد لله الحديث فالابتداء بالبسملة حقيقي وبالجملة
اضافي والحمد لله تعالى على الجليل فالتناجس لى المطلق الوصف بالجميل ويخرج به ما دل على الجليل
بغير القول تعظيم العالم مثلاً بالقيام له بخود ذلك واطلاق التنا على الوصف بغير الجليل لا يكون
الامشاكلة وعلى غير فعل اللسان مجازي فلا داعي للاحتراز عنها وقولهم على الجليل مخرج للتنا

لا على جميل كالنثار على شارب الخمر وكالنثار تحكما فإنه ليس بحمد وقيد الكثرة
 بالاختيارى والمطلق اولى لورود الحمد في الكتاب العزيز والحديث الشريف
 لما ليس من شأنه الاختيار قال تعالى عسى ان يبيغتك ربك مقاما محمودا
 وفي الحديث وابغته مقاما محمودا الحديث ولان المقيد به محتاج الى التاويل في حمد الله
 تعالى على صفات ذاته جل وعلا لا يخاليت باختياره وفي الحمد على الملكات النفية
 كالحم والشجاعة واصطلاحا فعل نبي عن تعظيم المنعم في مقابل بغته ويراد منه الشكر لفئة
 فبين كل منهما وبين الحمد اللغوي عموم وخصوص من وجه ثم ان الجاد ما قد يم او يحدث
 والمجود كذلك فيكون الحمد بهذا الاعتبار اربعة اقسام وال في الحمد اما للعهد او
 للاستغراق او للجنس واللام في ثلثها الملك او للاختصاص او للاستحقاق وجملة
 الحمد محتملة ان تكون خبرية لفظا انشائية بمعنى والمراد انشائية لفظا بمضمونها لا
 انشائية بمضمونها وان تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على انها صنعت في عرف
 الشرع لانثاء الحمد كصنع العقود وان تكون خبرية لفظا ومعنى فيكون المعنى هنا
 اخبركم ان كل حمته خص به تعالى والرب المالك والمدبر وله معان اخذوا العالين
 قيل اسم جمع لمن يعقل وهم الانس والجن والملائكة والتحقيق كما قاله الزمخشري
 وغيره من انه جمع للعالم بفتح اللام لان العالم وان كان يطلق على ماسوى الله
 تعالى يطلق ايضا على كل جنس وعلمه كل صنف فجمع على عالمين باعتبار المطلق
 الثاني وغاياته ما فيه انه لم يستوف الشروط لانه لا يجمع بالياء والنون الا ما كان
 علما او صفة والعالم ليس كذلك على انه جرمي في الكشف على استيفاء الشروط
 قال لان العالم علامته على وجود خالقه فهو في حكم الصفة والله اعلم والصلوة
 والسلام على رسول الله اتى بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
 في صدر الرسالة عملا بخبر من صلى على في كتاب

ثم نزل الملائكة تستقفلوه ما دام اسمي في ذلك الكتاب وظاهر ان المراد بالاسم في
 الحديث ما دل على ذاته عليه السلام ولو ضمير الادوصفا فخصايه او علما بالغلبة كما هنا
 والى بالسلام معها جند من كراهة افراد واحد بما عن الآخر وامثالا لقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واختلف في معنى الصلاة والتحقيق ناهيب اليه الجهور انما
 من قبل المشترك اللفظي فحي من الشدة الرحمة المقررة بالتعظيم وما سواه من الملائكة
 وغيرهم الدعاء ومعنى السلام الامان والنجاة ويصح ارادة كل منها لان المطلوب على
 الاول تامينه عليه الصلوة والسلام مما يخاف على امته عن اشتداد الكرب على الثاني
 مخاطبة الله تعالى له خطابا بالا على رفعة مقامه والاقتنار به كما يحسب بعضا بعضا
 فتقوله على رسول الله المراد به نبيا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وانما لم يصرح باسمه الكريم
 تعظيما له واجلالا وتبجيها على انه من الرسالة بمرتبة لا يتبادر من الوصف بها الى الذين
 موصوف الا نحو حتى صار علما بالغلبة عليه وما يابا به الصلاة فان الله تعالى لم يصرح
 باسمه فيها قال تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وعلى آله
 واصحابه وسلموا عا والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بالجملة الفعلية بعد ان
 اتى بها بالجملة الاسمية لدلالة الاولى على الدوام والثبات ودلالة الثانية على الحصول
 والتجدد فقد ارتشف رحمه الله حق الكاسين وظفر من ذلك بالحسين نغم على المؤلف
 نوع مواخفة من حيث انه افراد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على آله و
 اصحابه ولعله اكتفى بالاثنيان بها قطعاً ويميل على ذلك جلالة قدره قال رحمه الله -
 ويعدل هي كلمة يوتي بها للانتقال من اسلوب الى آخره والكلام عليها شائع في مطولات
 الفنون فيقول فقيل رحمة ربه الخبير البصير الفقير فيل بمعنى الفقير الى المحتاج
 مضاف الى معمول وهي الرحمة وقد تقدم الكلام على المراد منها في حقه تعالى والخبر
 العظيم بواطن الامور والبصير المدرك لجميع الموجودات اذ انما على الادراك

حاشية
 على
 قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 على آله
 واصحابه
 وسلموا

بالعلم ابراهيم بن محمد الباجوري نسبة الى باجور قرية من قرى مصر
 ذو التقصير وصف المؤلف رحمه الله نفسه بالتقصير تواضعا كما هو شأن
 الكل من الرجال والافرنية بين ائمة الدين الحنفى سائمه ومولفاته بتجربة في جميع العلوم
 شاهدة وقاضيه سألني بعض الاخوان اصلح الله لي ولهم الحال والشان
 يجوز في الحال التذكير واثنيت وعمود الحالات والاحوال وصي الهيئات التي
 تصور الذات والشان هو الخطب والامر وال فيها لا تستغرق جميع افرادها ان
 كتب له افراد الضمير من التحصيل البعض الطالب ومجده فيما لم تعلم الدعاء ولان
 الضمير في قواعدهم يعود على المضاف الا اذا كان لفظا كل او بعض فيعود على المضاف
 اليه كما هو رسالة امي جملة من العلم لطيفة امي قليلة اللفظ طريقة التركيب المعنى
 تشمل على ذكر ما يجب من صفات المولى سبحانه وتعالى امي اثابت له والناس
 عنه لا يليق به وعلى ذكر ما يتجمل عليه من احواله ادها المراد من الضد هذا المعنى
 اللغوي وهو مطلق المنافي والافليت المستحيلات المذكورة في مقابلة العشرين الصفة
 الواجبة الائمة الذكر كلها اصدوا بالمعنى الاصطلاحي لان الضدين في الاصطلاح
 هما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يتجمعان وقد يرتفعان
 كالسواد والبياض وليت كلما كذلك بل بعضها اصد وبعضها نقيض وبعضها مساو
 للنقيض وبعضها اخص من النقيض كما سأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى تنبيه
 انما قال المؤلف رحمه الله تشمل على ذكر صفات المولى جل وعلا ولم يتبعه
 لذكر الذات ايامر منه الى انه لا سبيل الى معرفة ذاته تعالى ولا يحاط بكنهه عظمته لا بقرينة
 ولا حده ولا رسما لان الحدود لا تكون للمركبات من الاجناس والفصول
 والرسوم تكون للمركبات من الاجناس والخواص الملازمة او من العنصريات
 التي تختص بجملة بحقيقة واحدة والتركيب مستحيل في حقه تعالى وقد ارشدنا بهجانه

وقال لي الى قطع الطمع عن معرفة ذاته فقال عز من قائل ولا يحيطون به علما واذا
 قصرت عقولنا عن معرفة الروح والنفس والعقل التي هي معنالاتنا فكيف قطع
 في معرفة الذي خلقها وانما يعرف الصانع جل وعلا بصفاته ولله كما عرض موسى
 عليه السلام حين سأل فرعون عن الحقيقة حيث قال وارب العالمين اى اى شى هو
 فاجاب بالصفة ارشاد اله الى ان الحقيقة لا تدرك فاعلم ان الرب السموات والارض وما
 بينهما واعلم ان الذات كالحقيقة والماهية والهوية والانية متحدة بالذات مختلفة
 بالعبارة اذ الحقيقة ما به الشى هو وهو ماهية الشى ما يجب به عن قولهم ماهو والهوية
 ما دل عليه قولهم هو والانية ما دل عليه قولهم انه وقد كانت القدماء تعبيرا بالماهية فيقولون
 مثلا هل تعلم لماهية الصانع فعلم التأخر وان الى لفظ الحقيقة خوفا من التشبيل
 المؤلف رحمة الله وتتمثل ايضا على ذكر ما يجوز في حقه تعالى ذكر ما يجب
 في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل في حقهم وما يجوز في حقهم
 حذف المؤلف للعلم بما قبله والرسول جمع رسول وهو ذكر اوحى اليه بشريع وامر
 بتبليغه وسكت المؤلف عن الانبياء عليهم السلام اما مراعاة للقول تبرأ فحسبها او
 نظر الغالب الاحكام الآتية فانها خاصة بالرسول فاجبت له اى السائل الذي
 هو بعض الاخوان الى ذلك اى الى كتابة الرسالة فقلت كان التعالى
 لما قبله ان يقول فكتبت وبالله التوفيق هو جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه
 يجب اى يفرض شرعا وجوبا علينا على كل مكلف انما كان اوجبا ما اخذ من
 التكليف وهو على الارجح الزام ما فيه كلفة من الاوامر والنواهي والمكلف من الناس
 البالغ العاقل ومن الجن مطلقا اى من حين خلق واشترط فيه ايضا اهلية النظر والمبلغ
 الدعوة اليه واعل سكوت بعضهم عن الاول من هذين لكونه يرمى ان كل من بلغ عاقل
 فيه اهلية النظر لان الواجب هو الدليل الجلي كما سياتى وعن الثانى لكونه ممن يرمى ان

من
 حقيقة
 كجيب
 تعالى
 واستجيب
 فحسب
 كاجبة
 ان كركب
 فقلت
 بآية التوفيق
 يجب
 على
 مكلف

ودعوته عليه السلام قد بلغت جميع الاقطار ولم تخجل احد عن العلم بها فتكون زيادة
 ذلك كتحصيل الحاصل ان يعرف بحسب الطاقة البشرية ان يعتقد اعتقاداً
 جازماً مطابقاً للواقع عن دليل ولو جليلاً وهو المعجزة عن تقريره ودر شجوه كعقوبة
 ان الدليل على وجوده تعالى العالم من غير علم بحجة الدلالة حل هي حدوده او
 استحالة ادخالها اما المعرفة بالدليل التفصيلي وهو المقدور على تقريره ودر الشبه عنه
 ففرض كفاية لانه ليتجمل عادة ان يقدر عليه كل احد فيجب على اهل كل ناحية شيق
 منها الوصول الى غيرهما ان يكون فيهم من يعرف ما ياتي بالدليل التفصيلي لدفع
 ما يتجمل طرده فيهم من الشبه قال المؤلف رحمه الله في حاشيته على ام البهين
 تقدم ان التحقيق ان المعرفة والعلم مترادفان على معنى واحد وهو الجزم المطابق
 للواقع عن دليل فخرج بالجزم الظن وهو ادراك الطرف الخارج والوهم وهو
 ادراك الطرف المزعوم والشك وهو ادراك كل من الطرفين على السواء
 وبالمطابق غير كبحر النصارى بالتثليث وخرج بابعاد التقليد فليس كل منها
 معرفة ولا علماً والمتصف بواحد من الاربعة الاول في شئ من العقائد الآتية فهو
 كافراً اتفاقاً واما المتصف بالآخر وهو التقليد فقل ان كافر مطلقاً وقيل انه مؤمن عاص
 كذلك وقيل انه مؤمن غير عاص كذلك ايضا والراجح انه مؤمن عاص ان كان
 قادراً على الدليل ومؤمن غير عاص ان لم يكن قادراً عليه وهذا الخلاف مبني على الخلاف
 في النظر فقل ان واجب وجوب الاصول مطلقاً وقيل انه واجب وجوب الفروع
 كذلك وقيل انه مندوب كذلك ايضا والراجح انه واجب وجوب الفروع
 ان كان فيه قدرة عليه وغير واجب ان لم يكن فيه تلك القدرة انتهى - اذا
 عرفت ذلك فالواجب شرعاً معرفة هو ما يجب في حقه تعالى اعم عقلاً
 او شرعاً كما سيأتي بيان النوعين فبين قوله يجب على كل مكلف وقوله فما يجب

الخاس التام لان الاول من الواجب الذي هو كون الشيء بحيث يثاب على
 فعله ويعاقب على تركه واما من الوجوب الذي هو عدم قبول الانتفاء كما يأتي
 وان يعرف ما يستحيل في حقه تعالى عطلا او شرعا كذلك ويعرف ما يجوز في
 حقه تعالى عطلا فقط لان ما يجوز دليله عقلي فقط كما سيأتي وحذف المصنف متعلق
 بالاستحالة وما يجوز للعلم به ما قبله وليس ذلك من التنازع في العمل لانه لا يجوز في العمل
 المتوسط عند الاكثرين ومن المعلوم ان ما في قوله لا يجب وابعدها من صيغة العموم
 فيكون المعنى جميع ما يجب وجميع ما يستحيل وجميع ما يجوز لكن ما قامت الادلة العقلية او
 العقلية عليه تفصيلا وهو العشرون الصفة الآتية واصداها يجب على المكلف
 ان يعرفه كذلك وما قامت الادلة العقلية عليه اجمالا وهو وجوب اتصافه تعالى
 بجميع الكمالات وتنزهه عن جميع النقائص وجبت معرفته اجمالا كذلك فيجب على
 المكلف ان يعتقد ان لآخرية الكمالات الشد تعالى من جهة العدد في نفس الامر
 كما قال تعالى ولا يحيطون به علما تنبيه لا ريب في ان النوص في هذا الفن متوقف
 على معرفة معنى الوجوب والاستحالة والجواز لان صاحب علم الكلام تارة يثبتها وتارة
 ينفيها وان هذه الثلاثة اقسام للحكم العقلي وانه لا يمكن الطالب معرفتها حتى يعرف
 الحكم العقلي اولاد ان الحكم العقلي اخص من مطلق الحكم ومعرفة الاخص متوقفة على
 معرفة الاعم فلهذا كراولا تعريف مطلق الحكم ثم اقسامه الثلاثة التي احدها الحكم العقلي
 ثم اقسام الحكم العقلي الثلاثة التي هي الوجوب والاستحالة والجواز لتمر بدك فائدة
 الطالب فالحكم مطلقا هو اثبات امر لا امر او نفي امر عن امر فالاول كقولك زيد
 قائم والقدرة واجبة لله والثاني كقولك زيد ليس بقائم وشريك الله غير موجود
 ولكون الحاكم اما الشرع او العادة او العقل انقسم الحكم الى ثلاثة اقسام شرعية وعقلية
 وعادية فالحكم الشرعي هو كلام الله المتعلق بفعل الشخص من حيث التكليف او الوضع

يستحيل
 وجوب

ونخصر في قسمين خطاب تكليف وهو كلام الله المتعلق بفعل الشخص من حيث
 التكليف ونظام وضع وهو كلام الله تعالى المتعلق بفعل الشخص من حيث الوضع
 وللاول خمسة اقسام الايجاب والندب والتحريم والكراهة والاباحة وللثاني خمسة
 اقسام ايضا وهي كلام الله المتعلق بكون الشيء سببا او شرطا او مانعا او صحيحا او فاسدا
 والمراد بالكلام هنا هو كلام الله النفسي القديم ويدل عليه الكتاب العزيز وكذا كانت
 والاجماع والقياس فانها كاشفة للحكم لا مثبتة له والنجث عن هذا محالة كتب الامول
 والحكم العادي هو اثبات امر لا مراد نفى امر عن امر بواسطة التكرار مع جواز
 التخلف وعدم تاثير احدهما في الآخر البتة وهو منقسم الى اربعة اقسام ربط وجود
 بوجود كربط وجود الشئ بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم الشئ بعدم الاكل
 وربط وجود بعدم كربط وجود البرد بعدم الشر وربط عدم بوجود كربط عدم
 الاحراق بوجود النار والحكم العقلي هو اثبات امر لا مراد نفى امر عن امر من غير
 توقف على تكرار ولا وضع واضع وهو منقسم في ثلاثة اقسام بمعنى ان كل حكم
 به العقل من اثبات او نفى يرجع اليها ومضى الوجوب والاستحالة والجواز فالوجوب
 عدم قبول الانشاء والاستحالة عدم قبول الثبوت والجواز قبول الثبوت والانشاء
 فالاولان سلبيان والثالث امر اعتباري وهذه الثلاثة تحمل على موضوعاتها
 حمل اتفاق فيقال قدرة البارئ واجبة وشريكه مستحيل وفيقة الرسل جازية
 وقد ظهر سبحانه ان الواجب مالا يتصور في العقل عدمه اى لا يمكن في العقل عدمه
 وهو ما ضرورى وهو الذى لا يحتاج العقل في ادراكه الى تأمل ونظر كنبوت الخيزر
 للحرم اى اخذ ذاته شيا من الفراغ الموصوم فان العقل ابتداء لا يتصور تفكك
 الحرم عن اخذه قدر ذاته من الفراغ واما نظري هو الذى يحتاج في ادراكه الى

التامل والنظر كوجوب القدم لمولانا جل وعز فاما يدرك العقل وجوبه له
 تعالى بالنظر والفكر كما سياتي والشئيل لا يتصور في العقل وجوده اى لا يمكن
 في العقل وجوده وهو اما ضرورى كلفو الجسم عن الحركة والسكون في آن واحد
 بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى
 للجزم او نظري ككون الذات العلية جبراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فان
 استحالة هذا المعنى عليه تعالى انما يدركه العقل بعد سبق النظر فيما يترتب على ذلك
 من اجتماع النقيضين لما ياتي من ثبوت القدم له وثبوت الحوادث للجزم عتبا
 باطل والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه وهو اما ضرورى كحركة الجسم او
 سكونه فان العقل ابتداء يدرك صحة وجوده للجزم وصحة عدمه له واما نظري
 كتعذيب المطيع الذي لم يعص الله قط فان ذلك التعذيب جائز نظري
 لتوقفه على دليل وهو ان الله تعالى مالك للعبد والمالك يفعل في ملكه ما
 يشاء وهذا الجواز عقلي لا وقعي فلا ينافي ان ذلك تمتع شرعاً والالزام الخلف
 في خبره تعالى لانه ورد في القرآن والنته ما يدل على القطع بعدم وقوعه بمقتضى
 وعده الذي لا يخلفه - واعلم ان معرفته اقسام الحكم العقلي الثلاثة اعني الوجود
 والاستحالة والجواز وسوخطها واحضارها في الذهن مرتبة بعد اخوة وتطبيقها
 على خبرنا تماماً ضرورى على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسوله
 عليهم الصلاة والسلام وقد قال امام الحرمين وجماعة ان معرفة هذه الاقسام
 الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها فليس بعاقل والله اعلم فامة الصفة تطلق
 على المعنى الوجودى القائم بالموصوف وعلى ما ليس بصفات وهو المراد هنا لان
 الصفات العشرين الالوية ليست كلها وجودية كما سيذكر قريباً ثم ان عدداً عشرين

صفة واضداً هناك كما ذكرها المصنف مبني على القول بثبوت الاحوال
 وثبوت الاحوال مبني على احد طريقتين في تقسيم الاشياء تختلف القوم فيها وكل
 دليل في محله قال امام الحرمين في الشامل ومن وافقه وصم القاضى وبعض المتأخرين
 الاشياء اربعة اقسام موجودات وهي بالنصح رويته ومعدومات وهي بالاثبات
 له واحوال وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات بان كان لها ثبوت
 في نفسها ارجى من ثبوت الاعتبار الا انه لم ينه الى درجة الوجود وامور اعتبارية
 وهي بالثبوت لم ينه الى درجة الاحوال كالامكان وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري
 وتابعوه وهي الطريقة الراجحة ان الاشياء ثلثه اقسام فقط موجودات معدومات
 وامور اعتبارية ولا يثبتون الواسطة وهي الحال قال بعض المحققين الحق انه
 لا حال وان الحال محال وعلى هذه فكلون الصفات التي كلفنا بمعرفتها تفصيلاً
 ثلثة عشر بسقاط السبع المعنوية الالائية للاستغناء عنها بصفات العالي لان كونه تعالى
 قادر امثلاً يستغنى عنه بعد القدرة صفة وانما عد الوجود صفة وان كان اعتباراً
 لعدم وجود ما ينفي عنه كما ياتي ومعنى اسقاطها نفى كونها صفة ثابتة دائمة
 على المعنى لانفى كونه تعالى قادر امثلاً او مريد من اصله فانه كنهه فالاشعري
 واتباعه وان نفوا الحال لانفون الاعتبار الذهني وههنا شرع المؤلف رحمه الله
 في ذكر ما يجب على المكلف اعتقاده من صفات المولى تعالى واضداً على
 سبيل التفصيل لقيام الدليل عليها تفصيلاً قال رحمه الله فيجب في حقه تعالى
 الوجود الفاء فاء الفصيحة لانها افضحت عن جواب بشرط مقدر تقديره اذا
 ادت معرفة ما يجب وتيسر ويجوز في حق الله تعالى فيجب الخ وانما قدم
 الوجود على غيره لانه كالاصل لما عده اذ لا يصح الحكم بما ذكر بعده الا بعد ثبوت خلافه

ثم ان المولى
 تعالى

في معنى الوجود فقال الاشعري رحمه الله انه عين الذات وقال الرازي انه
 امر اعتباري لا يثبت له الا في اعتبار المقبر وقال امام الحرمين والهاضي
 ابو بكر الباقلاني انه حال فله ثبوت في نفسه لكنه لم يصل لرتبة الوجود الخا رجى قد
 اول السعد وغيره من المحققين قول الشيخ ابى الحسن رحمه الله انه عين الذات بان
 المراد انه ليس امرا زائدا على الموجود بحيث يرى بل هو امر اعتباري الواجب
 على الكلف من هذا انما هو الايمان بوجوده تعالى فقط ولا يجب عليه اعتقاد
 كون الوجود عينيا او غيرا لانه مما اختلف فيه كما ريت ولم يخلف بالتفصيل فيه
 وفي عد الوجود صفة على ظاهر قول الشيخ ابى الحسن تجوز لانه عنده عين الذات غير زائدة
 عليها وتقرئ المشهور على القول بثبوت الاحوال انه الحال الواجبة للذات مادامت
 الذات غير معطلة بعلته فخرج بالحال المعاني والسلبية لا خاليت احوالا على اصطلاحهم
 ويقولون غير معطل بعلته لاجل الاحوال المعنوية لا بخالها بالمعاني امي لمزعا كما يكون قادرا
 فانه معطل بالقدرة والكون مريدا فانه معطل بالارادة وهكذا ويسمى الوجود صفة نفعية
 والصفة النفعية هي التي لا توجد الفات خارجا به ونحنا قال المؤلف رحمه الله وهداه
 العدم امي ويستحيل في حق مولانا اجل وعلا ضد الوجود الذي هو العدم وقد علمت
 ما سبق ان المراد من ضد مطلق المنافي والافتا تقابل بين الوجود والعدم انما هو
 من التقابل بين الشيء والاخص من نقيضه ان قلنا بالواسطة لان نقيض الوجود
 لا وجود وهو شئ العدم والواسطة على القول بها فالعدم اخص من اللا وجود الذي هو
 نقيض الوجود ومن التقابل بين الشيء والسوى لنقيضه ان لم نقل بها ان نقيض الوجود
 لا وجود ولا وجود مساو للعدم ولقد كرت هذا لما سياتي من هذا التبديل انواع المنافاة
 الاربعة عند اهل المعقول اعني التي لا يمكن الاجتماع في كل منها بين الطرفين هي

وضد العدم

تتأني القيصين وتتأني العدم وتتأني الملكة وتتأني الضدين وتتأني المتضامين المتضامين
فما ثبتت امر ونفي ذلك الأمر بعينه بأداة النفي كثبتت الحركة ونفيها فأنها لا تتجسأ
بل ولا يرتفعان فيقتسمان الصدق والكذب وأما العدم والملكة فهما ثبتت امر ونفي
ذلك الأمر عما من شأنه ان يكون قابلاً للملك والملكة وقت نفيها كالبصر والعيني
شكلاً بالبصر وجودي وهو الملكة والعيني نفيه عما من شأنه ان يتصف بالبصر ولهذا
لا يقال للجدار عيني لانه ليس من شأنه الاتصاف بالبصر عادة وكذا لا يقال للمرأة
والعيني كوسجما بمعنى فاقد اللحية لكونها غير قابلين للاتصاف بها وقت النفي وان
استجد الجنس بخلاف ما اذا فقت من الكل وبهذا فارق هذا النوع القيصين
وأما الضندان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف
تعقل احدهما على تعقل الآخر كالبياض والسواد اذ لا يصح اجتماعهما مع هذا فيصح
ارتفاعهما وأما المتضائنان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف
مع توقف تعقل احدهما على تعقل الآخر كالابوة والبنوة مثلاً فلا يصح اجتماعهما وهما
وان كانا كما ذكره المحققون امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج فالمراد
بوجودهما في التعريف ان كلامهما ليس معناه عدم كذا الا انهما موجودان في
الخارج ثم بعد ان ذكر المؤلف رحمه الله وجوب وجوده تعالى واستحالة ضده
وهو العدم اشبع ذلك بذكر دليله وكذلك صنع في جميع الصفات الالائية لاجل
الارتقاء عن حضيض التقليد المتخلف في ايمان صاحبه الى اوج المعرفة المتفق على
ايمان صاحبه وهي الجزم المطابق للواقع عن دليل نقال والدليل علمه ذلك
وجود هذه المخلوقات اى دليل وجوده تعالى وجود العالم الذي هو
اجرام واعراض وسيا تي تقريره فمن شاهد هذا العالم واحكام صنعة وترتيب

والدليل على ذلك
وجوده تعالى

خلقته استدلالاً وعلم يقيناً انه لا بد له من صانع متصف بكل كمال الآثرى ان من
 رامي ثوباً من ويباح حسن النسيج والتأليف متناسب التطريز والتطريف ثم توهم
 حدوده وانفعاله بنفسه كان فخلوعاً عن غورية العقل منحرفاً في سلك اهل الفباوة
 والجمل قال الله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
 والفلك التي تجري في البحر ما ينفع الناس وما تزل الهمم من السماء من مار فاجيئ
 به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الريح والسحاب الممطر
 من السماء والارض لآيات لقوم يعقلون والدليل اما تعلى او تعطى فالاول هو
 الكتاب والسنة والاجماع واما العقل فهو عند المتكلمين تباعاً للمناطقة قول مولف من متقدمين
 يستلزمان لذا تمهما قولاً آخر سواء كان من اليقنيات او من غيرها وهو اعلم من البرهان
 اذ البرهان لا يكون الا من اليقنيات واما الدليل العقلي عند الاصوليين فهو ما يتوهم
 على الموصول المطلوب وهو ما يلزم من وجوده الوجود كالعالم فانه دليل على وجود
 الله لا احتوائه على جهات منها ما يوصل الى المطلوب كحدوثه واسكانه ومنها ما لا
 يوصل ككثافته وطوله فهو دليل من حيث احتوائه على الموصول فهو مركب عند المناطقة
 ومفرد عند الاصوليين وعلى طريقتهم جرى المصنف هنا ثم اعلم ان القائل بما عباد
 ولا لها ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يستدل عليه الا بالدليل العقلي ولا ينهض فيه الدليل
 العقلي وهو ما يتوقف عليه الفعل الممكن الذي من جملة المعجزة الدالة على صدق الرسل
 كالوجود والقيام بالنفس وما بينهما وكالارادة والقدرة والعلم والحياة ولوازمها اذ لو
 استدلال على شيء منها بالدليل العقلي للزم الدوران السبع متوقف على المعجزة وهي
 فعل ممكن متوقف على هذه الصفات وثبتت هذه الصفات بالسبع لتوقف
 عليه فصار كل منها متوقفاً على الآخر وهو دور والقسم الثاني ما لا يستدل عليه الا

بالدليل الظاهري لا ينهض فيه الدليل العقلي وهو ما يرجح وقوع جائز كاحوال القيامة من الجنة
 والنار والصراط والميزان والشر والحق والشر والحق والشر والحق والشر والحق والشر والحق
 لله فلهذا لا يستدل على وقوعه الا بالدليل السمعي اذ غاية ما يصل اليه العقل الجواز لا
 الوقوع وانقسم الثالث الى صحت الاستدلال عليه بالامرين وهو ما لا يتوقف عليه
 المعجزة ولا يرجح وقوع جائز كالسمع والبصر والكلام ولوازمها المعنوية والابتنج
 منها الدليل السمعي كما تراه واما الوحدة اذ قيل من الاول وقيل من الثالث الله
 اعلم ثم اتهم اختلفوا في جهة احتياج العالم الى الصانع ف قيل من جهة حدوثه
 وجوده بعد عدمه وقيل من جهة امكانه وتساوي طرفيه فيحتاج لمن يرجح احدهما
 على الآخر وقيل من جهة حدوثه وامكانه وتقدير الدليل على وجود الصانع على
 الاول ان تقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وعلى الثاني
 ان تقول العالم ممكن وكل ممكن لا بد له من صانع يرجح احد طرفيه وعلى الثالث
 ان تقول العالم حادث ممكن وكل ما هو كذلك لا بد له من صانع فينتج كل من
 الاقيسة الثلاثة العالم لا بد له من صانع وثبت صغرى هذا القياس على القول
 بان الدليل جهة حدوثه وهو الارجح انما يكون بدليلين فالاول قولنا الاعراض
 متغيرة بالملاحظة وكل متغير حادث ينتج الاعراض حادثه الثاني قولنا الاجرام
 ملازمة للاعراض الحادثه وكل ملازم الحادث ينتج الاجرام حادثه وثم
 تقول العالم من اجرام واعراض حادث وصحى الصغرى وثبت كبره هذا
 القياس وهو قولنا وكل حادث لا بد له من محدث اما ان يكون قياسا استثنائيا
 بان تقول لو لم يكن للحادث محدث لزم ترجيح احد الامرين المتساويين بلا
 سبب مرجح لكن ترجيح احد الامرين المتساويين بلا سبب باطل فينتج بطلان القياس

وهو قولنا لم يكن للحادث محدث واذا بطل المقدم ثبت نقيضه وهو ان
للحادث محدثا وهو المطلوب وبين الملازمة في شرطية هذا القياس بين
جزئيهما ان الممكن وجوده مساو لعدمه في نفس الامر فلو محدث بنفسه بدون
محدث كان وجوده مرجحا على عدمه بدون سبب مرجح فاجتمع الرجحان
المساواة وهما ضدان وسياتي فيه مزيد بيان عند الكلام على بيان قدمه
تعالى او يكون ثبوتهما بقياس اقتراني مركب من شرطية وحللية بان نقول لو
وجد الحادث بدون محدث لزم اجتماع الاستواء والرجحان واجتماع الاستواء
الرجحان باطل ينتج من الشكل الاول وجود الحادث بدون محدث باطل
وهو المطلوب واعلم ان دليل حدوث الاجرام يتوقف على اثبات زائد
عليها وهو الاعراض او على اثبات الملازمة بينهما وعلى البطلان حوادث لا
اول لها وذلك لان الخصم ربما يقول لانسلم ان هناك امرا زائدا على الاجرام
تتصف به الاجرام فنبطله بضرورة المشاهدة اذا من عاقل الا ويحسن ان
في ذاته معاني زائدة عليها فيقول سلمنا ذلك لكن لانسلم الملازمة بينه
وبين الاجرام فنبطله بان الملازمة ضرورية لانه لا يعقل كون الجسم منفكاً عن
كونه متحركا او ساكنا مثلاً اذ لو انفك عن الحركة والسكون لزم ارتفاع النقيضين
وهما حركة والحركة وسكون ولا سكون فيقول سلمنا ذلك لكن لانسلم دلالة
على حدوث الاجرام لاحتمال ان تكون قديمة وذلك الزائد حوادث
لا اول لها اذا من حركة الا وقبلها حركة وهكذا فتكون حادثة بالشيء قديمة
بالنوع بمعنى ان نوع الحركة قديم وشخصها حادث فنبطله بامور اقربها ان
نقول اذ كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها

ثابت في الازل ثم لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم فـ ومن الافراد الحادثة
اولا فان قارنه لزم اجتماع وجوداته مع عدمه وهو محال بصـورة العقل ان
لم يقارن ذلك العدم شئ من تلك الافراد الحادثة لزم ان لها اول لا لخلو الازل
على هذا الفرض عن جميعها فبطل حوادث لا اول لها و لـ كـ حدوث الاعراض
يتوقف على ابطال قيام العرض بنفسه وباطال انتقاله لغيره وباطال كونه
وابطال ان القديم ينعدم وذلك لان الحاضر بما يمنع ان يتغير من عدم الى وجود
وعكسه فالحركة بعد السكون مثلا لم تكن معدومة ثم وجدت بل كانت موجودة
قبل ذلك فنقول له حل كانت حينئذ قائمة بنفسها او انتقلت من محلها لمحل آخر
اكنست في محلها فان كان الاول لزم قيام العرض بنفسه وهو باطل وان كان
الثاني فكذلك لان يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال ولو قام العرض بنفسه
او انتقل لزم قلب حقيقة لان الحركة مثلا حقيقة انتقال الجوهر من حيز الى حيز
آخر فلو قامت بنفسها او انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة وصيرورة العرض جوهر
اذ الانتقال والقيام بنفسه من خواص الاجرام وان كان الثالث وهو دعوى
كون الزاكن فوجه ابطاله ان الكمون والظهور يودى الى اجتماع الصدين في المحل
الواحد لان الجوهر اذا تحرك مثلا والسكون كما من فيه زمن حركته لزم اجتماع الصدين
وهما الحركة والسكون ضرورة فيقول الخصم سلنا ذلك لكن لانسلم انه يدل على
حدوثها لاحتمال لان تكون قديمة وتغير من عدم الى وجود وعكسه فنبتله بان الهيك
لا ينعدم لانه لو انعدم كان وجوده جائزا لا واجبا والجائز لا يكون الا
محدنا فيكون هذا القديم محدنا وهو تاقض وهذا الامر يسمى المطالب السبعة
قال العلامة السنوسي وبمعرفتها نجو المكلف من ابواب جهنم السبعة ولا يعرفها حقيقة

الا الراسخون في العلم ثم اعلم ان تقرير الدليل كما مركب انما هو على وجوب وجود
 الصانع واما الدليل على كون صانع العالم المتصف بوجوب الوجود وباتى الصفات
 الآتية هو الله تعالى فهو السبع اذ لا يتوقف دلالة المعجزة على ان الصانع الذي
 لا شريك له يسمى الله والعقل لا مدخل له في التسمية وبيان ذلك انه اذا ثبت
 وجود الصانع المنزه عن النقائص الموصوف بالصفات المصححة للعقل وانه
 واحد لا شريك له وجازت الرسل المويدين بالمعجزات المثبتة لصدقهم مخبرين
 ان ذلك الصانع الواحد الذي لا شريك له اسمه الله كان ذلك دليلا قاطعا
 على ان ذلك الصانع اسمه الله فلا يعلم ذلك الا بعجبي الرسل اذ لا مدخل للعقل
 في التسمية قال الله تعالى الم تر كيف خلق الله سبع سموات طباقا وعل القمر
 فيهن ليؤاذا الذين يكفرون من الارض نبا ثم يبيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقال تعالى
 اني الله شك فاطر السموات والارض ثم ان برهان وجوب وجوده تعالى
 هو بعينه برهان استحالة القدم عليه لان برهان كل صفة شتى بها وينفي ضدها
 ضرورة والله اعلم ولما فرغ المؤلف من ذكر الصفة النفسية وضدها ودليل
 وجوبها شرع في ذكر الصفات السلبية الخمس فقال ويجب في حقه سبحانه وتعالى
 القدم ومعناه انه تعالى لا اول له اى معنى القدم عدم الاولية للوجود والاول
 تطلق بمعنى الاستمرار وتقال بها الآخرة بمعنى الانقضاء وتطلق ايضا على سبق على
 الاشياء والآخرة على البقاء بعد فناء الخلق وكلا المعنيين تصح ارادته ههنا
 فالمعنى على الاول عدم ابتدائية الوجود بمعنى كونه قديما انه لا ابتداء لوجوده وعلى الثاني
 عدم سبق على وجوده ذلك ان تقول القدم هو عدم اقتناح الوجود او تقول القدم
 سلب القدم السابق على الوجود والمقصود من العبارات واحدا هو تميزه

هذا هو المقام
 الاول

ومفهوم كل منها نفى امر لا يليق بالله تعالى سواء كان الامر مفهوما كما في الاخيرة
او لا كما في الاولين واحترز المولف بقوله في صحة تقالعه عن القدم في حق الحادث
كما تقول هذا نادر قديم وكتاب قديم فانه عبارة عن طول مدة وجوده وان كان
مستوقفا بعدم وضبط بعضهم طول المدة بسنة والتحقيق انه ليس بشئ وتوابعه الشريعة
واللغة تباي التحديد بحال الحق انه يختلف باختلاف الذوات والنسب ومرجع
العرف فقد يقال للشئ قديم مع انه لم تنض له سنة كالنعل مثلا وقد يقال
للشئ حادثا وقد مصنت له سنون كاله ارا الجديدة ونحوها بل الشئ الواحد ربما
يقال له قديم بالنسبة الى شئ وحادث بالنسبة الى شئ آخر ثم ان القديم في اصطلاح
المكملين حقيقة في قدم المولف تبارك وتعالى مجاز في حق الحوادث وفي اصطلاح
اهل اللغة بالعكس والصحيح انه يجوز اطلاق لفظ القديم عليه تعالى لثبوت ذلك
بالاجماع ووروده في بعض الروايات ومتى ورد اسم له تعالى في كتاب او
سنة جاز اطلاقه عليه تعالى اتفاقا وان اوصم نقصا كالرحم والصبور
ويؤول بان القصد منه غاية وثمرته فان لم يرد فيها فان اوصم نقصا انتفع اتفاقا
والا فبغير خلاف اجازة المعترزة والقاضى الباقلاني من اهل السنة ومنه بقية
اهل السنة وفصل الغزالي في فحوى الصفة وصح ما دلست على معنى زائد على الذات
دون الاسم وهو ما دل على الذات وحدها او مع الصفة والنفس قبل سأل
ما قاله الله اعلم ثم التحقيق ان القديم والازلي بمعنى واحد وهو الاوّل له
وجودا كان او عدما وقيل القديم خاص بالوجودى والازلي اعم منه
وعليه يكون بينهما العموم والخصوص بالطلاق لانها يجتمعان في الوجودى كذا تارة
تعالى وقدرته ونفرد الازلي في العدمى كالمنى لانه للحادث قال المولف

رحمه الله تعالى في حق مولانا تعالى ضلته اى ضد القدم وقد علمت ان
 المراد بالضد مطلق المنافي وهو الحدوث ومعنى الحدوث حقيقة هو الوجود
 بعد عدم يطلق مجازا على التجرد بعد عدم يشمل الوجود والعدم والتقابل بينه وبين
 عدم على المعنى الاول من التقابل بين الشئ والاحض من نقيضه لان نقيض
 القدم لا قدم له لا وجود بعد عدم ولا وجود بعد عدم يشمل الحدوث بالمعنى
 المذكور والتجرد بعد عدم الصادق بالوجود وبالثبت والتقابل بينهما على المعنى
 المجازى من التقابل بين الشئ والسامى لنقيضه لان نقيض القدم لا قدم
 وهو عين الحدوث بالمعنى الثانى لانه لا واسطة بينهما ثم بعد ان ذكر وجوب قدمه
 سبحانه وتعالى واستحالة ضده عليه عز وجل وهو الحدوث اتبع ذلك بذكر
 دليله لما مر فقال والدليل على ذلك اسم الاشارة راجع لوجوب القدم
واستحالة ضده انه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث وهو اى احتياجه الى محدث
 محال لانه لو احتاج الى محدث للزم الدور والتسلسل الواضحا لاستحالة كما سيأتى بيا
 وما ادى الى المحال محال ومن المعلوم ان هذا الدليل لا يتم الا بثلاثة اقيسة نظميها
 بطريق التدرج هكذا لو لم يكن المولى قديما كان حادثا لكنه ليس سبحانه اذ لو
 كان حادثا لاحتاج الى محدث لكن احتياجه الى محدث باطل اذ لو احتاج الى
 محدث للزم الدور والتسلسل لكن لزوما باطل فما ادى اليه وهو اتفاقه
 نقاسه لمحدث باطل فما ادى اليه وهو كونه حادثا باطل فما ادى اليه وهو
 كونه ليس بقديم باطل فثبت نقيضه وهو انه قديم وهو المطلوب فخذ اوله ثلثه
 طوى المؤلف منها الاول للعلم به من المقام وذكره بطلته الثانى واقام الحجة التى
 هى في قوة استناريتها مقامها فصارت قديما آقريا من الشكل الاول نتيجة كونه

وقد علمت ان
 المراد بالضم
 مطلق المنافي
 وهو الحدوث
 ومعنى الحدوث
 حقيقة هو الوجود
 بعد عدم

حادثا محال وسكت عن الثالث وهو انه لو احتج الى محدث للزم المحدث
 والتسلسل لكن لزومهما باطل طلبا للاقتصار ولان غرضه بيان الدليل الجملي فقط
 فان قيل ان شرط كبرى الشغل الاول ان تكون كلية وما في دليل المتن
 بخلافه فالجواب انه تقرر عند اهل العقول ان القضية الشخصية تقوم مقام
 الكلية وقول المصنف وهو محال شخصية فهي في قوة الكلية من حيث ان المحمول
 ثابت فيها لكل الموضوع كالكلية وعلى هذا النمط ما يسمركب في كبريات قياسات
 الادلة التي ذكرها المؤلف وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الاول
 ان كل موجود منحصر في القديم والحادث اذ لا واسطة بينهما لان كلا منهما مساو
 لقيض الاخر اذ لقيض القديم لا قديم وهو مساو للحادث كما مر وكذا يقال في
 عكسه وكما لا يخرج الشئ عن القاضين لا يخرج عن الشئ وما ساوى لقيضه
 وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الثاني ان وجود كل فرد من افراد
 الحادث مساو لعدمه وزمان وجوده مساو لغيره من الملازمة ومقداره المخصوص
 مساو لسائر المقادير وهكذا الى اخر الكلمات الست المتعلقات وكل نوع
 منخافه امران متساويان فلو حدث احدهما بنفسه بلا محدث لشرح على تقاليد
 مع انه مساو له اذ قبول كل جرم لها على حد سواء فقد لزم ان لو وجد شئ من
 الحادث بنفسه بلا موجود اجتماع الاستواء والرحجان المتناهيين وذلك محال
 فظهر ان الامر لا يخرج غير الله وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الثالث
 انه اذا احتج الى محدث لزم ان يحتاج محدثه الى محدث لان تعداد المتماثلات بينهما
 ثم ان تناهي المحدثون لزم الدور وهو توقف شئ على شئ توقف عليه كما لو
 فرض ان زيدا الحدث عمر اذ ان عمرا حدث زيدا فقد توقف زيد على عمر

المتوقف عليه وان لم يتناه الحدوثون لزوم التسلسل وهو تنازع الاشياء واحدة بعد واحدة
 الى الا لا نهاية له في الزمن الماضي كما لو فرض ان زيدا احدثه عمرو وان عمرا احدثه
 بكرا وان بكرا احدثه خالد وهكذا الى الا لا نهاية فقد تناهت بعث الحدوثون واحدا بعد واحد
 الى الا لا نهاية له في الزمن الماضي قال المؤلف رحمه الله ويجب في حقه تعالى
 البقاء ومعناه انه لا آخر له اى معنى البقاء في حقه تعالى عدم الآخرة للوجود
 ولك ان تقول هو سلب العدم اللاحق للوجود والبارتان والقان على معنى
 واحد والآخرة تطلق على الانقضاء وتقال لها بمعنى المعنى الاولية بمعنى الابتداء
 وتطلق ايضا على البقاء بعد فناء المخلوق ومنها بمعنى المعنى اسمى تعالى الآخرة يقال لها
 الاولية بمعنى السبق على الاشياء ومنها اسمى تعالى الاول ثم ان القدم والبقاء
 صفتان سلبيتان وقيل نفسيتان لان كلاهما عبارة عن الوجود المستمر في الماضي
 والمستقبل والوجود نفسى وهذه المذهب باطل لانهما لو كانتا نفسيتان لزمن ان لا
 تعقل الذات الكريمة بدونها وذلك باطل بدليل ان الذات الكريمة تعقل
 وجودها ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها وبقائها وقيل انهما صفتان
 موجودتان يعقومان بالذات كالعلم والقدرة وقيل القدم سلبى والبقاء وجودى
 ورد هذه الاقوال موجود فى مظان من المطولات ثم قال رحمه الله ويستحيل فى
 حق مولانا جل وعلا هذه اى ضد البقاء والمراد مطلق المسمى وهو الفناء
 اى طر والعدم والتقابل بينه وبين البقاء من التعايل بين الشئ والمساوى لنقيضه
 لان نقيض البقاء لا يبقا وهو عين الفناء الذى هو طر والعدم والدليل على ذلك
 اى على وجوب البقاء له تعالى واستحالة ضده عليه انه لو كان فى الامكان ان
 يكون فانيا لمكانا حاددا وهو اى كونه حاددا محال لبثت قدمه تعالى وتقريرضا

ومنه ان لا آخر له اى معنى البقاء في حقه تعالى عدم الآخرة للوجود
 ولك ان تقول هو سلب العدم اللاحق للوجود والبارتان والقان على معنى
 واحد والآخرة تطلق على الانقضاء وتقال لها بمعنى المعنى الاولية بمعنى الابتداء
 وتطلق ايضا على البقاء بعد فناء المخلوق ومنها بمعنى المعنى اسمى تعالى الآخرة يقال لها
 الاولية بمعنى السبق على الاشياء ومنها اسمى تعالى الاول ثم ان القدم والبقاء
 صفتان سلبيتان وقيل نفسيتان لان كلاهما عبارة عن الوجود المستمر في الماضي
 والمستقبل والوجود نفسى وهذه المذهب باطل لانهما لو كانتا نفسيتان لزمن ان لا
 تعقل الذات الكريمة بدونها وذلك باطل بدليل ان الذات الكريمة تعقل
 وجودها ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها وبقائها وقيل انهما صفتان
 موجودتان يعقومان بالذات كالعلم والقدرة وقيل القدم سلبى والبقاء وجودى
 ورد هذه الاقوال موجود فى مظان من المطولات ثم قال رحمه الله ويستحيل فى
 حق مولانا جل وعلا هذه اى ضد البقاء والمراد مطلق المسمى وهو الفناء
 اى طر والعدم والتقابل بينه وبين البقاء من التعايل بين الشئ والمساوى لنقيضه
 لان نقيض البقاء لا يبقا وهو عين الفناء الذى هو طر والعدم والدليل على ذلك
 اى على وجوب البقاء له تعالى واستحالة ضده عليه انه لو كان فى الامكان ان
 يكون فانيا لمكانا حاددا وهو اى كونه حاددا محال لبثت قدمه تعالى وتقريرضا

هذا الدليل لا يتم الا بربعة اقيسة وذلك بان تقول لو لم يكن واجب البقاء
 لا يمكن ان يلحقه العلم لكن إمكان الحق للعدم له محال اذ لو امكن ان يلحقه العلم
 كان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال اذ لو كان جائز الوجود كان حادثا
 لكن كونه حادثا محال اذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه
 محال لما تقدم من وجوبه له تعالى فما ادى اليه وهو كونه حادثا محال فما ادى اليه
 وهو كونه جائز الوجود محال فما ادى اليه وهو إمكان الحق للعدم له تعالى محال
 فما ادى اليه وهو عدم وجوب بقائه محال فثبت نقيضه وهو وجوب بقائه قطعا
 وهو المطلوب وتبع الاقيسة الاربعة لقياسين ثابتهما دليل لاشتمالية الاصل
 والاخران من الاربعة دليل للممازعة في القياس الثاني ونظم القياسين المذكورين
 هكذا لو لم يجب له البقاء لا يمكن ان يلحقه العلم لكن الثاني باطل اذ لو امكن ان
 يلحقه العلم لانتفى عنه القدم لكن الثاني باطل والمصنف رحمه الله طوى القياس
 الاول منها بتمامه وذكر شرطية القياس الثاني واقام الحجة التي هي في قوة
 استثنائية مقامها فصار قياسا اقترانيا من الشكل الاول فتجيبه امكان كونه
 فانما محال للزوم الدور والتسلل له كما مر وكل منهما محال وقد علم مما تقرر ان وجوب
 القدم له تعالى مستلزم لوجوب البقاء له جل وعلا لان كل ما وجب تقدمه محال
 عدمه قالوا لم تنق العلة على مسئلة اعتقادية الهيئته الا على هذه القاعدة الكلية
 اعني كل ما وجب تقدمه الخ لان القدم لا يكون الا واجبا للتقديم ولو امكن للحق
 العدم له كان جائز الوجود والعدم والجائز لا يكون وجوده الا حادثا كما تقرر
 والله اعلم قال رحمه الله ويجب في حقه تعالى المخالفة للحوادث اي الملائكة
 سوار وجدك ام لا ومضاهاة الانسب ان يقول ومضاهاة الله تعالى ليس

وجب في نفسه
 تعالى الخالفة
 للحوادث
 منزهة عن تعالى
 سبب

مما تلاحق الأحداث لاني الذات ولاني الصفات ولاني الافعال فليست ذات
 حل وعلا كذات شئ من المخلوقات تعالى الله عن الجرمية والعرضية
 والكلية والجزئية فليس له يدا ولا اذن ولا عين ولا جاذبة ما وما ورد
 من ذلك في الكتاب او الشئ فهو اما موقول او مفوض العلم اليه تعالى مع
 اعتقاد التنزيه عن المماثلة على كمال القولين كما سيأتي وليست صفاته سبحانه
 وتعالى كصفات الحادث حادثة مخصوصة فليس قدرته وارادته وعلمه
 مثلاً يشبه قدرتنا وارادتنا وعلمنا ولا غير ذلك من صفات الحادث
 يشابه شيئاً من صفاته عز وجل بل صفاته سبحانه وتعالى قديمة وليست فعاله
 كفعال المخلوقات مكتوبة بل هو الخالق لجميع العالم فلا يشبه شيئاً ولا يشبه
 شئ فهو الحي القيوم الذي ليس كمثل شئ وهو السميع البصير وكيف يشبه
 المخلوق خالقه والمقدر مقدره والمصور مصوره فجميع العالم من الاجسام
 والارض من خلقه وصفته مستحيل عليها القضاة بمماثلته وتشابهته لا يحده المقدر
 ولا تحويه الاقطار تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ويستحيل في حقه تبارك
 وتعالى ضله هاهنا في ضد المخالفة للمحادثات والمراد مطلق المنا في وهو المماثلة
 للمحادثات اى الكمالات والتقابل بينهما وبين المخالفة للمحادثات من التقابل
 بين الشئ والمساوى لنقيضه لان نقيض المخالفة لا مخالفة وهو عين المماثلة
 ثم التماثلان على اصطلاح المناطقة هما الامران المتساويان في جميع اجزاء
 حقيقتهما لاني بعضها ولاني الرضيات وهي الصفات الخارجية عن الحقيقة
 فزبد مثلاً انما يتأمله من ياديه في جميع اجزاء حقيقته وهي الحيوانية وانما طاقته
 بخلاف المساوى في بعضها كالفرس المساوى له في الحيوانية فقط اى

لما لا حادث
 فليس له يد ولا اذن
 ولا عين
 ولا غير ذلك من
 صفات المخلوقات
 ضد الكمالات

في العرضيات كالبياض الساوي لطاني الحدوث فليس مثلاله واما عند المتكلمين
 فالاجسام كلها متماثلة في تركبها من الجواهر الفردة مثلية يجوز على كل واحد منها
 ما جاز على الآخر ولا يختلف الا بالعوارض فالحيوانية والناطقة عندهم من
 العوارض بالنسبة لزيد وعمر وكذا الحيوانية والصالحية بالنسبة للفرس فذات
 زيد مثلاً مساوية لذات الفرس في ان كلا منهما جرم يأخذ قدراً من الفراغ
 ويحتاج الى مخصص مثلاً وقد عرفت طامراً ان الحادث المعبر عنه بالعالم مخصص
 في الجواهر والاعراض فانحصرت المماثلة المستحيلة في حقه تعالى فيها والمحالوازم
 حتى كذا كاستحالة في حقه جل وعلا وحاصله ان انواع المماثلة المستحيلة عليه
 تعالى عشرة الاول ان يكون جبراً اي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ والصحيح
 ان مقتضى الجسمية لا يكفر الا ان اعتقد انه جسم كاجسام قال الغزالي رحمه الله
 فان تجاسر متجاسر على تسميته جسماً من غير ارادة التاليف من الجواهر كان
 ذلك غلطاً في الاسم مع الاصابة في نفي معنى الجسم الثاني ان يكون عرضاً
 وهو ما قام بغيره من الصفات الحادثة فهو اخضع من مطلق الصفة لانفردا
 في الصفة القديمة اذ هو واجب العدم بخلاف الثالث ان يكون في جهة
 من الجهات الست فليس الله تعالى عن يمين العرش ولا عن شماله
 ولا امامه ولا خلفه ولا فوقه ولا تحته لان الحلول في الجهات لا يعلم الا للاجرام
 قال الامام جعفر الصادق رضي الله عنه وعن ابائه الطاهرين من زعم ان الله
 في شيء او من شيء او على شيء فقد اشرك اذ لو كان على شيء لكان محمولاً ولو
 كان في شيء لكان محصوراً ولو كان من شيء لكان محدثاً معه واعتقاد ان الله
 فوق العرش غير كفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام لكن قبيح التدوي

بالعامية وستعرف الجواب عن ما ورد في الكتاب والسنة بلفظ القومية مما ياتي
 قريبا في ذكر تفويض علم المشابهة الى الله واما وليه فاشهد ويدركه الرابع ان
 يكون له وجهة من الجهات الست فليس شديمين ولا شمال ولا امام ولا خلف
 ولا فوق ولا تحت واعتقاد ان العالم تحت الله ليس كما قبلما علمت من
 ان معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح الخامس ان يكون في مكان اى يحل فيه على الدوام
 او لا على الدوام وهذا النوع مستغنى عن ذكره بنى البرهية ان اريد بالمكان الفراغ
 الموصوم الذى يحل فيه الجرم كما هو مصطلح اهل السنة وان اريد بالمكان
 السطح الذى يماسه الجسم كما هو مصطلح الحكماء فغنى عن ذكره السادس ان
 يكون في زمان اى يكون مقارنا لزمان بان تدور عليه الافلاك او يكون عليه
 الجريدان الليل والنهار وذلك لان الزمان والمكان حادثان ولا يتقيد بهما
 الا ما كان حادثا والشهور ان الزمان حركة الفلك وهو عند المتكلمين اقتران
 متجدد موصوم بمتجدد ومعلوم كقولك سحبي زيد عند طلوع الشمس فعلى فرض علم
 الطلوع وجعل المجي عنه يكون الزمان مقارنته الاول للثاني وعلى فرض عكسه
 يكون الزمان مقارنته الثاني للاول السابع ان يكون محلا للحوادث اى تنصف
 ذاته الطية بالحوادث كان تنصف بقدره حادثة او ارادة حادثة او علم
 حادث الى غير ذلك الثامن والتاسع ان يكون تنصفا بالصغر والكبر
 لان الصغير اقلت اجزائه والكبير اكثرته اجزائه واطلاق الكبير على تعالى
 بهذه المعنى ممتنع اا اذ اريد به العظيم فلا يمنع اطلاقه عليه لوروده في قوله
 تعالى الكبير المتعال العاشر ان يكون تنصفا بالاعراض في الافعال كايجاد
 العالم والاحكام كايجاب الصلاة لكن افعاله واحكامه تعالى وان كانت

منفرقة عن الغرض لا تخلو عن حكمة وان لم تصل إليها عقولنا والاكافنت
 عينا وهو محال عليه تعالى والفرق بين الغرض والحكمة ان الغرض يكون
 مقصودا من الفعل او الحكم بحيث يكون باعنا وحاطا عليه والحكمة لا تكون
 كذلك ولا يراد على ما مر قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
 لان اللام فيه للتعاقب والصيرورة وقد استبان لك ان لا مثل له غرض
 اصلا لان التباين في الموازم كالغنى المطلق للمولى والافتقار المحض
 لمساواة دليل على التباين في الملزومات وهي المولى والحوادث تنبيه
 اعلم يا اخي وفقك الله انه ورد في تشابه الكتاب والسنة ما لو ترك
 على ظاهره للزم منه المماثلة للحوادث المستحيلة في حق تعالى كقوله تعالى السما
 سطويات بيديه وقوله تعالى لما خلقت بيدي وقوله تعالى يد الله فوق
 ايديهم وقوله تعالى يداه مبسوطتان وقوله تعالى الرحمن على العرش
 استوى وقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقوله تعالى ويبقى
 وجه ربك ذي الجلال والاكرام وقوله تعالى وجار ربك وقوله تعالى
 اغترس من في السما وقوله تعالى يا هاهنا ابن لي صرحا وقوله تعالى ثم
 دنا قد لى وقوله تعالى وهو القاهر فوق عباده وقوله تعالى يا
 عيسى اني ارفعك التي قوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم الى غير ذلك
 من الآيات وكقوله عليه الصلوة والسلام يضع الجبار قدمه في النار
 وقوله عليه السلام الكرسي موضع القدمين وقوله عليه السلام ان الله خلق
 آدم على صورته وقوله عليه السلام ينزل ربنا اللى سائر الدنيا وقوله
 عليه السلام ان الله عز وجل خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت الرحم

فأخذت بحقوق الرحمن فقال له فقال له هذا مقام العائذ بك من القطيعة
 وقوله عليه السلام اني لا جد لفضل الرحمن من قبل اليمن لى غير ذلك
 من الاحاديث وفي هذا المقام الخطير زلت اقدام وزلقت واخطأت
 رجال فكفرت فمن أخذ بالظاهر قال بالتجسيم والشابغة فخان من المؤمنين
 ومن مطلق للصفات الثابتة له تعالى بالعقل والنقل فحسر الدنيا
 والآخرة ذاك هو الحسن البين والفرقة الناجية بفضل الله تعالى
 وهم اهل السنة والجماعة متفقون سلفا وخلفا على انه من عند الله جاء
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى تنزيه المولى سبحانه وتعالى
 عن التشبيه والمماثل في ذاته وصفاته وعلى ثبوت صفات الكمال
 له جل وعلا ولم بعد ذلك في المتشابه قولان احدهما تفويض العلم الى
 الله وهم التاويل ويقال له مذهب السلف وانما لم يتعوضوا للتاويل
 لعدم اهل البدع والاعتزال والقول الثاني التاويل لما ظاهره لا
 يليق بجلال الله وكماله فان وجد للتاويل محل يسوغ العقل حمل عليه
 والافوض العلم الى الله ويقال له مذهب الخلف وهم التابعون ومن
 بعدهم والى هذين القولين اشار صاحب الجوهر بقوله -

وكل نص او هم التشبيه ادله افوض ورم تنزيهها
 والمؤولون على قسمين فطريقة الاقدمين كابن فورك
 يحملون ما ظاهره ايجام امر لا يليق بجلاله تعالى على حجازاتها الراجعة
 الى الصفات الثابتة له تعالى فحملوا اليد على العدة او النعمة والعين
 على الادراك او الحفظ والوجه على ذات الشئ والنزول على نزول الرحمة

أو الملائكة أو الاستوارس على الاستيلاء أو الملك أو هو الاستوارس الذي لا
تطرق إليه سمات الموت والفناء وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء
والملك كما قال الشاعر قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مبرق
وقال الآخر -

فلما علونا واستوين عليهم
جئناهم مرعى لنسروطاً
وهكذا كل ما أتى في الكتاب والتتمة مما ظهره لا يليق بجلال الله وصفه به
ليؤدونه بما يناسب المقام والقسم الثاني من المودعين وهم بعض المتأخرين وأكثرهم
من الغلبة جعلوا هذه المشكلات صفات له تعالى فقالوا في النزول أنه يتصف
بصفة تسمى النزول وفي اليد أنها صفة مستقلة لأنها استعاره من القدرة
والنفعة بل كما أنه يتصف بصفة تسمى قدرة مثلاً يتصف بصفة تسمى يد وهكذا
جميع الأخبار المنقولة الصحيحة كالقدم والصورة والضحك والتعب وامتثالها
ودليل الفرقين قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم
يقولون آياته كل من عند ربنا ونشأ الاختلاف اختلافاً في قوله تعالى من
هذه الآية والراسخون في العلم هل هو كلام مقطوع عما قبله أو معطوف
على ما قبله فيكون الواو للجمع قال جماعة منهم ابن عمر وابن عباس في أحد توليه
وعائشة وعروة وعمر بن عبد العزيز والنبوي في تفسيره وغيرهم أنه مقطوع
عما قبله وإن الكلام ثم عند قوله إلا الله وليؤيد هذا القول قراءة عبد الله بن
مسعود وإن تأويله إلا عند الله وقراءة ابن عباس ويقول الراسخون
في العلم أمثابه وبهذا أخذ السلف فيزعمونه تعالى عما توهم الظواهر من المنشأ
من المعنى المستحيل عليه تعالى ويفيدون علم حقيقة على التفصيل إليه أي بالليق

الأسلم وقال الآخرون وهم المؤولون ويقال لهم الخلف ان الواو للجمع منهم ابن
 عباس في احاديث روايتيه حيث قال انما من يعلم آتايه وقال جماعة يعلمون
 آتايه ويقولون آتايه وخبر ابن ابي حاتم عن الضحاك قال الراخون
 في العلم يعلمون آتايه لولم يعلم آتايه لم يعلموا آتايه من نسخته ولا حلاله من
 حراره ولا تشبهه من محكمه واختاره النووي في شرح مسلم وقال انه الاصح لا
 يبعد ان يحتاج الله عباده بالاسبيل لاحد من الخلق الى معرفته وقال ابن
 الحاجب انه الظاهر ورجح هذا القول عز الدين بن عبد السلام وقال في بعض
 قوايه طريقه التاويل لتبطله وهو قرب التاويل اقرب الى الحق لان الله تعالى
 انما خاطب العرب بما يعرفونه وقد نصب الادلة على مراده من آيات كتابه
 لانه سبحانه وتعالى قال ثم ان علينا بيانه وقال لتبين للناس ما نزل اليهم
 وهذا عام في جميع آيات القرآن فمن وقف على الدليل افهمه الله مراده من كتابه
 وهو اكمل ممن لم يقف على ذلك اذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا
 يعلمون انتهى قال اللقاني والى هذا القول ميل امام الحرمين في الارشاد
 وان صرح في الرسالة النظامية المتأخرة عنه باختصار طريقة السلف وتوسط
 ابن دقيق العيد فقال ان كان التاويل يعني التفصيل فيربا على ما يقتضيه لسان
 العرب لم نكرهه وان كان بعيدا توقعنا عنه وامننا بمنه على الوجه الذي اريد
 منه التفسير عن ظاهره المحال ثم قال بعد وتوسط الكمال بن حاتم بما حاصله
 انه ان دعت حاجة الى التاويل التفصيل بان كان تركه يقع خلافا في فهم العوام
 اول وان لم تدع حاجة اليه تركه ويوافق نقل سيدي احمد بن زروق عن ابي
 حامد انه قال لا خلاف في وجوب التاويل عند تعيين شبهة لا ترتفع الابهة انتهى

فقد تحصل مما مر ان لاهل السنة في ما ورد من المشابهة ثلاث اقوال الاول
 نذهب اهل التفويض الى تفويض معنى ما ظاهره مشكل الى التامع عقلاً
 انه تعالى منزه عن الجهة متعال عن الجسمية وهذا الطريق اسلم والثاني
 نذهب اهل التأويل في كل مقام بما يناسبه من المجازات الراجعة الى
 الصفات الثابتة كما مر وهذا الطريق احكم والثالث نذهب القسم الثاني من اهل
 التأويل وهم الذين يجعلون صفات الله لا تعلم حقيقة مع التنزيه ايضا عن
 الجسمية والجهة وكلهم سالمون ان شاء الله والذبحان الاولان هما المعدل
 عليهما عند اهل التحقيق والكلام في هذا المقام طويل الذيل وقد ذكرنا منه نبذة
 صالحة لشدة الحاجة الى ذلك في هذا الزمان الذي كثر فيه تنزع اهل التبليغ
 وان كانت الاطالة بما لا تناسب هذا المختصر قال المؤلف رحمه الله -
والدليل على ذلك اى على وجوب مخالفة تعالى للحوادث واستحالة
ماثلة لها اذ لو كان مماثلاً للحوادث لكان حاداً تامثلاً وهو اى
كونه حاداً محال وهذا الدليل لا يتم الا بقياسين نظمهما هكذا ولم يكن مخالفاً للحوادث
 لكان مماثلاً لها لكن كونه مماثلاً لها محال اذ لو تأمل شيئاً كان حاداً تامثلاً
 لكن كونه حاداً محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فبطل ما ادعى اليه
 وهو مماثلة لشيء من الحوادث فبطل ما ادعى اليه وهو عدم مخالفة لها فثبت
 نقضه وهو المطلوب وبيان الملازمة في شرطية القياس الاول ان
 المخالفة مساوية لنقض المماثلة واجتماعهما وارتفاعهما باطل وبما نفا في شرطية
 الثاني ان كل شئ ليس يجب لكل واحد منهما ما وجب للآخر ويجوز عليه ما جاز
 على الآخر ويستحيل عليه ما استحال عليه وقد وجب للحوادث ابحرامها

والدليل على ذلك
 اى على وجوب مخالفة
 تعالى للحوادث واستحالة
 ما مثلاً لها اذ لو كان
 مماثلاً للحوادث لكان
 حاداً تامثلاً وهو اى
 كونه حاداً محال وهذا
 الدليل لا يتم الا بقياسين
 نظمهما هكذا ولم يكن
 مخالفاً للحوادث لكان
 مماثلاً لها لكن كونه
 مماثلاً لها محال اذ لو
 تأمل شيئاً كان حاداً
 تامثلاً لكن كونه حاداً
 محال لما تقدم من وجوب
 قدمه تعالى فبطل ما
 ادعى اليه وهو مماثلة
 لشيء من الحوادث فبطل
 ما ادعى اليه وهو عدم
 مخالفة لها فثبت نقضه
 وهو المطلوب وبيان
 الملازمة في شرطية
 القياس الاول ان
 المخالفة مساوية
 لنقض المماثلة
 واجتماعهما
 وارتفاعهما باطل
 وبما نفا في
 شرطية الثاني
 ان كل شئ ليس
 يجب لكل واحد
 منهما ما وجب
 للآخر ويجوز
 عليه ما جاز على
 الآخر ويستحيل
 عليه ما استحال
 عليه وقد وجب
 للحوادث ابحرامها

واعراضها حدوث فلو لمكان كان جبريا مثلاً وجب له ما وجب لها من الحق
 واستحالة القدم ولو كان كذلك لكان لا فقر إلى محدث ولزم الدور أو التسلسل و
 قد تقدم انهما مما لا ان والمصنف رحمه الله طوى القياس الاول تباهما كلفه
 عن شرطية العلم بهما من المقام وعن استثناء يته بذكر دليلها الذي هو
 القياس الثاني وذكر شرطية الثاني واقام الخلية التي هي في قوة استثناء يته تقاها
 فصار على انق ماسبق قياساً اقترانياً من النحل الاول نتيجة كونه مماثل للحوادث
 محال فثبت لقيضه وهو المطلوب قال رحمه الله ويجب في حقه نقالة
 القيام بالنفس القيام يطلق لغة على معان منها انتصاب القامة والاثقان
 تقول قام فلان بكذا بمعنى التقه والشدة تقول قامت الحرب على ساقها
 اى اشتد امرها ولزوم الشئ والعكوف عليه ومنها الاستعداد وهو المراد
 هنا كما ستراه من تفسير المصنف له به والنفس ايضا تطلق على معان منها الدم
 وهو المراد بقول الفقهاء لا بالنفس له سائلة ومنها الناقة وهي المراد في قولهم
 فلان لا نفس له ومنها العقوبة قيل هي المراد في قوله تعالى ويحذركم الله
 نفسه ومنها الذات وهي المراد هنا وفي كلام المؤلف اشارة الى جواز اطلاق
 النفس عليه تعالى ولو من غير مشاكلة لورود القرآن بها قال تعالى كتب
 ربكم على نفسه الرحمة خلا فالمرحخص الاطلاق بالمشاكلة يعيا منها لا تطلق حقيقة
 الا على ذى حياة عارضة والبار في قوله بالنفس تحيل ان تكون للالة لكن
 باعتبار المقابل اى لا بغيره فكانه يقول غناه تعالى بالنفس لا بالغير ولا
 بالاكساب بل امر حصل له من قبل نفسه لا من قبل غيره وليس المراد ان
 نفسه آله في القيام حقيقة وتحيل ان تكون للظرفية البارزية وان تكون للاملا

انما بالنفس
 انما بالنفس

قال رحمه الله ومعناه أي القيام بالنفس مفسرا من أحد هاتين تعالى لا يفتقر
 إلى محل أي ذات يقوم بها وليس المراد بالمحل المكان لأن عدم افتقاره
 إليه ما خذ من مخالفة لحوادث وتمامها أنه تعالى لا يفتقر إلى تخصصه
 موجودا مستغناء عن المحل يلزم أن يكون ذاتا لا صفة لأن الصفة
 تحتاج إلى ذات تقوم بها كما سياتي وبإستغناء عن التخصص يلزم
 أن يكون قديما لا حادثا لأنه لا يحتاج إلى التخصص إلا لحادث وهذا اعني
 سلب الافتقار إلى التخصص وإن كان مستغنى عنه بكونه وجودا لا صفة
 لانه لا يحتاج إلى التخصص في هذا الفن عظيم فلا يفتقر فيه بذكر
 الملزومات عن اللوازم والاحتياج إليه أيضا إنما هو تفسير القيام بالنفس
 بسلب الافتقار إلى المحل فقط لعدم استفادته مما تقدم مع أنه مستلزم
 لسلب جميع الافتقارات كالافتقار إلى الولد والوالدة والصاحبة والمعين
 والوزير والى ما يحصل الغرض وغير ذلك لأنه لو افتقر إلى شيء منها
 كان كمنه والمكن لا يكون وجوده الا حادثا والحادث مفتقر إلى المحل والله
 اعلم قال رحمه الله وضد ما سجد القيام بالنفس والمراد مطلق
 المناقبة على أن لا يحتاج إلى المحل وإلى التخصص لما فسره المؤلف
 رحمه الله معنى القيام بالنفس بسلب الافتقار إلى المحل وإلى التخصص
 فسر مقابلة بالاحتياج إلى كل منهما ولو جرى على تفسير بسلب الافتقار
 إلى المحل فقط لفسر المقابل بالاحتياج إليه فقط والتقابل بين القيام
 بالنفس بفسر بسلب الاحتياج إلى المحل والتخصص وبين مقابلة الذي
 هو الاحتياج إليهما من التقابل بين الشيء ونقيضه وقد عرفت ما سبق أن

ويعني أنه
 تعالى لا يفتقر
 إلى محل لا إلى
 تخصصه الاحتياج
 إلى المحل والى التخصص

ان الاقيلج الى المحل من لوازم الصفات والاعراض وان الاحتياج
 الى المخصص من صفات الحادث ومولانا سبحانه وتعالى منزه عن ذلك
 تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً قال تعالى يا ايها الناس اتقوا الله انتم الفقراء الى الله
 والله هو الغني الحميد قال المؤلف رحمه الله والذليل على ذلك انه
 على وجوب القيام بالنفس واستحالة ضده امران لانه لما نفي القيام
 بالنفس بامر من وضده كذلك كما مر ذكره لو جوب كل منهما واستحالة ضده
 وليلا فدل على الاول وهو سلب الاحتياج الى المحل انه لو احتاج الى محله
 في ذات يقوم به بالكان صفة وكونه صفة محال وتفسير
 هذا الدليل بقياسين حكاه المولم كين قايماً بنفسه اى مستغنياً عن المحل للاحتياج الى
 المحل يقوم به لكن احتياجه الى محله محال لانه لو احتاج الى محله لكان صفة
 لكن كونه صفة محال فبطل ما ادعى اليه وهو احتياجه الى محله فبطل ما ادعى اليه
 وهو عدم قيامه بنفسه فثبت نقيضه وهو المطلوب فالمصنف رحمه الله طوى
 القياس الاول بتمامه للعلم به من المقام وذكر شرطية الثاني واقام الحجة التي
 في قوة استثنائية مقامها على سبق ما سبق فصار قياساً اقترانياً من الشكل
 الاول نتيجة كونه محتاجاً الى المحل محال وهو المطلوب التلازم من خبرى شرطية
 القياس الاول لضرورة امتناع ارتفاع الشيء والمساوئ للقيضة ودليل
 استثنائية هو القياس الثاني والملازمة بين خبرى شرطية القياس
 الثاني ان لا يقوم بالذات الا صفاتاً قلوا احتياج سبحانه وتعالى الى ذات
 يقوم بها لزم ان يكون صفة لتلك الذات ودليل استثنائية الثاني وهي
 استحالة كونه تعالى صفة انه لو كان صفة لزم ان لا يتصف بصفات

هذا كونه صفة محال
 والاحتياج الى المحل محال

المعاني ولا المعنوية كالقدرة وكونه قاورا مثلا لان الصفة لا تنصف بصفة
 غير نفسية ولا سلبية وبرهان ان الصفة لو قبلت الاتصاف بصفة فلا ينحل
 لان ان تكون المقبولة شلها اوضدحا او خلافا والاقسام الثلاثة باطله لان الاتصاف
 بشلها يوجب لها حكما شل ما توجب شي لشلها فيكون العلم عالما والقدرة قادرة والحياة
 حية والبياض ابيض وهكذا وذلك محال لان المتلين متساويان في الحقيقة
 فلا مرجح لجعل احدهما محلا والاخر حالا دون العكس والاتصاف بصددها
 يوجب لها حكم ذلك الصدد لان الضدين متساويان في قيام احدهما بالآخر
 يوجب له عكس حكمه فيكون العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة
 وذلك محال والاتصاف بخلافها الذي ليس بصدده يلزم عليه عموم الجواز
 في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة والعلم بالبياض وغير ذلك مما هو مبني
 البطلان وايضا فنبه التحللات غير المتضادة نسبة واحدة فلا اختصاص
 لبعضها بشي عن البعض فلا وجه لجعل بعضها محلا والاخر حالا دون العكس
 والله اعلم ودليل الامر الثاني الذي هو سلب الاحتياج الى المحض قوله
 لو احتج الى محض كذا اخذنا وكونه حادثا محال وتقريره
 ان تقول لو لم يكن قايما بنفسه لاحتج الى محض لكن احتياجه الى محض
 محال لانه لو احتج الى محض كان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما مر
 من ثبوت قدمه تعالى واذا بطل كونه حادثا وهو الثاني بطل المقدم
 وهو احتياجه الى المحض واذا بطل احتياجه الى المحض ثبت نقضه
 وهو استغناءه عن المحض وهو المطلوب وبيان الملازمة في شرطية الاد
 ضرورة عدم اجتماع النقيضين وفي شرطية الثاني ضرورة انه لا يتحاج الى

ولو احتج الى
 محض كان
 حادثا وكونه
 حادثا محال

المحض الالهيات اذ يحتاج له في ترجيح احد طرفي ما يقبله من الكمالات المتعالية
 على الآخر قال المؤلف رحمه الله ويحب في حق تعالي الواحدانية
 في الذات وفي الصفات وفي الافعال اے بالمعنى الذي يذكره
 قريبا لا مطلقا لان للوحدة معاني مستحيلة في حق تعالي كوحدة الجنس المتصف
 بما الانسان والفرس مثلا ووحدة النوع المتصف بما زيد غير مثلا ووحدة
 الشخص المتصف بما زيد مثلا فان ذات زيد مركبة من شخصات معينة لم
 كيدن وربطين وطول مخصوص ولون مخصوص وغير ذلك من الوحدات
 المستحيلة في حق تعالي وللاحتراز عن الوحدات المذكورة فسر المؤلف
 رحمة الله عليه معنى الواحدانية في حق تعالي بقوله ومعنى الواحدانية
 في حق تعالي في الذات انها يعني ذات الكريمة ليست مركبة من اجزاء
 متعددة وانه ليست هناك ذات تشاكل ذاته تعالي ومعنى الواحدانية
 في حق تعالي في الصفات انه سبحانه وتعالى ليس له صفتين من جنس
 واحد كقدرتين او ارادتين او علمين فاكثر وهكذا فلا تنفرد
 صفاته في الاسم والمعنى وانه ليس لغيره صفة علما كانت او ارادة
 او قدرة او غير ذلك تشابه صفة تعالي ومعنى الواحدانية في حق تعالي
 في الافعال انه ليس لغيره فعل من الافعال اے عدم ثبوت فعل
 غيره تعالي وانه ليس له شريك في فعل من الافعال وقد علم ما مر ان
 الواحدانية الواجبة في حق تعالي هي نفى كل من الكم المتصل الذي هو عرض
 يقوم بتفصيل الاجزاء بالكم المنفصل الذي هو عرض يقوم بتفصيل الاجزاء
 في الذات وفي الصفات وفي الافعال فالمنقيات كقوم ستة وعجزة المضاف

ويجب ان يتحقق في
 الواحدانية في الذات
 وفي الصفات وفي الافعال
 ومعنى الواحدانية
 في الذات انها
 ليست مركبة من اجزاء
 متعددة ومعنى
 الواحدانية في الصفات
 انها صفات
 واحدة ومعنى
 الواحدانية في الافعال
 انها فعل واحد
 لا شريك له

مصرحة بنفي الكم المتصل في الذات وهو تركبها من اجزاء ونفي الكم المنفصل
 في الصفات وهو لغة دستي من صفاته من جنس واحد ونفي الكم المنفصل فيها
 وهو ان يفرض حادث تقوم به صفات الا لو هيته كصفاته تعالى ونفي الكم
 المنفصل في الافعال وهو ثبوت فعل لغيره تعالى وسكت عن نفي الكم
 المنفصل في الذات وهو ان تكون هناك ذات اخرى تشابه ذات تعالى
 وعن الكم المنفصل في الافعال المنسب بان يشاركه غيره في فعل اما لو فسرتجدد
 الافعال كالخلق والرزق والايجاد كما فسرت في الذات والصفات بتعدد
 فهو ثابت لا يصح نفيه وصيغته تكون المنفيات خمسة كوم فقط ونفي تصوير
 الكم المتصل في الصفات بحسب وهو انه لا بد في ذلك من الاتصال والركب
 من اجزاء وهو منتفضا ويمكن ان يجاب عنه بان قيام الصفات من جنس
 واحد غير متميزة التركيب ثم ان المراد بنفي الكم نفي ما حصل به الكم لانفي الكم
 نفسه لشموله ذات الحق تعالى وصفاته وافعاله وان في نفي الكم المتصل
 في الذات رد على المجسمة وفي نفي الكم المنفصل فيها رد على الثنوية كعبدة الاوثان
 والجوسس وفي نفي الكم المتصل في الصفات رد على بعض ائمة السنة ^{التي}
 بتعدد بعض الصفات بتعدد متعلقاتها كما في سهل الصلوك في العلوم والقدرة
 والارادة والى سعيه الكلام في الكلام وفي نفي الكم مطلقا في الافعال رد على
 المعزلة حيث قالوا ان العبد يخلق افعال نفسه بقدرة خلقها الله فيه
 فهم كالمبتقين للشركة بجلهم العبد خالقا كالا للكنهم ليسوا بذلك مشيكن
 لو كنهم يلمون ان العبد مع قدرته مخلوق ان الله تعالى فلا يكون العبد
 مع هذا التما ولا شريكا حقيقة لان حقيقة الاشتراك هو اثبات التشريك

لشئ في استحقاق المعبودية او في وجوب الوجود فلم يلزمهم الكفر الصراح اللازم
 للشئية وغيرهم والحق الصحيح انه لا تأثير لقدرتنا في شئ من افعالنا اصلا
 ولا لزم اجتماع مؤثرين على اثر وهو باطل كما سيأتي وانما خلق الله للعباد
 قدرة على افعالهم الاختيارية كالحركات والسكنات والقيام والقعود وغيرها
 لقارنها اقترانا عاويا جائز الخلف ولا تؤثر فيها اصلا بل قدرتنا
 وما قارنها من الافعال مخلوق لمولانا عز وجل كما قال تعالى والله خلقكم
 وما تعملون نعم مقارنة تلك القدرة لتلك الافعال الاختيارية هو المسمى في الشرع
 بالكسب والاكساب بحسب تضاف الافعال للعباد كما قال تعالى لها
 ما كسبت عليهما ما اكسبت وهذه القدرة المقارنة للفعل الاختيارى جلها
 شرطا في وجود التكليف وما يخلقه الله من الافعال في العبد مجرد اعم مقارنة
 تلك القدرة فيسمى جبر او اضطرار الحركة المتعش وقد تفضل سبحانه وتعالى
 باستقاط التكليف في حالة الجبر كما قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وهذا
 زلت اقدم الجبرية القائمين باستواء الافعال كلها وانه لا قدرة للعباد لقدر
 تضاف من الافعال عموما وان العبد مجبور على الفعل كالرشيعة المعلقة في الهواء ولا
 كسب له فيه اصلا لنفهم محل التكليف الذي اثبت الكتاب والسنة وهو ما في
 وسع المكلف بحسب العادة وان كان ليس بحسب العقل ونفس الامر في
 وسعها وطاعتها اختراع شئ ما فالمقتولة فرطوا حيث قالوا بان العبد يخلق فعله
 الاختيارى والجبرية فرطوا حيث قالوا بانه لا كسب له فيه واهل السنة توسطوا
 حيث قالوا بان العبد لا يخلق فعله لكن فيه كسب وخير الامور واسطحا لانخرج
 من بين فرط ودم لبنا خالصا سابقا للشاربين ويتحيل في حقه تبارك وتعالى

ضد لها. اس ضد الوحدانية والمراد مطلق المنافي وهو التحدّد بالمعنى الاتي
 في الذات والصفات والافعال والتقابل بين التعدد والوحدانية من التقابل
 بين الشئ والمباذى لقيضه لان نقض الوحدانية لاوحدانية وهو ساء للتعدد ومعنى التعدد
 المتخيل في حقه تعالى في الذات ان تكون ذاته الكريمة مركبة من جوهرين فاكثر
 والناشئ عن هذا التركيب هو الكم المتصل في الذات او يكون لذاته الكريمة
 مماثل ووجود هذا المماثل هو ما يتحقق به الكم المنفصل في الذات ومعنى التعدد في
 الصفات ان تجتمع له سبحانه وتعالى صفتان متماثلتان فاكثر كقهرتين
 وارادتين ونحو ذلك وهذا هو الذي يتحقق به الكم المتصل في الصفات وتكون
 لاحد من المخلوقين صفة مثل صفة من صفاته تعالى كان يكون للعبد قدرة خرج
 بها الاشياء من العلم الى الوجود او عكسه او ارادة عامة التعلق او علم محيط
 بجميع المعلومات او نحو ذلك من خصائص صفات الالهية ولا عبرة بالوقت
 في التسمية فقط وانما الحال ما سبق وهذا هو الذي يتحقق به الكم المنفصل في
 الصفات ومعنى التعدد في الافعال ان يكون في الوجود معه تعالى موثر
 قديم او حادث في فعل من الافعال فليس لشئ من الاسباب العادية تأثير
 في ما خارجها فلا اثر للنار في الاحتراق ولا للطعام في الشبع ولا للسكين في القطع
 ولا غير ذلك وانما الموتر في كل شئ هو الله فقط وقد اجرى سبحانه وتعالى
 العادة لوقوع الاحتراق عند ملامسته النار والشبع عند الاكل لكنه ممكن التخلف
 والحاصل ان اعتقاد تأثير السبب في المسبب على انحاء فمن اعتقد ان
 شيئا من الاسباب العادية يؤثر بطبيعته اس بذاته فهو كافر ملائزاع ومن
 اعتقد حدوث الاسباب وانما لا يؤثر بطبعها بل بقوة خلقها الله فخصها

فالصحيح عدم كفرة قائلوا لكنه فاستق مبتدع وفيه ما فيه ومن هذا القسم المعتزلة
 لان القوة التي قالوا بتاثيرها للبعد بمنزلة القوة التي للنار والسكين مثلا ومن
 اعتقد حدوث الاسباب وانها لا تؤثر بطبيعتها ولا بقوة جعلها الله فيها
 وانما المؤثر هو الله تبارك وتعالى لكن التلازم بينهما وبين ما قاله نفعنا
 عقلي لا يمكن تخلفه فهو جاحل وبرهانه الجمل الی انكار بعث الاجساد
 ومبخرات الانبياء لانه خلاف العادة فيثور طبعك في حوته الكفر والعياذ
 بالله تعالى ومن اعتقد حدوث الاسباب وانها لا تؤثر بطبيعتها ولا
 بقوة جعلها الله فيها وليتقد صحة تخلف المسببات عن اسبابها بان يوجد
 السبب كالاكل وما استه النار دون المسبب كالشبع والاحتراق وانما
 المؤثر هو الله وحده فهو الموحد الناجي بحض فضل الله تعالى على مقتضى هذه
 الذي لا يخلفه والله اعلم ثم بعد ان ذكر المؤلف وجوب الوحدة ايتيه له تعالى
 واستحالة ضدّها عليه جل وعلا اعقب ذلك بذكر دليله على سبق ما سبق
 فقال والدليل على ذلك اے علی وجوب الوحدة ايتيه في حقّه تعالى
 واستحالة ضدّها عليه انه لو كان متعاضدا لیه یوجد شئی من هذه
 المخلوقات یؤخذ من تفسیر المؤلف رحمه الله سابقا معنی الوحدة ايتيه بعدم التعبد
 فی الذات والصفات والافعال ان هذا الدلیل علی ما ضره ابر وهو كذلك
 وهو نفی الكموم الستة الماریا انھا او الخمسة ان فسرنا الکلم المتصل فی الافعال
 بتعددھا وحینئذ یكون ترکیب القیاس هكذا لو کان متعدد بان کانت ذاتہ
 العلیة مرکبة من جبرار او کان لها نظیر او اضعفت ذات قبل صفاتہ
 او کان له صفات من جنس واحد او کان ثم موجد سواه او کان له شریک فی

والبرهان على كونه
 حجة في نفسه وان كان
 من جنس واحد فبما

فعل للزم عجزه لكن لزوم عجزه محال لانه لو كان عاجزاً للزم ان لا يوجد شئ
من هذه المخلوقات لكن عدم وجود شئ منها محال فما ادعى اليه وهو عجزه
محال فما ادعى اليه وهو التقدر محال فثبت نقيضه وهو المطلوب وهذا
تقرير الاستدلال على وجه الاجمال اما بيانه على سبيل التفصيل في نفس كل
من الكموم الستة فهو ان تقول الدليل على نفى الكم المتصل في الذات
انه لو ثبت ذاتة لقام من اجزاء فلا يخلو من ان تقوم صفات اللوحيات
بكل جزء او بالبعض دون البعض الاخر او بالجموع وعلى كل يلزم عدم وجود
شئ من العالم لانها ان قامت بكل جزء يلزم فيه ما ياتي فيما لو كان متناك
المكان وذلك مورد للخر المستلزم لعدم وجود العالم وان قامت البعض دون
البعض فالجزء الذي لم تقم به عاجز ولا اولوية لبعض الاجزاء على بعض فطل
قيامها به وبطلان مستلزم عجز جميعها المستلزم لما مر وان قامت بالجموع
لزم منه عجز كل منها على الانفراد وعجزه يوجب عجز الاجزاء المماثلة فيلزم
منه عجز الجموع المستلزم ما مر فان قيل الحجة بدلالة عجز الاجزاء على عجز الجموع
اقامجة ورسما لا يسلمها الخصم ويقول مثلاً ان الجبل المؤلف من شعرات
مثلاً لا تقوى كل شعرة منه على حمل ما يحمله الجموع اجيب عنه بان بطل ايضا
قيامها بالجموع باستلزامه القسام بالانقسام من الصفات فيلزم ان تكون
القدرة مثلاً متجزئة كما في قدرتنا فانها قايمة بكل جزء من اجزائنا وهو محال
والدليل على نفى الكم المنفصل في الذات انه لو كان له سبحانه وتعالى
شريك في الالوهية لزم عدم وجود شئ من العالم لان من المقرر بالبرهان
كما سيأتي عموم قدرته تعالى وادواته لجميع الكائنات وتعلقها بها استقلالاً

وبفرض التعدد فلا يخلو الحال من ان يتفقا على ايجابا وممكن او احدهما او
 يتخلفا وعلى كل يلزم العجز المستلزم لنفي الحوادث لاسيما اذا اتفقا على ايجاب
 بالايقل الانقسام من عرض او جوهر فرد وقصده ان يقدم وقوعه ان كان
 بقدره كل منها معان غير معارضة فهو غير معقول لاستلزامه كون الاشياء
 الواحدة اثرين الا ترى ان الخط الذي لا عرض له يستحيل ان يرسم قبلين او
 مع المعارضة فكذلك للزوم عجزهما المستلزم لما مر لان الفرض استقلال كل
 بالقدرة او مرتبا خلفا منه بتحصيل الحاصل وان كان بقدره احدهما لم يخرجه من
 لم يقع بقدرته ويلزم منه عجز الآخر المماثل للزوم وجود الترتيب بلا مرجح وهو باطل
 واذا اختلفا في ممكن لا يقبل الانقسام بان ارادوا احدهما ايجابا والآخر اعلا
 فلا يخلو اما ان تنفذ الارادتان او لا تنفذ الا واحدة من احدهما دون الاخرى فلو نفذتا
 لزوم اجتماع المتضادين كالحركة والسكون وهو محال وان لم تنفذ الزم عجزهما
 المستلزم لما مر وان نفذت احدهما دون الاخرى لزوم عجز من لم تنفذ
 ارادته ويلزم منه عجز الآخر للمماثلة وهذا البرهان هو المشار اليه بقوله تعالى
 قل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد تأفليل الآية قطعي عند الجمهور حيث فسروا الفساد
 بعدم الوجود وجالفت السعد ففسره بعدم الانتظام فدليلهما على قوله اقناعي
 لكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية لا عقلية والصحيح الاول وقد
 شنعوا على السعد في ذلك لكن عن التامل يقطع بانه لا يصح صلح بين آلهين
 اذ مرتبة اللوحيية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير اليه قوله تعالى اذ ذهب
 كل آية باخلاق ولعل البعض على بعض الدليل على نفي الكم المتصل في الصفا
 انه لو كان له تعالى قدرتان او ارادتان لزوم ما سبق فيما لو كان هناك آلهان

فقد مركب ان من المقرر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته و ارادته
 و جئنا فلو تعددت لزوم العجز فلا يوجد شئ من الحوادث والدليل على
 نفى الكم المتفصل في الصفات انه لو كان لحدث صفة تماثل صفة لقالي
 للزم ما مر لانه اذا انفذت قدرة الحادث في ممكن ما عجزت قدرة الرب
 عنه واذا عجزت عن هذه الممكن لزوم عجزها عن سائر الكمات اذ لا فرق
 وهذا ما يؤيد الـ عدم الحوادث الباطل بالمشاهدة وهذا والذي قبله
 خاصان بصفتي التأثير اللتين هما القدرة والارادة للزوم التماثل فيهما دون
 غيرهما من بقية السبع كمعد العلم مثلا اذ لا مانع من تعدده عقلا ويمكن ان
 يتدل على عدم تعدد الصفات غير المؤثرة كالسمع والبصر والعلم و
 الكلام بانها ما مودون بعدم اثبات تعدد القديم ما يمكن وانما اثبتنا الصفة
 المذكورة للضرورة فاذا انتقضت الضرورة رجعا للاصل وهو ان القديم
 واحد فيكون له سمع واحد وبصر واحد وهكذا اذ لا ضرورة بلجي الى تعدد
 ذلك والدليل على وحدة جميع الصفات انها لو تعددت فلا يخلو من
 ان تعدد وتعدد متعلقاتها اولافان كان الاول لزوم ان تدخل في الوجود
 صفات لا تخاف لها عددا والحكم بالدخول في الوجود يقتضي تميز الداخل
 في نفسه وعدم النهاية يقتضي عدم التميز وذلك تناقض وان كان الثاني
 لزوم ترجيح بعض الاعداد كمثية على بعض فتفقر الصفة في تعيين بعض
 اعدادها الى مخصص وذلك يستلزم حدودها كيف وقد تقدم وجوب
 قدمها والدليل على نفى الكم المتفصل في الافعال اذ اصور بمشاركته غيره
 تعالى في فعل انه لو شاركه غيره في فعل بان اوجد احدهما البعض الآخر

البعض الآخر للزم محجزهما حينئذ لان المقرر بالبرهان عموم القدرة
 ولما تعلقت قدرة احدهما بالبعض سند على الآخر طريق تعلق قدرته به فلما اتقوا
 على مخالفتها وهذا هو الجرح المستلزم لنفي الحوادث والدليل على نفي الكم
 المنفصل في الافعال انه لو صح ان يكون لغيره تعالى تاثير لوجب ان
 يكون ذلك الاثر مقدور الله تعالى لعموم قدرته وحينئذ اما ان يحصل
 اتفاق او اختلاف وياتي ما سبق وايضا لو كان لغيره تعالى تاثير فيمكن
 ما لزم عجزه تعالى في ذلك الممكن وهو يستلزم عجزه في سائر الممكنات
 لتساويها وذلك محال لما مر من ثبوت عموم قدرته تعالى وبهذا التوضيح
 انه لا تاثير لحوادث في فعل اصلا فليس للعبادة تاثير في فعله ولا للنداء في الآخر
 ولا نحو ذلك كما سبق الكلام عليه واعلم ان محبت الوجدانية هو اشرف
 مباحث هذا الفن ولهذا اكثر التبنية عليه في القرآن العظيم وهو اول
 ما يستدل به وافضل ما يتضار بانوارهِ وليس بعد بيان الله تعالى
 بيان قال تعالى والهمكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وقال الله تعالى
 انما الحكم الله واحد وقال تعالى قل هو الله احد لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
 الكريمة الشارحة للمصدر ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وهذه
 الخمس الصفات المارة في كلام المؤلف التي هي القدم والبقا والخالقة
 للحوادث والقيام بالنفس والوجدانية تسمى في اصطلاح المتكلمين بالصفات
 السلبية نسبة الى السلب ثم ان السلب يطلق على ما مفاده سلب كذا
 اى لفته وعلى نفس الامر السلب والمراوضا المعنى الاول للمعنى
 الثاني والالزم ان يثبت له تعالى الحدث وطرق العدم الى آخرها

لقائل الله عن ذلك علواً كبيراً فمعنى القدم سلب العدم السابق للوجود و
 معنى البقاء سلب العدم اللاحق للوجود ومعنى الخالفة للحوادث سلب المماثلة
 للموادش ومعنى القيام بالنفس سلب الانقراض الى الحل والخصص ومعنى الوقف
 سلب التقدم في الذات والصفات والافعال وكل هذه النفيات نقائص
 لا يتحقق بالله تعالى وهي محالة في حق تعالى كما تقدم الكلام عليها ستوفي
 والصفات السلبية لا تنحصر على الصحيح لان النقائص لا نهاية لها وكلها
 نفية عن الله تعالى وهذه الخمس اصولها فان ما عداها من نفى الزوجية
 والولد والعين وغير ذلك راجع اليها ثم لما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر
 صفات السلب شرع في ذكر صفات المعاني السبع واضدادها وانما اخرها
 ذكر اعراض صفات السلب لان صفات السلب من قبيل التحلية بالانوار
 المعجمة وصفات المعاني من قبيل التحلية بالجماء المجلية والثانية موخره عرفا
 عن الاولى والمعاني جمع معنى وهو لغة ما قابل الذات في شمل النفيية والسلبية
 واصطلاحاً كل صفة قائمة بموصوفت موجبة له حكماً كالقدرة فافانها موجبة
 لموصوفها كونه قادراً وفي الحقيقة المعاني والمعنوية متلازمان لكنهم جعلوا الوجود
 اصلاً فقالوا المعاني ملزومة والمعنوية لازمة لها وقد بدأ المصنف
 من صفات المعاني بالقدرة انظروا تاثيرها فقال رحمه الله ويجب في
 حقه تعالى القدرة وهي صفة وجودية قديمة بديهة تعالى يوجد بها
 ويدل على ما اراد ايجاده او اعدامه من الكمالات اعلم ان تعريف هذه الصفة
 وكذا بقية الصفات انما هو مجرد رسم يبين بعضهما عن بعض لا حد لان
 كنه ذات وصفاته تعالى غير معلوم لنا والعقول مجبوبة عن ادراكه فحفظها

في سلب الوجود
 في سلب الوجود
 في سلب الوجود

بالذاتيات متقدر بقوله في التعريف صفة كالجس شمل ساير الصفات القديمة
 والحادثة ثبوتية كانت اوسلبية ووجودية وقولهم فيه وجودية بمعنى انها موجودة
 خارجا بحيث يمكن رويتها لو كشف غا الحجاب مخرج للصفات الثبوتية التي هي
 الاحوال والسلبية وقوله قديمة مخرج للصفات الحادثة كياض الحبرم وسواد
 مثلا وقوله قديمة بذاته تعلقه ليس للاحتراز وانما هو بيان للواقع اذ لزوم قياض
 بذاته تعلقه مستقادم من قوله قديمة لان القديم لا يقوم بالحادثة وقوله يوجد
 بها ويعدم مخبر لما عدا القدرة من صفات المعاني اذ لا تأثير بالاجاد والاعدام
 بغيرها كما سيأتي وزيادة قولنا ما اراد ايجادا واعدامه من السمكات
 ليس من تمام التعريف بل لبيان شعلق القدرة الذي هو المكنت جميع ممكن
 وهو ما استوى طرفا وجوده وعدمه لكلايته من خذفه في كلامه عموم التعلق
 حتى يشمل الواجبات والمسلخات مع ان الامر بخلافه واعلم ان للقدرة
 تعليقين تعلق صلوحى قديم وهو صلاحيتهما في الازل للايجاد والاعدام على
 وفق تعلق الارادة ففى صلاحيته لايجاد طول زيد وقصره وبياضه وسواده
 مثلا وتعلق تخيرى حادث وهو ارتباطها باحد هابيينه اسه صدره بالفعل
 عنها كايجاد زية قصير بالفعل او ابيض بالفعل وفى قول المؤلف يوجد
 بها ويعدم اشارة الى هذا التعلق التخييرى الحادث ان جعل معنى قوله يوجد
 بها ويعدم بالفعل والى الاول ان جعل معناه يوجد ويعدم بالقوة وهذا على
 سبيل الاجمال اما على سبيل التفصيل فلما تلاقى تعلقا بل سبعة الاول تعلقها
 الصلوحى القديم بجميع السمات كما مر والثانى تعلقها التخييرى الحادث وهو ثلاثة
 اقسام احدها ايجاد الله الشئ بها بعد عدمه السابق ثانيا اعدام الله الشئ بها

بعد وجوده التأنيلا إيجاد الشيء بعبء البعث والثالث هو تعلق القبضة و
 هذا لا يوصف بكونه تجزئيا ولا صلوحيا قديما وهو ثلثة اقسام احدھا كون
 الممكن الموجود فيما لا يزال قبل وجوده كعدمنا في زمن الطوفان في قبضة الله
 بمعنى ان الشئ ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجده بجهانها
 كون الممكن حاله وجوده في قبضة القدرة بمعنى ان الشئ ان شاء ابقاه
 على وجوده وان شاء اعدمه بجهانها كون الممكن حاله عدمه الطارى في
 قبضة القدرة ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجده فخذ هذه هي السبعة
 العلاقات التي للقدرة واذا قطعنا النظر عن الأدلة الشرعية الواردة بالخلود
 وعدم الفناء كان لها تعلق ثامن وهو كون الشيء بعد البعث في قبضة القدرة
 ان شاء ابقاه على وجوده وان شاء اعدمه بها ثم اعلم ان حقيقة التعلق
 هي طلب الصفة اى اقتضاؤها واستلزامها امر اذ ايدى على قيامها
 بطلبها وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التجزئى ومجاز في البقية وانما
 لم تتعلق القدرة وكذلك الارادة كما سيأتى بالواجب والبالاستحتمل
 لانها لما كانتا صفتي تأثير ومن لازم الاثر ان يكون موجودا بعد عدم او معدوما
 بعد وجوده ولزم ان لا يقبل العدم اصلا وهو الواجب لذاته كذات الشئ
 وصفاته لا يقبل ان يكون اثرهما والا لزم تحصيل الحاصل ان تعلقا بوجوده
 ولزم قلب التحاليل ان تعلقا بعدمه وما لا يقبل الوجود اصلا وهو المستحيل
 لذاته كشرىك البارى جل و علا لا يقبل ان يكون اثرهما والا لزم طلب
 التحاليل بربوع المستحيل عين الجائز ان تعلقا بوجوده ولزم تحصيل الحاصل
 ان تعلقا بعدمه اما الواجب غيره كما يمكن الذى تعلق علم الله بوجوده كالجنة

والنار فانه وان كان لا يقبل العدم من حيث تعلق علم الله بوجوده لكنه تقبله
من حيث ذاته فيقبل ان يكون اثرهما وشله المتشبه كثيره كما يمان الى الجبل
فانه محال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه لكنه تقبل الوجود من حيث
ذاته فيقبل ان يكون اثرهما اذا علمت ذلك بعرفت انه لا يلزم من
عدم تعلق القدرة بالواجب والتشبه عجز لانهما ليسا من وظيفتهما ولا سفا
لو تعلق بهما لزم الفساد اذ يلزم عليه تعلقها بعدم الذات العلمية ولب
الألوهية عنهما مثلاً وبوجود الشريك له تعالى وبخلاف العلم بطلان ما نقل
عن ابن جرير انه قال في الملل والنحل انه تعالى قادر ان يتخذ ولداً
اذا لو لم يقدر عليه لكان عابساً انتهى والحق انه انما يلزم عليه العجز
لو كان القصور جاز من ناحية القدرة اما اذا كان لعدم تعلقها بذلك
فلا يتوهم متوهم ان هذا عجز فائدة اعلم ان تعلق القدرة فرع عن تعلق الارادة
فلا تعلق قدرته تعالى بشئ على غير وفق الارادة كما سبقت الاشارة
اليه لانه اكرهه تعالى الله عنه وان تعلق الارادة فرع عن تعلق العلم
بالمكنات فقط فكل ما علم الله ان لا يكون او لا يكون من المكنات
فذلك سب مراده عز وجل خلافاً للمعتزلة القائلين ببطا بقة تعلق الارادة بالامر
كما سيأتي فالعلاقات عند اهل الحق ثلاثة مرتبة تفقداً لا خارجاً تعلق -
القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم بالمكنات فالاول مرتبة على الثاني
والثاني مرتبة على الثالث وهذا التركيب انما هو بحسب التعقل فقط اما في
نفس الامر فلا ترتب بين صفاته تعالى ولا بين تعلقها نعم بين تعلق
القدرة التخييري الحادث وتعلق الارادة التخييري القديم وكذا البين تعلق

الارادة التمييزي الحادث على القول به وتعلق العلم ترتب خارجي لترتب
 الحادث على القديم في الخارج والله اعلم قال المؤلف رحمه الله وسيتبين
 عليه تعالى في هذا ما هو العجز عن ممكن ما هو صفة وجودية قائمة بالعجز
 لا يتأتى معها ايجاد ولا اعدام ضد اهو مذهب الجمهور وعند المقرئ والفلاسفة
 انه عدم القدرة عما من شأنه ان يكون قادرا فالتقابل بينه وبين القدرة
 على الاول من تقابل الضدين وعلى الثاني من تقابل القدم والمكثرة وتعلق
 العجز هو متعلق القدرة وهو جميع الكمات كخلق السما والارض وايجاد
 مثل هذا العالم وحسن منه وليس في قول الامام الى حامد الغزالي ليس
 في الامكان ابداع مما كان نسبتة عجز اليه تعالى لان المراد انه لا يمكن ابداع
 من هذا العالم لعدم تعلق قدرة الله واداءه بايجاد ولو شاء لا وجهه او ان
 كل واقع في الوجود قد سبق به العلم القديم فلا يصح ان يرى عن رتبته في العلم الالهي
 ولا ينزل عنها فليس في كلامه ما يقتضي نسبة العجز اليه تعالى كما توهم البقاعي
 فاعترض عليه وسئل بعض العلماء عن قال لا يقدر الله ان يخرجني عن
 مملكة حل كيف رام لا فاجاب بانه لا يكفر لان خروجه عن مملكة استحيل لعدم
 اسكان وجود مملكة لغيره بخبره اليها والقدرة لا تتعلق بالمستحيل انتهي لكن لا ينبغي
 ان يقال ذلك وامثاله لما فيه من الابهام والله اعلم ثم بعد ان ذكر المؤلف
 رحمه الله وجوب القدرة له تعالى واستحالة ضدها عليه اتبع ذلك
 بذكر الدليل على سبق ما مر فقال والدلائل على ذلك اے على
 وجوب القدرة له تعالى واستحالة ضدها عليه انه لو كان
 في الامكان ان يكون عاجزا لم يوجد شيء من هذه المخلوقات

ضده الغرض
 والدليل على ذلك
 انه لو كان عاجزا
 لم يخرجني عن
 مملكة المخلوقات

وتام الدليل ان تقول لكن الثاني وهو عدم وجود شئ من المخلوقات باطل
 بالمشاهدة فبطل المقدم وهو امكان العجز له جبل وعلا فثبت سادس يقتضيه
 وهو وجوب القدرة وهو المطلوب فالمصنف رحمه الله ذكر شريطة
 القياس وحدوث استثنائية لظهورها وبيان الملازمة بين جزئي الترتيب
 هو ما تقر سابقا من اتفاق جميع الحوادث الى المخصص فلا يعقل وجود حادث
 بلا محدث وصفته التي بها لايجاد والاعدام هي القدرة كما مر ولا اكثر اثباتا
 تدعيه المتعزلة من انه تعالى قادر بذاته بلا فتره وعالم بذاته بلا علم لوضوح
 بطلانه ولا بما يزعمه بعض الفلاسفة من نفى الصفات وان الذات مؤثرة
 في الحوادث بالعلّة او الطبيعة لوضوح بطلانه ايضا ورده باستلزامه
 لعدم الحوادث لان العلول لا تختلف عن علته والمطبوع كذا لك ثم ان
 وجوب الصفات له تعالى بالقدرة وكذا بالثلاث المذكورة بعد التي
 هي الارادة والعلم والحياة يتضمن ثلثه مطالب وجوب وجودها ووجوب
 كون تلك الصفات ثابتة للذات اذ لا لان اتصاف الشئ بالثبوت
 فرع عن ثبوته له ونفي كل مود الى حدوث تلك الصفات كنفي عموم
 التعلق في غير الحياة وبيان الملازمة في الاول ظاهر لان الوجود لا يتفك
 عن الموجود وفي الثاني انها لو انفقت عن الذات اذ لا واتصفت بها
 فيما لا يزال كانت حادثه ولو كانت حادثه لتوقف احداثها على اتصاف
 المحدث بانها لما قبلها ثم تلك الامثال يتوقف احداثها على اتصافه
 بانها لما قبلها كذا لك وهكذا فيلزم الدوران المنحصر في دو الالف لتسلسل و
 كلامها محال كما مر وبيانها في الاخير انما اعني القدرة والارادة والعلم لولم يكن

عامته التعلق لا تحتاج الى تخصيص فتكون حادثة فتحتاج الى انصاف الباري
 محمد شهابها وحكها في وى الة التسلسل هو محال فما ادى اليه وهو عدم
 عموم التعلق محال فيكون وجود الحوادث المتوقف على ذلك المحال محالا
 فيأتى الخدور وهو عدم وجود شى من الحوادث وانما علم قال المؤلف رحمه
 ويجب في حقه تعالى الارادة وهي صفة وجودية قديمة قابلية بدائته
 تعالى يخصص بها الممكن ببعض ما يجوز عليه تخصيصه زيد بالوجود
 او بالعدم وبصفة دون اخرى تخصيصه اياه بالبياض او بالواد
 او بالصفى او بالفقر او بالعلم او بالجهل الة غير ذلك من الكمات
 المتقابلات الالتي بيانها فقوله في التعريف صفة كاجنس شمل ما يطلق عليه
 الصفة وقولهم وجودية مخرج للصفات الثبوتية التي هي الاحوال للسلبية
 وقوله قديمة مخرج للصفات السالبة كبياض الحبرم وقوله قائمة بذاته
 بيان للواقع لان قيامها بالذات لازم للقدم وقوله يخصص بها الممكن مخرج
 لباقي صفات المعاني التي منها القدرة والمراد بتخصيص الممكن ترجيح وقوع احد
 طرفيه والذمى يجوز عليه هي الكمات المتقابلات امى المتنافيات وهي ست
 اشياء تقابلها ستة اخرى وهي الوجود بدلا عن عدم والمقدار المخصوص
 بدلا عن سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلا عن سائر الصفات والوان
 المخصوص بدلا عن سائر الازمنة والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنة
 والجهة المخصوصة بدلا عن سائر الجهات فالوجود والعدم متقابلان والمقادير
 يقابل بعضها بعضا وكذا يقال في البقية فالخصيص باحداهما هو تأثير الارادة
 والاحياء والاعدام هو تأثير القدرة كما مركب واعلم ان للارادة تعلقين

ويجب في حقه تعالى الارادة وهو محال
 قديمه قابلية بدائته
 كما يمكن بالوجود
 او بالعدم
 او بالصفى او بالفقر
 او بالعلم او بالجهل
 غير ذلك

تعلق صلوحى قديم وهو صلاحيتهما للتخصيص اذ لا يزيد الابيض والاسود
 يجوز ان يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الارادة فمضى صاحب
 التخصيص زيريد بان يكون سلطانا اوجما وعلق تخييري قديم وهو تخصيص الله
 له الشئ بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي انصف به زيد مثلاً خصه الله تعالى
 به اذ لا وقال بعضهم لما تعلق تخييري حادث وهو تخصيص زيريد بالطول مثلاً -
 حين يوجد بالفعل فيكون الجاحض من ثلثاته تعلقات والتحقيق ان هذه الثلث
 ليس لتقابل هو اظهر للتعليق التخييري القديم ثم ان نسبة التخصيص للارادة
 والاياد والاعدام للقدرة مجاز تعقل من اسناد الشئ بسببه لان المخصص -
 والموجد حقيقة هو الله تعالى بآرادته وقدرته فقول العامة انظر تصرف
 القدرة والقدرة فعالة ونحوها ان اراد القائل ان الفعل للقدرة حقيقة فهو
 كفر والعاذ بالله تعالى وان اراد ان الفعل للذات فقط والقدرة
 سبب فيه او اطلق فهو حرام لما فيه من الايهام وقيل مكره كما افاده
 المؤلف رحمه الله في تحقيق المقام على كفاية العوام قال المؤلف
 رحمه الله وليقبل عليه تعالى ضلهاها اي منها فيهما وهو الكراهة
 لشيء اوجبده او اعدمه بمعنى عدم الارادة له اعلم ان الكراهة ثمان تسعة
 وقد سبق بيانها اذ الكتاب وهي غير ارادة حنا وعقيلته وهي ثمان
 احدها بعض الشئ وعدم الميل له وهذا غير مراد الثاني عدم ارادة الشئ
 اي قصده وهذا القسم هو مراد المؤلف بقرينة ذكرها في مقابل الارادة
 التي هي في جهة تقابل قصده الشئ لا الميل والشبهة التي تكون للمواد
 والتقابل بينهما وبين الارادة من التقابل بين العدم والمملكة فمضى اعني الكراهة

وقد حاد هو
 الكراهة

بهذه المعنى صادقة على الذهول والغفلة والتعليل والطبع فيستحيل عليه سبحانه وتعالى
 ايجاد شيء او اعدامه مع كل منهما لما فاته فلازادة ولاستلزام كون الذات
 العلية حلة لوجود شيء من الكمالات او مؤثرة فيه بالطبع كما نرى غمها الظلا سفة
 والطبيعيون البصرهم الله تعالى قدّم ذلك الممكن لوجوب اقتران العلة
 بسلوها الطبعية بمطبوعتها وكون الممكن قد يما ينافي ارادة وجوده لكونها جفينة
 طلب تحصيل حاصل وهو محال وهي التي تتعلق بالمال وآلم ان الارادة
 والامر متغايران ولما لازمت بينهما عند اصل الشئ خلافا للمقتضية بل بينهما عموم
 وخصوص من وجه فقد يأمر سبحانه وتعالى بالشئ ويريد كما يمان سيدنا
 على كرم الله وجهه وقد يأمر ولا يريد كما يمان من علم الله كفره كما في جهل وفنون
 اذ لو اراده لوقع وقد يريد ولا يأمر كغفراني جهل وكالمعاصي الواقعة في الكون
 فان الجميع بارادته تعالى مع انه لم يأمر بها قال الغزالي رحمة الله في الاحياء
 فان قيل كيف ينهى عما يريد ويأمر بما لا يريد قلنا الامر عندنا غير الارادة و
 كذلك اذا ضرب السيد عبده فعاقيه السلطان عليه فاقدر بمرور عبده
 فكذب السلطان فاراد اظهار رجته عليه بان يأمر عبده ويخالفه بين يديه
 فقال له امرج هذه الدابة بمشهد من السلطان فهو يأمره به لا يريد اقتضاله
 ولو لم يكن أمر الماكان عذره عند السلطان تتمعه او لو كان مريء الامثاله
 لكان مريء المهلاك نفسه وهو محال انتهى وقال المقتزلة ان الامر لازم
 الارادة وان الله تعالى لا يريد الشرور والقبايح وانه اراد من الجميع
 الايمان فاجاب المؤمن وابتغى الكافر واجتو ايمان ارادة الشر شر واداة
 البغي قيمته وبان النبي غاير ادو الامر لا يرا دسفه وبان العقاب على
 ما يريد نظم والله منزه عن ذلك كله واجاب اهل السنة عن الاول بان

لا يفتح في ارادة الله القبيح والشربل هو حسن غاية الامر انه يخفي علينا وجهه
 وقياسه على الشاهد لا يصح وعن الثاني بان كلام من الامر والنهي قد يكون استخافا
 محل يطع المأمور ام لا وعن الثالث بالمتنع لانه تعالى تصرف في ملكه
 والمتصرف في ملكه لا ينب للظلم ويلزم مع ذلك ان المعاصي والجرم
 ان كان الله يكرهها ولا يريد بها وانما هي جارية على وفق ارادة بل
 لعنه الله مع انه عدو الله فاجارى على وفق ارادة الله واكثر من الجارى
 على وفق ارادة الله تعالى وهذا غاية العجز والضعف تعالى رب الارباب
 عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال سبحانه وتعالى يضل من يشار ويهدي
 من يشار لا يضل عما يفعل وهم يسألون وقال تعالى ولو اننا نزلنا
 اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا ما كانوا اليوم منوا
 الا ان يشار اليهم من وراء الحجاب يدبره لئلا يشرح صدره للاسلام ومن
 يرد ان يفضليه جعل صدره ضيقا حرا وقال تعالى ولا يفتكم نصحي ان
 اردت ان افصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وقال تعالى ولو
 لو شار الله جمعهم على الهدى وقال تعالى ولو شار لهداكم جميعا
 وقال تعالى اولئك الذين لم يرد الله ان يظهر قلوبهم انما يريد الله
 ليغيبهم بجهنم الدنيا وتزحق النفوس فيهم كافرين وقال تعالى انك
 لاتجد من امن بالله ويهدى من يشار وقال تعالى والله
 يدعوا الى دار السلام ويهدى من يشار الى صراط مستقيم وقال تعالى
 ولما نزلنا آياتنا على نفس هداها الى غير ذلك من الايات البينات
 والا حاديث الصحيح والامة قاطبة تقول ما شار الله كان والم يشأ
 لم يكن واما قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فاجيب عنه باجوبة منها انه

من العام الذي ارى به المخصوص اى عباد الله المؤمنين وهم الذين قال الله
 في حقهم ان عبادى ليس لكم عليهم سلطان وقال تعالى عينا يشرب بها
 عباد الله فان المراد بعض العباد لا كلهم ويتحكما ذكره بعضهم ان الارادة
 غير الرضا فمضى لا يرضاه لا يشكره ولمم والبتك بالاية مبنى على ترادفها
 وهو باطل حتى ان المقاضى عبد الجبار الحمدانى المعتزلى دخل على المصاحب
 ابن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحق الاسفرائينى فلما رآى الاستاذ
 قال سبحان من تنزه عن الفخشاء فقال الاستاذ سبحان من لا يقع في ملكه
 الايات فقال عبد الجبار ايشاء ربنا ان يعصى فقال الاستاذ ايعصى بيا قبحا
 فقال المعتزلى ارايت ان معنى الهدى وقصص عليه يار دى احسن الى
 ام اس فقال ان منك ما هو لك فقد اسأ وان منك ما هو له فمخض
 برحمته من ايشاء فاقطع المعتزلى عن المناظرة وانصرف الحاضرون وهم يقولون
 والله ما عن هذا جواب ثم بعد ذكر وجوب الارادة له تعالى واستحالة
 ضدها عليه ذكر الدليل على ذلك فقال والدلائل على ذلك انه لو كان
 كاسها لكان عاجزا او كونه عاجزا محال عند الدليل لا يتم الا بالعبء
 اقيسته نظهما حكما الو لم يكن مرية الشئ لكان كاره حاله لكن كونه كاره محال لانه
 لو كان كاره لم يكن قادرا لكن عدم كونه قادرا محال لانه لو لم يكن قادرا لكان
 عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا لم يوجد شئ من الاحداث
 لكن عدم وجود شئ من الاحداث باطل بالمشاهدة فبطل ما ادعى اليه وهو
 كونه عاجزا فبطل ما ادعى اليه وهو عدم كونه قادرا فبطل ما ادعى اليه وهو
 كونه كاره فثبت نقيضه وهو كونه مریدا وهو المطلوب واوجه الملازمة
 في هذه الاقيسة معلومة مما مر فالمصنف رحمه الله حذف القياس الاول

والدليل على ذلك
 انه لو كان كاره محال
 عاجزا كونه عاجزا محال

استغناء بدليله وهو القياس الثاني وذكر مقدم شرطية الثاني وجعل ثانياً شرطية القياس
 الثالث ما يليها لوجود الملازمة بينهما بالواسطة كما ترى وأقام الحيلة التي هي في قوة
 اشتراكها بمقامها وهي قوله وكونه عاجزاً محال فصار قياساً اقترانياً من الشكل الأول
 نتيجة كونه كارباً محال فثبت نقيضه وهو انصافه بالارادة وهو المطلوب طوى
 القياس الرابع بما هو مستلزم العجز لعدم وجود شيء من الحوادث واضحا قد
 تكرر الكلام عليه قال المؤلف رحمه الله ويجب في حقه تعالى العلم وهي صفة
 وجودية قد بطلت بقاءه بذاته تعالى يعلم بها الأشياء الواجبات والمحمولات
 والجزائيات ما وجد منها وما لم يوجد على ما هي به بقوله في التعريف صفة دخل فيه
 جميع الصفات وتوهم وجوده مخرج لما ليس منها موجودا كصفات السلوب
 وقوله قد بطلت مخرج للحادثة كعلمنا بقوله قايمته بذاته بيان للواقع وتصرح بما
 علم التزاعا إذا الصفة لا بد لها من ذات تقوم بها والقديمة لا تقوم إلا بذاته
 تعالى وقوله يعلم بها الأشياء فصل مخرج لباقي الصفات وللظن والشك
 والوهم كذا لك وزيادة على ما هي به مخرجة للغير المطابق للواقع وفي التعريف أنه
 غير مانع لدخول السمع والبصر والكلام فيه وفيه أيضاً أنه دخل في تعريف العلم
 ما انتفق منه وهو قوله يعلم ومن المقرر ان الشئ متوقف على الشئ منه وقد
 اخذ في تعريفه والمعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر
 وهو دور ويجب عن الأول بان أن في الأشياء لا اشتقاق كما اشتراكها في العلم
 بها جميع أفرادها في مخرج السمع والبصر لعلهما بالموجودات فقط لا الامور العينية
 كالسلب والاثبوتية كالأحوال ولا الامور الاعتبارية كالمساقاة والاضابا والفعل
 الذي هو يعلم للفاعل والعلية حاصل لمن قامت به الصفة فقط فخرج الكلام لانه
 يعلم به الأشياء من قامت به وغيره وهو السامع وعن الثاني بان الشئ متوقف على العلم

وجوبه في حقه تعالى العلم
 وهو في حقه تعالى العلم
 بان اشتراكها في العلم
 الاشياء

بمعنى المصداق أى الادراك والمعرف الاسم الذى هو الصفة فالتعريف ليس
 متوقفا على المعرفة وللعلم تعريفات كثيرة وأكثرها دخول قال ابن الحاجب
 واصحها انه صفة توجب تميز الايجمال النقيض وقد اشار المؤلف رحمه الله
 بال الاستغراقية فى الاشياء الى متعلقات العلم كما ذكرنا وهى الواجبات
 كذا الله تعالى وصفاته والجايزات كذوات المخلوقات وصفاتها وبقته الرسل
 والميكلات كالشريك والوالد له بجانة وتعالى فهو سبحانه وتعالى يعلم انه لا شريك
 له ولا ولد فتعلق العلم بالتجيزى قديم وهو اكشاف جميع الامور به اذ لا وكونها
 وجدت فى الماضى او موجودة فى الحالى او توجد فى المستقبل اطوار فى المخلوقات
 لا توجب تغيرا فى متعلق العلم فالمتغير انما هو صفة المعلوم لا متعلق العلم وليس له
 تعلق صلوحى قديم وان الصالح لان يعلم ليس بعالم واعلم ان علمه تعالى ليس
 مقصورا ولا قصد ليقا لتوقعها على حصول ما لم يكن فاصلا وهى محال فى حقه و
 لا بدحيا ولا نظريا ولا مكتبا لانه يلزم عليهما سبق الجهل بل علمه عز وجل حضورى
 كعلم الشخص بوجوده ونفسه شلا ولما لشد الا على قال الفخ المسمى وما رد وما يورهم
 الكتاب علمه تعالى كقوله جل من تأمل ثم لعنا هم لنعلم اى السخرين احصى
 الاية مؤول على ان المراد والشد اعلم يظهر لهم متعلق علنا وان المراد بفهم مفتوح
 النون واللام فاعلم مضموم النون وكسور اللام اهد وما احسن ابيات الانام الى
 حامد الغزالي فى المعنى :

علم الاله الواحد القيوم - ليس كمثل سائر العلوم
 لانه ليس له بداية - وللمعلوماته نهاية
 وعلمه لها على التفصيل - لا عن ضرورة ولا دليل
 فهو سبحانه وتعالى عالم بجميع الموجودات والعدومات محيط بكل المخلوقات

مطلع على الكلبيات والجزئيات لا يغرب عن علمه ثم قال ذرة في الارض -
 ولاني السموات قال عز من قائل كبريم وهو بكل شئ عليم وقال عز وجل -
 الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير قال المؤلف رحمه الله قد يستحيل في حقته
 تعالى ضده وهو الجمل سواء كان بسيطاً وهو عدم العلم بالشئ عما من شأنه العلم
 به بان لم يدركه لا على ما هو به ولا على خلاف ما هو به كعدم علمنا بما في طنائ الارض
 او مركبا وهو تصور الشئ على خلاف ما هو به في الواقع كما دراك الفلاسفة قدم
 العالم فالتقابل بين العلم والجمل البسيط من تقابل العدم والمملكة والتقابل بين العلم
 والجمل المركب من تقابل الضدين لانها امران وجوديان بينهما غاية الخلاف
 ويستحيل اجتماعهما وانما سمي الثاني مركبا لاستلزامه كجملين وهما الجمل بالشئ
 والجمل بالجمل به ويؤخذ ما سبق من كلام المصنف في تقرير العلم وما زناه
 استحالة ما في معنى الجمل ايضا عليه تعالى كانه حول والعقله والظن والشك
 والوهم وكون علمه ضروريا او نظريا او تصوريا او قصديا لما مر قال رحمه الله
 تعالى والدليل على ذلك اي على وجوب العلم واستحالة ضده انه لو كان
 جاهلا لو يكن مريدا او هو اى عدم كونه مريدا محال سلك المؤلف رحمه الله
 خافي ذكر الدليل مسلكه فيما سبق من الخذف والظن في مقدمات القياس و
 تقريره الدليل حكمة الو لم يكن عالما لكان جاهلا لكن كونه جاهلا محال لانه لو كان
 جاهلا لم يكن مريدا لكن عدم كونه مريدا محال لانه لو لم يكن مريدا لكان كارها لكن
 كونه كارها محال لانه لو كان كان كارها لم يكن قادرا لكن عدم كونه قادرا محال لانه لم
 يكن قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا لم يوجد شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ
 من الحوادث باطل بالبشاهدة فبطل ما دى اليه وهو كونه عاجزا فبطل ما دى اليه وهو عدم كونه قادرا
 فبطل ما دى اليه وهو عدم كونه كارها فبطل ما دى اليه وهو عدم كونه -

دفعه الجمل والكلبي
 ما كان كذا
 جاهلا كبريا
 حال

مراد ان يظل ما ادعى اليه وهو كونه باعلا وثبت ضده وهو القضاة بالعلم وهو
 المطلوب وقد سبق بيان اوجه الملازمة فارجع اليه ان ارادته قال المؤلف
 رحمه الله ويجب في حقه تعالى الحياة وهي صفة وجودية قبلية قائمة بذاته
 تعالى تصح له ان يتصف بالعلم وغيره من الصفات اى صفات المعاني
 لانها اعني الحياة شرط في تلك الصفات ما عد الحياة نفسها اذ من المعلوم
 ان الشيء لا يكون شرطا في نفسه فعوله في التعريف صفة كالجنس لثبوت جميع الصفات
 وقوله وجودية مخرج لغير الوجود كصفات السلوسب وقوله قديمة مخرج للصفات
 الحادثة وقوله قائمة بذاته لتخرج باللازم كما مر وقوله الصحيح الخ مخرج لباقي الصفات
 ومعنى تصح له تجوز له ذلك جوانزا عقليا وانما عبر به ولم يقل لتوجب له ان
 يتصف مع ان اتصافه تعالى بها واجب لان وجوب الصفات لتعالى
 ليس من لازم الحياة بل لقيام الادلة عليه ولتعريف المصنف للحياة بما مر الى
 ما عرّفها به كثير من المتكلمين وهو انما صفة تصح لمن قامت به الاتصاف بالادراك
 وذلك لاجرا المولف الحياة الحادثة بقيد القديم ولما اعترض به على تعريفهم
 من ان الحياة كما تصح لمن قامت به الادراك الذي هو العلم والسمع والبصر
 تصح للاتصاف بنحو القدرة ايضا ومفهوم التعريف انما لا تصح على انهم
 اجابوا عنه بان الادراك لقب جامد لا مفهوم له كما هو المشهور عند جمهور الا
 صوليين لكن لا يحتاج الى جواب اولي مما احتاج اليه واعلم ان الحياة لا تطلق
 بشي اى لا تشترط امرزا على قيامها بمجملها قال المؤلف رحمه الله قد
 يتجمل في حقه تعالى ضدها وهو الموت وهو عند اهل السنة عرض وجودي
 لعقب الحياة وعليه فالتقابل مبني وبين الحياة من تقابل الضدين وقيل انه
 عدم الحياة علما من شأنه ان يكون حيا وعلى هذا فالتقابل مبني وبين اسماء من

وجب في حقه
 تعالى الحياة وهي
 صفة وجودية قبلية
 قائمة بذاته
 ان تصح
 وتخرج من الصفات
 ضدها الموت

تقابل العدم والمملكة ويدل للاول قوله تعالى الذي خلق الموت والحياة ونحن
 انما نتعلق بالوجودى واجاب القابل بالثاني عن الالية بان المراد بانخلق التغيير
 وموت يتعلق بالوجودى والعدمى ونقل المؤلف رحمة الله عنى تحقيق المقام عن
 السيد على ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا الى انه جسم على صورة كبش والاحاديث
 والآثار مصرحة بذلك واما المعنى القايم بالجسد عن مفارقة الروح فانما هو اثره
 ثم قال ورد به ابن حجر حيث نقل الاتفاق على انه ليس بجوهر ولا جسم قال و
 حديث يوتى بالموت فى صورة كبش انما هو من باب التمثيل انتهى قال المؤلف
 رحمه الله والدليل على ذلك اى على وجوب الحياة له تعالى واستحالة الموت
 عليه انه لو كان ميتا لم يكن قادرا ولا هريدا ولا عالما اى ولا سميعا ولا
 بصيرا ولا مستكبرا وهو اى عدم كونه قادرا الخ حال تقرير الدليل حكاه المؤلف لم يكن
 حيا لكان ميتا لكن كونه ميتا محال لانه لو كان ميتا لم يكن قادرا الخ لكن عدم كونه قادرا
 الخ محال لانه لو لم يكن قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا
 لما وجد شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ من الحوادث باطل بالمشاهدة مما
 ادى اليه على التدريج محال وثبت المطلوب وهو الحياة فالمصنف حذف القياس
 الاول بما استغنى عنه بذكر دليله وهو القياس الثانى وحذف الثالث والرابع
 للاختصار وذكر شرطية الثانى واقام الحملة التى هى فى قوة استثنائيتها مقامها
 وفحصا عن قياسا اقترانها من الشكل الاول نتيجة كونه ميتا محال فثبت ضده وهو كونه
 حيا وهو المطلوب ووجه الملازمة فى شرطية القياس الاول ظاهر وفى شرطية
 القياس الثانى كون الحياة شرطيا فى الاتصاف بصفات المعانى كما تقدم
 فيلزم من انتفايها انتفاء القدرة بل وغيرها من صفات المعانى ضرورة انتفاء
 الشرط بانتفاء شرطه وجهها فى الآخرين قد مر كرا قال المؤلف رحمه الله

والدليل على ذلك ان
 ميتا لم يكن قادرا
 لانه لو كان ميتا
 لما وجد شئ من
 الحوادث

ويجب في حقه تعالى السمع والبصر وهما صفتان وجوديتان قد يمتنان قايتمان
بذاته تعالى ينكشف بهما الموجود اعلم ان هذه البارة تتضمنه لتعريفين احدهما
السمع والاخر للبصر فكانه قال السمع صفة الخ والبصر صفة الخ كذلك وانما صنع هكذا
لصدق تعريف كل منهما على الآخر وتعريف كل منهما بما لا يدخل فيه الاخر متعذر
لضعف معرفة ما يخص كل واحد من الانكشافات كما ساقى فكان صنيعة اخضر فقول
صفان كاجنس تشمل الصفات وقولهم وجوديتان مخرج لغير الوجودية كالسلب
وقوله قديمتان مخرج للحوادث وقوله قايتمان بذاته تصريح باللازم وقوله ينكشف
بهما مخرج لما عدا العلم وقوله الموجود مخرج للعلم لان تعلقه بعلم الموجود والمعدوم هذا
ان لم نقل اسمها نوعين من العلم والا فالقيد لبيان الواقع وعلم ما تقرر ان هذا
تعريف لكل منهما بالاعم لاشتراكهما في الصفة والخاصة وهو جاز على اقله لا بد
من المنطقة فالمقصود من التعريف تمييزهما عن غيرهما من بقية صفات
المعاني لا تميز احدهما عن الآخر ثم ان متعلق السمع والبصر عند الجمهور هو جميع الموجود
القديمية والحادثه ولا يعلقان بالقديمية كالسلب ولا بالقبوتية كالاحوال والاموال
الا اعتبارية فيسمع سبحانه وتعالى ويرى في الازل ذاته العلية وصفاته الوجودية
ويسمع ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها
وجميع صفاتها الوجودية سواء اكانت من قبيل الاصوات او غيرها اجساما كانت
او الوانا والانكشافات بكل منهما ليس على سبيل التوهم والتحيل او على طريق تارة
حاسة ودصول هوار او شعاع وهو بكل منهما مغاير لما انكشف بالآخر والامكان
بالعلم اتفاقا لانا لانهم كيفية التقاير والعقل لما لم يدرك الكنه التجار الى السمع
والسمع انما دل على مجرد اثباتهما فقط وما ذكرني لتعلقهما بالموجودات حقول الجمهور
وقال السعد ومن وافقه ان السمع متعلق بالمسموعات وهي الاصوات

وجيب في تعريفهما
السمع والبصر
كما صفتان
قد يمتنان قايتمان
بذاته تعالى ينكشف
بهما الموجود

والبصر متعلق بالبصيرات وهي الاجرام والاعراض قياسا للغايب على الشاهد اذا
 علمت ذلك فاعلم ان لها على قول الجمهور ثلثة تعلقات تخبري قديم
 وهو انكشاف الذات العلية وصفا تحابها ازلا وتعلق تخبري حادث وهو
 انكشاف ذوات الكائنات وصفا تحاب الوجودية بجاء عند وجودها وتعلق صلوي
 قديم وهو صلاحيتها في الازل لانكشاف ذوات الكائنات وصفا تحابها
 فيها الازل قال المولف رحمه الله تعالى في حقها اي ضد كل منهما
 اما ضد السمع فهو الصمم وهو عند اهل السنة صفة وجودية تنع من السمع وعند المعتزلة
 عدم السمع عما من شاة السمع فالتقابل بين الصمم والسمع على الاول من تقابل
 الضدين وعلى الثاني من تقابل عدم والمكثرة اما ضد البصر فهو العمى وهو عند
 اهل السنة صفة وجودية تنع من الابصار وعند المعتزلة عدم البصر عما من شاة
 ان يكون بصيرا والتقابل بينهما كالتقابل بين السمع والصمم قال المولف رحمه الله
 والدليل على ذلك اي على ثبوت السمع والبصر تعالى واستحالة ضديهما
 عليه الكتاب واقتصر عليه المصنف لشره وكونه متواترا قطعي المتن والسنة
 والاجماع مع ملاحظة قواعد اللغة في الثلاثة فمن الكتاب قوله تعالى وهو السميع
 البصير وقوله تعالى انني معكم السميع ورمى الى غير ذلك من الآيات الكثيرة ومن
 السنة ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اربعوا على انفسكم فانكم لامة عون ام
 ولا قايما وانما تدعون سبيعا بصيرا الى غير ذلك وقد وقع مع ذلك الاجماع وهو
 اتفاق مجتهدى الامة بعد وفاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على حكم من الاحكام
 على انه سبحانه تعالى سميع بصير مستحکم بل قال السعد في شرح المقاصد نقدا جماع
 اهل الادب ان بل اجماع العقلاء على ذلك انتهى واما ما قاله المعتزلة من ان الكتاب
 وكذلك السنة والاجماع انما دل على انه تعالى سميع بصير مستحکم لكن لا يسمع وبصر

ضد البصر
 والمعنى
 انكشاف الذات العلية
 وهو السمع

زائد من على الذات ولا يكلام قائم بها فندفع بان معنى سميع وبصير وسكّر ذات
 ثبت لها السمع والبصر والكلام لان من لم يقم به وصف لا يشق له منه اسم
 فلا يقال قائم مثلاً بالسن انصف بالقيام وما التجارو اليه بعد تسليم هذا من ان
 الدليل العقلي يمنع من قيام تلك الاوصاف بالذات لما يلزم عليه من تعدد
 القدم ودوران تعدد القدم انما يمنع في الذات لا في الصفات مع الذات
 فان قيل دلالة السمع هنا طينة لان الآتي والمحدث طواهر لا خصوص اذ قد
 يعطى السمع والبصر ويراد بها العلم مجازاً وحيد لا يصح الاستدلال بها على ثبوت
 السمع والبصر له تعالى وتسلها الكلام التي هي من الاعتقادات التي يشترط ان
 يكون الدليل فيها قطعياً اجيب بان الاصل حل اللفظ على الحقيقة وحل السمع
 والبصر في الآتي على العلم مجازاً بشرط القرينة والقرينة هنا ومع ذلك
 فانظر اهر عندهم اذ كثرت افادت القطع وهي في هذا المعنى كثيرة فصح الاستدلال
 بها واقتصر المؤلف رحمه الله على ذكر الدليل السمي على ثبوت السمع والبصر
 وكذا الكلام لكونه اقوى من الدليل العقلي لدخول الاعتراض عليه كما سيأتي
 ولما قدمناه في ذكر دليل الوجود من ان السمع والبصر والكلام لما كانت من
 ما لا توقف عليها الهجرة الدالة على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام صحان
 يستند في معرفته وجوب انصافه تعالى بها الى السمع اما تقرير دليل ثبوتها
 العقلي فقول ان تقول لو لم ينصف سبحانه وتعالى بها لزم ان يتصفب ضدّها
 وهي نقائص لكن انصافه بالنقائص محال فبطل ما ادعى اليه وهو عدم الانصاف
 بما فشت فقيضه وهو انصافه سبحانه وهو المطلوب واعتراض بان الملازمة في
 الشرطية غير مسلمة لان منع الحمل عن شئ وعن ضده غير مطرد الا ترى ان الهوى
 خال عن الالوان كلها وكذا الماء وبفضض القيلم لا يعلم ان تلك الاضداد نقائص

اذ لا يلزم من كونها نقصا في حق الشاهد ان تكون نقصا في حق الغائب لا ترى
 ان عدم اخذ الزوج والو لا نقص في حق الشاهد وليس كذلك في حق
 الغائب اذ اعلمت هذا فالمعول عليه في اثبات السمع والبصر والكلام
 له تعالى هو الدليل السمع والقد اعلم قال المؤلف رحمه الله ويجب في
 حقه تعالى الكلام وهو صفة وجودية قديمة قايمة بذاته تعالى ليست
 بحرف ولا صوت والى على جميع الامور لا يخفى ان تعريف المصنف قطع
 النظر عما وراءه تعريف بالاعم لدخول جميع الصفات فيه اذ يصدق على
 كل منها انما صفة قديمة قايمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت لكن
 زيادة قولهم والى على جميع الامور فصل مخرج لما عده من الصفات حاصل
 ما ذكره اهل السنة ان الكلام في حقه تعالى معنى قديم قايمة بذاته تعالى يتعلق
 بخلق دلالة بجميع الواجبات والبيانات والتشكلات منزوعة عن الحروف الاصوات
 والتقدم والتأخر والضمن والاعراب والبناء والصحة والاضلال لا يقبل العدم
 ولا ما في معناه من السكوت ولا يتصور فيه التحدوان هذه كلها من اوصاف
 الكلام الحادث وكلام المد تعالى قديم والقديم لا يتصف بما يلزم به الحدوث
 وكيفية مجبولة لنا كجملتنا بحقائق ذاته وسائر صفاته ولا يسعنا في ذلك الا القليل
 وليس المراد بكلامه تعالى الواجب له الالفاظ الشريفة المنزلة على الرسل عليهم
 السلام لان هذه حادثة مشتملة على حروف واصوات وتقدم وتأخر وسواها
 رايبت الى غير ذلك والصفة القايمة بذاته تعالى قديمة منزوعة عن جميع
 ذلك وكما يطلق كلام المد تعالى على الصفة القديمة القايمة بذاته تعالى يطلق
 على الالفاظ المقررة باللسن وعلى المحفوظ في القلوب وعلى المكتوب في الصحف
 ومنه قول عايشة رضي الله عنها يا عين دفني المصحف كلام الله في مخلوق

يجب في حقه تعالى الكلام
 وهو صفة وجودية قديمة قايمة بذاته
 تعالى ليست بحرف ولا صوت

له ليس من البين المتوكلين وليس لاحد في اصل تركه كسب ومع هذا فلا يجوز
 في غير مقام النعيم ان يقال كلام الله والقرآن حادث او مخلوق لانه وان كان
 المراد به هذه الالفاظ يوم الصفقة القديمة وقد امتحن كثير من العلماء على القول بخلق
 القرآن ثم عذره الالفاظ الشريفة التي هي القرآن وكونه كالنوراة والتمسك مطابقة على
 مدلول الكلام النفسي القديم فاذا سمعت مثلا قوله تعالى ان قارون كان من قوم
 موسى ونهضت منه ان هناك فاما تسمى قارون وانها كانت من قوم موسى
 فلو انزل عنك الحجاب وسمعت الكلام النفسي فسمعت منه هذا المعنى بعينه وميضه
 يعلم ان مدلول القرآن غير مدلول النوراة وهكذا ضرورة ان المعاني متغيرة
 تتعلق الكلام القديم بما يتعلق به العلم من الواجبات والجزائز والتمهيلات لكن
 تعلق دلالة لا تعلق انكشاف وهو مع وحدته يتنوع باعتبار تعلقاته فان تعلق
 بالامر كان امرا وبالنهي كان نهيا او بالوعد كان وعدا وهكذا جميع تعلقاته بتجزيته
 قديمة الا الامر والنهي عند الاشاعة فلهما تعلقان صلوحان قديمان قبل وجود
 الكافرين وتجزيران حادثان بعد وجودهم واعلم ان في قول المصنف رحمه الله
 تعالى قديمة بذاته تعالى تخرج بالرد على المغترلة القائلين بان المولى مستكمل خالق
 الكلام في غيره لانه متصف به بحيث يكون قايما به ومشاء هذا من زعمهم ان
 الكلام لا يكون الا حروفا واصواتا وهي حادثة لا يصح قيا محابذات الله واستقط
 احل السنة حصرهم الكلام في الحروف والاصوات لا طلاق العرب الكلام على
 ما في النفس وهو ليس بحروف ولا اصوات فمضى التنزيل ويقولون في الفهم
 لو لا عذنا الله لما نقول وقال عمر رضي الله عنه يوم السقيفة زورست في نفسي
 مقالة اريد ان اقدحها بين يدي ابي بكر وقال الاخطل -

ان الكلام لغو الفواد وانما جعل اللسان على الكلام وليلا

وفي قوله ليست بحرف لا صوت تصریح بالرد على ما قاله جماعة نسبوا انفسهم الى
 الحنابلة من ان كلامه تعالى بحروف واصوات لكن ان نسبت الى الحوادث
 كانت حادثه او اليه تعالى كانت قديمه وعلى ما سرى للعضد من الحثويه من قوله
 ان كلامه تعالى بحروف قايمة بذاته منزهة عن الترتيب والحدوث والزوال ولا
 يخفى بطلان هذين القولين قال المؤلف رحمه الله تعالى في حق تعالى ضلما
 وفي بعض نسخ المتن ضدها وعليها فالضمير طارد على الصنف وهو الكبر والبكم هو الحسن
 كما في القاموس وهو عند اهل السنة امر وجودي ايضا والكلام فالتقابل معني
 بين الكلام من تقابل الضدين وعند المعتزلة عدم الكلام عما من شأنه ان يكون
 مستكما فيكون التقابل بينهما من تقابل العدم والمملكة فان قيل البكم انما يضاد الكلام
 اللفظي وهو غير مراد ولا الكلام النفسي الذي كانا فيه آجيب بان البكم كما يطلق
 حقيقة على آفة تمنع من الكلام اللفظي يطلق مجازا على آفة تمنع من الكلام النفسي و
 ذلك هو المراد هنا لانه هو الذي يقابل الكلام النفسي وفي معنى الكتم المستعمل في
 حق تعالى السكوت النفسي معني عدم الكلام النفسي من غير عجز فهو سبحانه وتعالى متكلم
 انه للولادة والله اعلم قال المؤلف رحمه الله والدليل على ذلك اسي على وجوب
 الكلام له تعالى واستحالة ضده عليه الكتاب واقصر عليه المؤلف لما مر في دليل السمع
 والبصر والسنة والاجماع فمن الكتاب قوله تعالى وكلوا الله موسى تكليما
 وقوله تعالى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي فقد اثبت سبحانه وتعالى
 لذاته كلاما ومعني قوله كلم الله موسى انه ازال لفضله الحجاب عن موسى عليه السلام
 وخلق له سمعا وقواه حتى ادرک كلامه القديم بجميع اعضائه من جميع الجهات كان
 جبريل معه فلم يسمع بكلمته البديه ثم منعه الله ورحله الحجاب فخرج الى ما كان
 اليه قبل سماع كلامه لانه ابتداء الكلام بعد ان كان ساكنا ولا انه بعد ما كلمه انقطع كلامه

فضعوه اليكم
 والحمد لله
 في قوله تعالى
 موسى تكليما

انقطع كلامه وسكت لان السكوت ابتداء واختصار محال في حقه تعالى كما تحصيل
 موسى عليه السلام باسم الكليم انها حو بالنسبة للعدل زمانه فإينما في ان سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك قيل في الاستدلال على ثبوت الكلام بالكتاب
 والسنة شبه مصارفة وهو اثبات الكلام بالكلام فالاولى الاستدلال عليه بالاجماع
 فقط وقد يقال ان المستدل على ثبوت الكلام النفسي والمستدل به الكلام اللفظي فلا -
 منه وراه شرعا دوى معنى والكلام دليل عقلي ولكنه لضعفه لدخول الاعتراض عليه
 لم يذكره المؤلف وقد قدناه مستوفى في دليل السمع والبصر والاعلم وهذا آخر كلام المؤلف
 على صفات المعاني وصحى بعبع عند الاشاعة كما ذكرها المؤلف رحمه الله واداما
 تزيديته صفة ثابته وصحى صفة الفعل المحاذية عند الاشاعة فجعلها الماتريديه قديمة
 وسموها صفة التكوين معنى عند حم صفة قديمة قايمة بذاته تعالى بها الاسباب والاعدام
 زائدة على القدرة وغير خاص ببقية الصفات فان تعلقت باسمية سميت اجأ
 او بالموت سميت اماتة او بالخلق سميت خلقا او بالرزق سميت رزقا وهكذا
 فوظفيتها عند هم ابراز الكلمات فما جعله الاشاعة لتعلقا بتخيير بالقدرة جعل الماتريديه
 لتعلقا بتخيير بالصفة التكوين ووظيفة القدرة عند حم هيدها الممكن وجعلها قابلا للتأثير
 قبل الاستعداد وزيادة على قبوله الذاتي فتعلق القدرة عند حم بتعلق تخييري قديم وتعلق
 صفة التكوين بتعلق تخييري حادث اما عند الاشاعة فتعلق بتأثير الا صفة
 القدرة وصفة الفعل حتى تعلقات القدرة التخيرية الحادثة فان تعلقت بالخلق
 سمي ذلك التعلق خلقا او بالرزق سمي رزقا وهكذا والاعلم تنبيه اثبت بعضهم
 ان تعالى صفة معنى ثابته معنى صفة الادراك وتعلقها بالمدوقات كما ذكرنا خلاصة
 السكون عند وضعه على اللسان وبالمشروبات كما ذكرنا الرايحة الطيبة او القبيحة
 عند وضع ذمي الرايحة الطيبة او القبيحة في ما بين الالف والمملوسات كما ذكرنا

خشونة الجسم او لغومته عند مسه باليد لكن ادراكه تعالى لذاتك من غير اتصال لا يصح
 لذرة ولا ايلام وانما الاتصال شريطة في ادراكنا واللذة اذ اليلام مصاحب له فادراكنا
 لغومة الجسم مثلا موقوفة على وضع اليد وادراكه سبحانه وتعالى من غير توقف على شئ
 ولا مصاحبة لذرة ولا ايلام فليس ادراكه سبحانه وتعالى كادراكنا وبعضهم يقول ليس له
 ادراك لان المولى يدرك هذه الاشياء الثلاثة وتكشف له بعبارة لا بصفة زائدة
 والذي اختاره بعض المحققين في هذه الادراكات الوقف لعدم ورود السبع
 به وهو الاصح فجملة الاقوال ثلاثة ولوجود هذا الخلاف في الادراك عدم الاتفاق
 عليه تركه المؤلف رحمه الله ولم يعده صفة ثامنة والسد اعلم قال المؤلف رحمه الله
 ويجب في حقه تعالى كونه قادرا هذا شريع من المؤلف رحمه الله في ذكر
 الصفات السبع المعنوية بعد فراغه من ذكر صفات المعاني السبع وانما سميت
 معنوية نسبة الى المعاني للزومها واعلم ان هذه السبع المعنوية صفات قائمة
 بذاته تعالى انما هو على مذنب القائلين بثبوت الاحوال معنى عندهم صفات ثابتة
 قائمة بذاته تعالى لا موجودة ولا معدومة واما عند فناء الاحوال القائلين بعدم الوجود
 بين الوجود والعدم كما هو مذنب الاشعري وهو الحق كما تقدم فالثابت من الصفات
 التي تقوم بالذات انما هو صفات المعاني السابقة والماخذه فهي عبارة عن قيام
 تلك بالذات لان لها ثبوتها في الخارج عن الذهن فكونه قادرا نفس قيام القدرة
 بذاته وكونه عالما نفس قيام العلم بذاته وهكذا واعلم ان الكون قادرا وابعده واجب
 له تعالى اتفاقا باجماع اهل السنة والمعتزلة وعلى راسه ثبوت الاحوال وافتتاحها
 وانما الخلاف في كونها صفات ثابتة زائدة على المعاني او ليست بصفات ثابتة
 زائدة على المعاني هي امور اعتبارية لازمة للمعاني فانكار الاحوال انكار زياتها
 على المعاني لانكار كونه قادرا مثلاً فانه كفر كما تقدم اول الكتاب فالشيخ واتباعه

ذكر صفات السبع المعنوية

ويجب في حقه تعالى كونه سميعا وكونه بصيرا. الكون سميعا عنه من صفة
قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للسمع والكون بصيرا عنه قائمة
بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للبصر والتجمل في حقه تعالى ضد لهما
 وصا كونه اصبهم وكونه احمى والدليل على ذلك دليل السمع ودليل
 البصر السابق بيانه ويجب في حقه تعالى كونه متكلما الكون متكلما عنه
صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للكلام والتجمل في حقه
تعالى ضده وهو كونه اكرم والدليل على ذلك دليل الكلام وقدم اكل مستوفي
 ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر الواجب والتجمل في حق المولى جل وعلى
 شرع في القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفة في حقه تعالى فقال في الجائز
 في حقه تعالى فعل كل ممكن وهو ما استوفى عند العقل طرفا وجوده وعدمه كما مر
 سواء كان خيرا او شرا باقتدار العبد والاختياره او تركه انما ذكر الترك
 مع انه داخل في الفعل عند الأصوليين نظر لما هو التعارض من مقابلة الفعل
 بالترك والطلاق الترك على عدم الفعل فلا اعتراض في ذلك اثباته
 الطالع وعقاب العاصي ولقنة الانبياء عليهم السلام والصلح والاصح للخلق لا
 يجب عليه شيء من ذلك ولا التجمل خلافا للمقتضية القائلين بوجود ذلك
 كله عليه تعالى بنا على اصحابهم الفاسد من ان الحسن ما حنة العقل والبيع ما قبحه
 العقل والعقل يستحسن امر فهو فقههم واجب ليدترك سفها والجواب عن ذلك
 في المطيلاست وقدم بعضه في بحث الارادة وما يلزمهم على ذلك انه لو وجب
 الصلاح والاصح عليه تعالى لما وقعت محنة دنيا واخرى ولما وقع تحليف بامر او نهي
 وذلك باطل بالاشاهدة ولهذا سئل الاشعري ابا على الجباء عن ثلاثة اخوة
 عاش احدهم في طاعة الله تعالى واحدهم في الكفر واما على ذلك والآخر مات

ويجب في حقه تعالى كونه سميعا
 وكونه بصيرا عنه من صفة قائمة
 بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة
 لازمة للسمع والكون بصيرا عنه قائمة
 بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة
 لازمة للبصر والتجمل في حقه تعالى
 ضد لهما وصا كونه اصبهم وكونه
 احمى والدليل على ذلك دليل السمع
 ودليل البصر السابق بيانه ويجب في
 حقه تعالى كونه متكلما الكون متكلما
 عنه صفة قائمة بذاته تعالى غير
 موجودة ولا معدومة لازمة للكلام
 والتجمل في حقه تعالى ضده وهو
 كونه اكرم والدليل على ذلك دليل
 الكلام وقدم اكل مستوفي ولما فرغ
 المؤلف رحمه الله من ذكر الواجب
 والتجمل في حق المولى جل وعلى شرع
 في القسم الثالث مما يجب على المكلف
 معرفة في حقه تعالى فقال في الجائز

صغيرا فقال ثياب الاول ويا قبا الثاني ولا ثياب الثالث ولا ياقب
 فقال الاشعري ان قال الثالث هذا اعتمرني فاصح وادخل الجنة كما دخل اخي
 المؤمن فقال الجبار رمي يقول له الرب كنت اعلم انك لو عشت لفقت
 في خلعت النار فقال الاشعري فان قال الثاني يا رب لم تمنني صغيرا كما تمت
 اخي حتى لا اعصى فلما دخل النار فنجت الجبار رمي فقال الاشعري وقف حمار
 الشيخ في القبة ثم قال تعالت ان لوت ان احكام ذي الجلال ميزان الاعتدال
 ويدخل في ذلك الضابط ايضا جواز رويته تعالى في الاخرة للمؤمنين رويته تلقى به
 من غير جهة ولا جرمية ولا تخيير لان الشد سجانه وتعالى على الروية على استقرار
 الجبل في قوله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني واستقرار الجبل جائز فيكون
 المعلق عليه من الروية جائزا وما ذكر من كون الروية للمؤمنين فقط وفي الاخرة لاني
 الدنيا هو الصحيح وقيل انما جائز في الدنيا وقيل يراه الكفار يوم العرض ثم يحجبون
 ليكون حسرة عليهم ابدافني الغزلة جواز ويتناهد تعالى واستعدوا لقوله تعالى
 لا تذركوا الالباب رويته كما مور منها ان الادراك ليس هو مطلق الروية بل اخص منها
 لانه الروية مع الاحاطة ولا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم قلت ما جدر من لفظها
 بان يحرم منها والشد اعلم قال المولف رحمه الله والدليل على ذلك اي
 على كون فعل المكلمات او تركها جائز في حقه تعالى انه لو وجب عليه سبحانه
 ونعالى فعل شئ او تركه او احتمال عليه لصار الجائز واجبا ومستحلا
 وهو محال فيقر الدليل ان تقول لو وجب شئ من المكلمات عليه عقلا او
 احتمال عليه عقلا لا تقرب الممكن واجبا ومستحلا لكن الثاني وهو انقلاب الممكن
 واجبا ومستحلا باطل لانه طلب التحقيق قبل ما ادى اليه وهو وجوب شئ
 من المكلمات او استحالة وتثبت هذه وهو الجواز وهو المطلوب فالمصنف

والكلية في ذلك
 في قوله تعالى
 لا تذركوا
 الالباب
 رويته
 كما مور
 منها ان
 الادراك
 ليس هو
 مطلق
 الروية
 بل اخص
 منها

ذكر شريطة القياس واقام الحكمة التي في قوة استثنائية مقامها فصار قياسا
 اقترانيا من الشكل الاول نتيجة وجوب فعل شيء من الكمات او استحالة محال و
 باعترض هذا الدليل بأنه يجوز ان يقلب المدعى البعض الناس حمارا او جادا مثلا
 فقلب التحليل ليس مستحيل واجيب بان الكلام ليس على عمومته بل مختص بطلب
 التحليل الثالث اعني الواجب والجائز والتحليل لبعدها الى بعض بان يقلب
 الجائز واجبا ومستحلا كما هنا والواجب جائزا ومستحلا والتحليل جائزا او
 واجبا فالقلب بعض افراد الجائز الى بعض فليس مستحيل والله اعلم ولما فرغ المؤلف
 رحمه الله من الكلام على الالهييات اخذ يتكلم على الرساليات لانها متعلقات بالتصديق
 القلبي الذي هو الايمان وقدم الالهييات لانها اصل الرساليات ثم اتبعها
 بذكر الرساليات فقال ويجب في حق الرسل عليهما الصلاة والسلام
 الصدق المنة في تعريف الرسول انه انسان ذكر اوحى اليه بشريع وامر
 بتبليغه واما النبي فانسان ذكر اوحى اليه بشريع امر بتبليغه ام لا فبعضها عموم
 وخصوص باطلاق واعلم اول ان جميع ما قيل في حق الرسل يقال في حق الانبياء
 الا التبليغ وضده فانها خاصان بالرسل اذ النبي لا يبلغ شيئا من الشرائع و
 الا اللفظة الكلمة على الاصح وثانيا ان الحق ان الرسل وكذا الانبياء لا
 يعلم عدتهم الا الله تعالى لقوله تعالى مخم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص
 عليك وما ورد من ان عدد الانبياء مائة الف واربعه وعشرون الفا وهد
 الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر واربعه عشر حديثا تكلم فيه كذا في الترقاوي
 على الحمد مسمى اذ اعلم هذا فالواجب في حقهم عليهم السلام الصدق وهو
 مطابقة المنجز للواقع في ادعوى الرسالة وفيما يبلغون عن الله تعالى المصدق
 في غير ذلك فدخل في الامانة واستحيل في حقهم عليهم السلام ضده وهو الكذب

جميع الصلاة والسلام
 الصدق والصدق

اى عدم مطابقة الخبر للواقع فيجب تنزيههم عن قبيله وكثيره في جميع امورهم لان
 ذلك مما يترى ويرى بهم واما حديث له تركوهاى النحلة لصلحت فتركوها
 فتناصت فليس من باب الاخبار المحض المعروض للصدق والكذب ولما
 هو من باب انشاء الراى والاشارة كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بعد
 لا تشاورونى فى امور دينكم انتم اعرف بها منى والتقابل بينه وبين الصدق من
 التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه والدليل على ذلك اى على وجوب
 صدقهم واستحالة كذبهم انفسه لو كذبوا لكان خبر الله سبحانه وتعالى كاذبا
 وهو محال - هذا قياس اقتضى على نسق الاية السابقة ونتيجة كذبهم اعنى
 الرسل محال ووجه الملازمة فى شرطية ان النبى الله سبحانه وتعالى صدقهم فى دعوى الرسالة
 بايجاد المعجزة على ايديهم المنزلة منزلة قوله تعالى صدق عبدى وتصديق الكاذب
 كذب فقول المؤلف فى التالى لكان خبر الله اى التنزيل لا التحقيق كما مر
 والمعجزة امر خارج للعادة مقرون بالتحدى مع عدم المعارضة فخرج بقولهم
 مقرون بالتحدى ما لا يقرن به كظهور الامر الخارج على يد الرسول قبل رسالته
 فانه ارهاص او على يدولى فانه كرامة او على يد عامى تخليصه من نازلة فانه معونة
 او على يد فاسق على وفق مراده خديعة وكراهية فانه استدراج او على يده
 على خلاف مراده كذبه باله كما وقع لمسلمة اذ قفل فى بر لكثير ما وها ففاض وبنى
 اخرى ليغضب فضاوت لما اجابا فانه اهانة وقولهم مع عدم المعارضة
 يمكن ان يستغنى عنه بقولهم خارق اذا الخارق الذى يقام دليلا على الصدق لا يمكن
 معارضة ومرادهم بالاثبات به الاحتراس من ان يقول آية صدق كذا فيعارضه
 من كذبه بمثل ذلك قال المؤلف رحمه الله ويجب فى حقهم عليهم الصلاة
 والسلام الامانة سى عدم النية لفعل محرم او كرهه وقال بعضهم هى ملكة

قال المؤلف على كذبهم
 انفسه لو كذبوا لكان خبر الله
 كاذبا وهو محال
 فانه كرامة او على يد عامى
 تخليصه من نازلة فانه معونة
 او على يد فاسق على وفق مراده
 خديعة وكراهية فانه استدراج
 او على يده على خلاف مراده
 كذبه باله كما وقع لمسلمة
 اذ قفل فى بر لكثير ما وها
 ففاض وبنى اخرى ليغضب
 فضاوت لما اجابا فانه اهانة
 وقولهم مع عدم المعارضة
 يمكن ان يستغنى عنه بقولهم
 خارق اذا الخارق الذى يقام
 دليلا على الصدق لا يمكن
 معارضة ومرادهم بالاثبات
 به الاحتراس من ان يقول آية
 صدق كذا فيعارضه من كذبه
 بمثل ذلك قال المؤلف رحمه
 الله ويجب فى حقهم عليهم
 الصلاة والسلام الامانة سى
 عدم النية لفعل محرم او كرهه
 وقال بعضهم هى ملكة

راسته في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب التبعات وعلى كل منحي ترجع الى العتمة
 التي هي في الاصل طلاح الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من الحفظ وليست في حقهم
 على السلام ضد لها وهو الخيانة اى عدم الحفظ من الوقوع في محرم او كرهه
 وقيل هي ارتكاب المحرم والمكره والتقابل بينها وبين الامانة على الاول من التقابل
 بين الشيء والسامى النقيضه وعلى الثاني من تقابل الصنفين فلا يقع من احد منظمهم
 السلام فعل محرم صغيرة كان او كبيرة ولا كرهه ولا خلاف الاولى لاعماله ولا سهوا
 قبل النبوة وبعدها نعم قد يقع منهم السهو اذا ترتب عليه التشرع كما في سلامة
 صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها سهوا لا جمل بانه احكام السهو يقع
 منهم ما هو مكرهه في حقنا وطاعة منهم للتشرع كوضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة
 ونشره قايما واور وما يدل على وقوع شئ منهم من ذلك فهو متولد والدليل

على ذلك انه لو خانوا بفعل محرم او مكرهه لكانا مأمورين بمثل ذلك
 ولا يصح ان نؤمر بمجر ما هو مكرهه - تقريره الدليل هكذا لو خانوا بفعل محرم
 او مكرهه لكانا مأمورين بمثل ذلك لكن الثاني باطل فبطل التقدم وثبت نقيضه
 وهو المطلوب فالملوف رحمه الله ذكر شرطية القياس وحذف استثنائية
 استثنائية عنها بالحكمة القائمة مقامها وهو قوله ولا يصح ان نؤمر بمجرم او مكرهه اى
 لان الله لا يامر بالتفخار ووجه الملازمة بين جزئى الشرطية ان الله سبحانه وتعالى
 امرنا بما اتبعهم في جميع الاقوال والافعال عموم كما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع
 بعد اثبت اخضا صهم به وما عدا الامور الجبلية كالقيام والقعود والمشي قال
 تعالى في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 وقال تعالى فاتبعوه لعلمكم تهتدون وقال تعالى ورحمتى وسعت كل شئ فساكنوا
 للذين يتقون ويولون الزكوة والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول

والله اعلم بالصواب
 والذين هم بآياتنا يؤمنون
 والذين يتبعون الرسول

البنى الامنى الى غير ذلك وعلم ما ذكر ان هذا الدليل سمعى لان وجه الملازمة سمعى و
 دليل ابطال التالى سمعى كذلك بخلافه على وجوب صدقهم فانه يقتضى كما مر انه
 اعلم قال المؤلف رحمه الله ويجب في حقهم عليها الصلوة والسلام
 بتبليغ جميع الامور وابتليغها للخلق اى وكتمان جميع الامور اكلتانه وانما يذكره
 المؤلف لدخوله فى الامانة ولا يجب عليهم شئ فيما خيرا فيه وليستحيل فى حقهم اعنى
 الرسل عليهم السلام صدق وهو كتمان ذلك اى الامور وابتليغها للخلق ولو سلموا
 لان السخوة لا يجوز عليهم فى الاحكام التى يبلغونها عن الله وان جاز عليهم فى
 غيرها والتقابل بين الكتمان والتبليغ من التقابل بين الشئ والسوى لتقيضه
 والدليل على ذلك انهم لو كتموا شيئا مما امروا بتبليغها لكنا مأمورين
 بكتمان العلم ولا يصح ان نؤمر به لان كاتم العلم ملعون - تقرير الدليل
 ان تقول لو كتموا شيئا مما امروا بتبليغها لكنا مأمورين بكتمان العلم لكن التالى وهو امرنا
 بالكتمان باطل فبطل المقدم وهو الكتمان وثبت نقيضه وهو التبليغ وهو المطلق
 فالصنف ذكر بشرطية القياس وحذف استثنائية كما صنع فى سابق استثناء
 عنها بما يقوم مقامها وهو قوله ولا يصح ان نؤمر به لان كاتم العلم ملعون قال الله
 تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس
 فى الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ووجه الملازمة فى شرطية هو وجه
 الملازمة فى شرطية وليل الامانة وقد تقدم وهذا الدليل سمعى كدليل الامانة لما علمت
 قال المؤلف رحمه الله ويجب في حقهم عليها الصلوة والسلام القفظة
 اى الذكاء والحق بحيث يكون فهم قدرة على الزام الخصوم ومما حجبتهم باطل
 دعائهم وقد جادل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الخصوم جميعهم فافهمهم واحسن حتى عدوا
 عن المعارضة بالالفاء والجرم الى المقارعة بالرمح والسيوف والمنخل لا

والى الامور وابتليغها للخلق اى وكتمان جميع الامور اكلتانه وانما يذكره
 المؤلف لدخوله فى الامانة ولا يجب عليهم شئ فيما خيرا فيه وليستحيل فى حقهم اعنى
 الرسل عليهم السلام صدق وهو كتمان ذلك اى الامور وابتليغها للخلق ولو سلموا
 لان السخوة لا يجوز عليهم فى الاحكام التى يبلغونها عن الله وان جاز عليهم فى
 غيرها والتقابل بين الكتمان والتبليغ من التقابل بين الشئ والسوى لتقيضه
 والدليل على ذلك انهم لو كتموا شيئا مما امروا بتبليغها لكنا مأمورين
 بكتمان العلم ولا يصح ان نؤمر به لان كاتم العلم ملعون - تقرير الدليل
 ان تقول لو كتموا شيئا مما امروا بتبليغها لكنا مأمورين بكتمان العلم لكن التالى وهو امرنا
 بالكتمان باطل فبطل المقدم وهو الكتمان وثبت نقيضه وهو التبليغ وهو المطلق
 فالصنف ذكر بشرطية القياس وحذف استثنائية كما صنع فى سابق استثناء
 عنها بما يقوم مقامها وهو قوله ولا يصح ان نؤمر به لان كاتم العلم ملعون قال الله
 تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس
 فى الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ووجه الملازمة فى شرطية هو وجه
 الملازمة فى شرطية وليل الامانة وقد تقدم وهذا الدليل سمعى كدليل الامانة لما علمت
 قال المؤلف رحمه الله ويجب في حقهم عليها الصلوة والسلام القفظة
 اى الذكاء والحق بحيث يكون فهم قدرة على الزام الخصوم ومما حجبتهم باطل
 دعائهم وقد جادل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الخصوم جميعهم فافهمهم واحسن حتى عدوا
 عن المعارضة بالالفاء والجرم الى المقارعة بالرمح والسيوف والمنخل لا

اعطيت فيه لاقامة الحجّة ولا لا يصلح الحجّة نعم لا يلزم اتقانهم امور الدنيا الصرفة على
 طريق ما يتقنه اطلاقا ولا يضرهم عدم الاتقان لكن لا يجوز ان يقال انهم لا يعلمون
 شيئا منها لانه ربما يومهم البلاوة والنظرة كذا قال العلامة اللقاني في شرح الجوهرة
 يستحيل في حقهم عليهم السلام ضلها وهو البلاوة اسي عدم الذكر والخدق
 فالقابل بينهما وبين الفطانة من التقابل من الشئ والمساوي لنقيضه والدليل
 على ذلك اسي وجوب الفطانة في حقهم واستحالة البلاوة عليهم انه لو انقضت
 عنهم الفطانة لما قدروا ان يقوموا حجّة على الخصم وهو محال لان
 الفدان دل في مواضع كثيرة على اقامتهم الحجّة على الخصم - فقرر هذا الدليل
 ان تقول لو انقضت عنهم الفطانة لما قدروا ان يقوموا حجّة على الخصم لكن التامى
 باطل لا تخم لولم يقدر واعلى اقامة الحجج لما دل القرآن في مواضع على اقامتهم
 اياها لكن التامى وهو انتفاء دلالة القرآن على ذلك باطل فبطل ما ادعى اليه وهو
 عدم القدرة فبطل ما ادعى اليه وهو انتفاء الفطانة وثبت نقيضه وهو المطلوب
 ودليل القرآن المشار اليه في القياس آيات منها قوله تعالى ذلكم حجتنا آتينا
 ابراهيم وقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن وقوله تعالى حكاية عن قوم نوح قالوا
 يا نوح قد جاد علينا فاكثرت جدنا فامجادلة واقامة الحجّة لا تمكن الا لمن اتصف
 بالفطانة وهذه الآيات وان كانت واردة في بعضهم كافية في الاستدلال
 لان ما ثبت لبعضهم من الكمال الذي لا يتم المقصود الا به يثبت لجميعهم قال
 المؤلف رحمه الله والجائز في حقهم عليهم الصلوة والسلام والاحراز
 البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالمريض ونحوه -
 قوله الاعراض يخرج بها صفات الله تعالى فانها لا تسمى اعراضا وقوله البشرية
 يخرج بها الاعراض المتعلقة بالملائكة فلا تجوز على الرسل كذا قال كثير منهم اهتدى

ونسبها اليه
 والدليل على ذلك
 انه لو انقضت
 الفطانة عنهم
 لما قدروا ان يقوموا
 حجّة على الخصم
 في مواضع كثيرة
 على اقامتهم
 الحجّة على الخصم
 فقرر هذا الدليل
 ان تقول لو انقضت
 عنهم الفطانة لما قدروا
 ان يقوموا حجّة على الخصم
 لكن التامى باطل
 لا تخم لولم يقدر واعلى
 اقامة الحجج لما دل القرآن
 في مواضع على اقامتهم
 اياها لكن التامى وهو انتفاء
 دلالة القرآن على ذلك باطل
 فبطل ما ادعى اليه وهو
 عدم القدرة فبطل ما ادعى اليه
 وهو انتفاء الفطانة وثبت
 نقيضه وهو المطلوب
 ودليل القرآن المشار اليه في
 القياس آيات منها قوله تعالى
 ذلكم حجتنا آتينا ابراهيم
 وقوله تعالى وجادلهم بالتي هي
 احسن وقوله تعالى حكاية عن قوم
 نوح قالوا يا نوح قد جاد علينا
 فاكثرت جدنا فامجادلة واقامة
 الحجّة لا تمكن الا لمن اتصف
 بالفطانة وهذه الآيات وان كانت
 واردة في بعضهم كافية في
 الاستدلال لان ما ثبت لبعضهم
 من الكمال الذي لا يتم المقصود
 الا به يثبت لجميعهم قال المؤلف
 رحمه الله والجائز في حقهم
 عليهم الصلوة والسلام والاحراز
 البشرية التي لا تؤدي الى نقص
 في مراتبهم العلية كالمريض
 ونحوه - قوله الاعراض يخرج بها
 صفات الله تعالى فانها لا تسمى
 اعراضا وقوله البشرية يخرج بها
 الاعراض المتعلقة بالملائكة فلا
 تجوز على الرسل كذا قال كثير منهم
 اهتدى

في شرح السنوية والمولف في تحقيق المقام وفي حاشية على السنوية وغيرهما
 وفيه ان الحكم بعدم جواز الاعراض المتعلقة بالملاكمة على الرسل عليهم السلام غير
 مطرد في جميعها لانه في مثل عدم الزكوة والافوتة مستحيل غير جائز وفي مثل عدم
 الاكل والشرب والكنج جائز اذ من المعلوم ان الجائز بالاستوى طرفا وجوده
 وعدمه وقد حكموا بجواز الاكل ونحوه عليهم والحكم بجوازه حكم بجوازه وعدمه والاولى
 والعلم عند الله ان يقال الاعراض والبشرية لقبان فلا يؤول في بعضها للاحتراز
 اذ لا معلوم لها بل يحكم على منطوقها بحسب صفات الله تعالى لاحاجة ضامة عود
 الى اخرها اذ هي بقيد اضافتها لعل لا يتصور اضافتها اليهم وبفرض اضافتها
 اليهم فهي اعراض غير خارجة بما ذكره لسلطان له مفهوما واما عدم الزكوة والافوتة
 فنخرج بالقيد الاتي وهو قوله التي لا تودي الى نقص الخ لانه لو وجد انسان لا ذكر
 ولا انثى لكان ذلك نقصا في حقه وان كان كما لا في حق الملاكمة فليتنازل
 وزعم المنصاري ان في عيسى عليه السلام جزءا من اللاهوتية وجزءا من النسوتية
 خصوص لا يلتفت اليه وكذلك زعم حجة العرب انه يجب ان يكون الرسل
 متصفاف بصفات الملاكمة فلا ياكل ولا يشرب ولا ينكح كما ذكر الله تعالى حاكي عنهم
 قال غرض من قاييل وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الاسواق وقد
 روي عنه وتعالى عليهم بقوله واما رسلنا فلكل من المرسلين الا انهم لياكلون
 الطعام ويمشون في الاسواق وقول المولف التي لا تودي الى نقص في -
 مراتبهم العلية مخرج للاعراض البشرية المودية الى النقص فافهم -

مستحالة عليهم كالبلادة وعدم قوة الراي كالاامراض المنفرة كالبرص والنجم
 فان تشابهها للتفكير كد نارة الابار وعمر الامعات والغلظة والغلظة والاموات
 الخلة بالمرودة كالاكل على الطريق والحرف الدنية كالحجامة وكل ما ينحل بحكمة البعثة

والدليل على ذلك ما شاهدناه
عنه عليه الصلاة والسلام

وقبول الأئمة ومن منا علمنا ما عليه اليهود وجملة المورخين من ضعفهم الأنيار
بالنقل النص كضعفهم موسى بالأكبره وداود بالحد لاوريا واليوب بتناثر لحمه و
استحالة دودا وشيكله بالعمى ويقوب كذلك وكل ذلك لم يصحح إلا بالآراء
ايوب فكان بين النظم والجلد فلم يكن منفردا ما يقوب فهو حجاب من تصل
الدموع والحاصل ان اليهود فرطوا حيث وصفوا الأنيار بالأمور المنقصة من
والنصارى افراطوا حيث وصفوا عيسى عليه السلام بصفات الالهية والمنة
المحمية لم يفرطوا ولم يفرطوا فكان بين ذلك قواما وهو الصراط المستقيم وقول
المولف كالمريض ونحوه مثال للجائز ومنه الموت والأمراض غير المنقصة من الجوع
والعطش والاختلام لا مثالا لادعية لا الذي من الشيطان فانه لا سبيل لم
عليهم والنوم بالعين لا بالقلب ونحو ذلك قال المولف رحمه الله والدليل
على ذلك امي على جواز الاعراض البشرية التي لا تودي الى النقص في
حقهم مشاهدتها عليهم عليه الصلاة والسلام امي شاهدة وتوهمها
بهم وهذا الشارة الى قياس اقتراني نظمه هكذا الاعراض البشرية واقعة بالرسول
بعد عدم وكل ما وقع بهم بعد عدم فهو جائز ينتج الاعراض البشرية جائزة في
حق الرسل ودليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى استحالة ثبوت الاخس
وهو الوقوع بعد عدم بدون الاغم وهو الجواز اذ كل واقعة بعد عدم جائز ولا
عكس ثم ان الكلمة في ايقاعها بهم الماعظم اجورهم بالامراض والجوع واذا تارة
الخلق لهم مثلا وتشريع الاحكام المتعلقة بها تبينها للخلق كتعريفه صلى الله
عليه وسلم الأئمة كيف تودي صلاة المرض والخوف ولاجل ان يتسلى
الناس بما وقع للأنيار عليهم السلام ويتنجوا من تحت قدر الدنيا عنده تعالى وعدم
رضاه بها وارجوا لا حيا به اذ لو ضيقا وارجوا لما احبا للأنيار عليهم السلام

شيء من كده اتحا اول غير ذلك من الحكم التي يعلمها الله تعالى ولا اطلع لنا عليها
 وكيف لا وهو الذي يفعل في ملكه ما يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فمفهومه
 ايها الطالب النجاة في الآخرة والراغب في الانحراف في سلك اهل الايمان
 خمسون عقيدة ذكرها الموهب رحمه الله تعالى منها واحدة واربعون في حق الله
 وتسع في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام يحجب على كل مكلف معرفتها ومعرفة
 ولا يلجأ اجمالا وتفصيلا على ما سبق من الخلاف فشرعا بعد الجهد عن تحقيق معانيها
 لترتقى من جفيف الغمانية والحكمة الى اوج الفوز والنجاة وتستطع في شفاف
 قلبك اشعة انوار الايمان وتحل بها في فرد ليس الخبان وتخطى بالنظر الى
 وجه الرحيم الرحمن فائدة يجمع ما تقدم من العقائد الايمانية الراجعة الى الاثنية
 والنبوة وجوبا وجوازا واستحالة معنى الشهادتين العظيمتين لان الشهادتين
 الاولى نفث الالوهية عن غير الله واستحقاقه تعالى وحقيقة الالوهية هي العباد
 سبح ويلزم منها استغناء الله عن كل ما سواه واقطار كل ما عداه اليه معنى لا اله
 الا الله الحقيقي لا محبوب وبحق في الواقع غير الله ومضاهيا بطريق اللازم لا يستغنى
 عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه الا الله اذا علمت ذلك فاستغناءه
 عما سواه يستلزم وجوب وجوده وقدمه ولقبائه ومخالفته للمحاذات قيامه
 بنفسه وتنزهه عن النقائص ويدخل في ذلك السمع والبصر والكلام و
 لوازمها وهي كونه سميعا وبصيرا وتكلمنا بنا على القول بثبوت الاحوال
 اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الى الملل او المخصص او من يدفع
 عنه النقائص فمفهومه احدى عشر عقيدة من الواجبات واذا وجبت هذه
 الصفات استحالت عليه اعدادها وهي احدى عشر عقيدة من المستحالات و
 يستلزم استغناؤه ايضا نفى وجوب فعل شيء من الممكنات او تركه واللازم

افتقاره الى فعل ذلك الشيء او تركه ليتكفل به فحده عقيدة الجائز في حقه فصادق
 العقائد الملازمة للاستغناء ثلثا وعشرين عقيدة واما افتقار ماعده اليه فيستلزم
 الحياة والقدرة والادارة والعلم ولوازمها وهي كونه حيا وقادرا ومريدا وعالما بنا
 على القول بمشوق الاحوال ويستلزم ايضا للوحدانية فحده تسع من العقائد
 الواجبات ومشتق وجبت هذه احتمالات عليه اضدادها وهي تسع اخرى من
 السمات فجملة لوازم الافتقار ثمانية عشر واذا ضمت للثلاث والعشرين
 السابقة كان المجموع واحدا واربعين عقيدة الواجب منها في حقه عشرون
 والسبعين عليه عشرون واجبا عليه واحد والشهادة الثانية فيها الاقرار بربالته
 صلى الله عليه وسلم ويلزم منه تصديقه في كل اجاز به ويندرج فيه وجوب
 صدق الرسل والمانعهم وفظا نعم وتبليغهم الامر وتبليغه للخلق ويندرج فيه
 استحالة الكذب والخيانة والغفلة والالمان عليهم ويندرج فيه جواز الاعراض
 البشرية التي لا تؤدى الى نقص في مراتبهم العلية فقد اشتملت الجملة الاولى على
 اقسام الحكم العقلي الثلاثة الراجعة له تعالى والجملة الثانية على اقسام الحكم العقلي
 الثلاثة المتعلقة بالرسول عليهم الصلاة والسلام فقد ظهر لك تضمن كلمتي الشهادة
 بجميع العقائد المقدمة قال العلماء ولعلها لهذا المعنى مع اختصارها جملتها
 الشارح ترجمتها عما في القلب من الايمان ولم يقبل من احد الايمان الا سبحانه
 مع القدرة عليهما وقد رضوا على انه لا بد من فهم معناها ولواجب الا لا يمتنع النطق
 بهما وقد لبس العلامة السنوسي في شرح مقدمات الكلام في هذا المقام فليدرج
 الراغب فافان يفيد والله اعلم قال المؤلف رحمه الله خاتمة هي لغة ما
 ختم به الشيء واصطلاح اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كمشية
 اسم التواضع وقد ذكر في المؤلف لبعض ما يجب اعتقاده مما دلته تسميته

وسنضيف اليه كثير من القفايد السبعيات تبين للفائدة كما ستراه ان شاء الله
 تعالى قال رحمه الله ويجب على الشخص اى الكلف ان يعرف نسبه
 صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه نقل المؤلف في
 تحقيق المقام وجوب ذلك عن جماعة منهم الاجمورى في شرح الفقيه السمر
 والبكى في شرح عقيدة ابن الحاجب وابن زكريا في شرحهما ايضا والقرافى
 في ذخيره قال بل استفاد من شرح ابن زكريا ان معرفته بنسبه عليه السلام من
 جهة امه واجبة ايضا ونقل البكى عن القرافى ان جميع الاحوال المتعلقة
 به صلى الله عليه وسلم ترجع الى القفايد لا الى العمل فيجب البحث عنها ليحصل كمال
 المقصد بذلك انتهى واملوم مما سياتى ان الواجب معرفته من نسبه صلى الله
 عليه وسلم انا هو الى عدنان فقط واما من بعده فلا تجب معرفته بلا خلاف بل تجوز
 فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضي الله
 عنه افاده الاجمورى في شرح الالفية فاما نسبه صلى الله عليه وسلم من
 جهة ابيه فهو سيدنا محمد بنى الهاشمى القرشى العربى الابطحى المنتخب من
 خير بطون العرب واعرقها في النسب واشرفها في المحسب الاب الاكبر خير الموجودات
 والتجسس العالى على جميع الاجناس المهورات حملت به امه انة بنت وهب
 في رجب ليلة الجمعة ايام منى في طهر لحكمة غرائب وعجائب ومات ابووه دامة
 حامل به وولد صلى الله عليه وسلم عام الفيل واختلف في شهر ولادته والصحيح
 انه ربيع الاول وفي يومها والصحیح انه الثاني عشر يوم الاثنين لعشرين من ربيع
 السجل موافقا لشهر نيسان في موضعها المعروف بمكة في سوق الليل ما وضعت
 اولاً ثوبه الاسلية ثم ارضته حليمة السعدية واخذته معها الى ديار بني سعد وثق
 صدره له احاتم رده الى امه ولما بلغ من العمر ست سنين خرجت به امه الى المدينة

ان القفايد السبعيات تبين للفائدة كما ستراه ان شاء الله
 تعالى قال رحمه الله ويجب على الشخص اى الكلف ان يعرف نسبه
 صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه نقل المؤلف في
 تحقيق المقام وجوب ذلك عن جماعة منهم الاجمورى في شرح الفقيه السمر
 والبكى في شرح عقيدة ابن الحاجب وابن زكريا في شرحهما ايضا والقرافى
 في ذخيره قال بل استفاد من شرح ابن زكريا ان معرفته بنسبه عليه السلام من
 جهة امه واجبة ايضا ونقل البكى عن القرافى ان جميع الاحوال المتعلقة
 به صلى الله عليه وسلم ترجع الى القفايد لا الى العمل فيجب البحث عنها ليحصل كمال
 المقصد بذلك انتهى واملوم مما سياتى ان الواجب معرفته من نسبه صلى الله
 عليه وسلم انا هو الى عدنان فقط واما من بعده فلا تجب معرفته بلا خلاف بل تجوز
 فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضي الله
 عنه افاده الاجمورى في شرح الالفية فاما نسبه صلى الله عليه وسلم من
 جهة ابيه فهو سيدنا محمد بنى الهاشمى القرشى العربى الابطحى المنتخب من
 خير بطون العرب واعرقها في النسب واشرفها في المحسب الاب الاكبر خير الموجودات
 والتجسس العالى على جميع الاجناس المهورات حملت به امه انة بنت وهب
 في رجب ليلة الجمعة ايام منى في طهر لحكمة غرائب وعجائب ومات ابووه دامة
 حامل به وولد صلى الله عليه وسلم عام الفيل واختلف في شهر ولادته والصحيح
 انه ربيع الاول وفي يومها والصحیح انه الثاني عشر يوم الاثنين لعشرين من ربيع
 السجل موافقا لشهر نيسان في موضعها المعروف بمكة في سوق الليل ما وضعت
 اولاً ثوبه الاسلية ثم ارضته حليمة السعدية واخذته معها الى ديار بني سعد وثق
 صدره له احاتم رده الى امه ولما بلغ من العمر ست سنين خرجت به امه الى المدينة

المنورة عند احوال جده بنى النجار ثم ردت وابتد رضى الله عنها بالابو ابراهيم
 النجاشي ومات كافله جده عبد المطلب وله من الغرمان سنين ثم كفله عمه ابو طالب
 ثم لما بلغ من العمر اربعين سنة بعثه الله تعالى للعالمين بشيرا ونذيرا فدا الى المدو
 لتي بالقيته من الاذى واسلم من اسلم من اصحابه وفي السنة العاشرة من بعثته مات
 عمه ابو طالب تلتك خديجة رضى الله عنها بعد ثلاث وشتت على السليين بالبافج
 لثمن من اصحابه رضى الله عنهم الى الجنة فامنهم النجاشي واكرمهم وفيها اسرى به
 الى قارب توسين اوداني وفرضت عليه وعلى امته الصلوات الخمس وفي
 السنة الثالثة عشر من النبوة هاجر الى المدينة الشريفة وبها طهر الاسلام وكانت
 الغزوات والسيارات والبعوث ودخل الناس في دين الله افواجا وكان فتح
 مكة وغيرها وفي السنة الحادية عشر من الهجرة دعاه داعي ربه الى حضرة قربة فاقبل
 يوم الاثنين لاثني عشر من ربيع الاول وصلوا عليه فرادى ودفن في بيت عائشة
 رضى الله عنها وعظمت بموته المصيبة جعلنا الله وجميع السليين ممن حشر في نثر
 واتبع قويم سنة ولا حزن باركة وبره وشفا عنة ابن عبد الله كان ميلاده
 بسكة المشرفة وكانت وفاته بالمدينة والنبى حل لشهران وهو احد الذبيحين
 والقصة مشهورة وذكر صلاح الدين اصفهاني في التذكرة ان ابن كرامة شعرا
 فقد حكم البادون في كل بلدة بان لنا فضلا على سادة الارض
 وان ابى ذوالجود والسود الذي يشار به بامير نشرا الى حقص -
 امه وام اخيه الى طالب فاطمة بنت عمر بن عاتق بن عمران بن
 مخزوم بن قتيبة بن مرة بن كعب بن لؤي الخ النسب وامها خيرة بنت
 عبد بن عمران بن مخزوم وامها تخم بنت عبد بن قصي بن كلاب بن عبد المطلب
 اسمة شيبته الحمد كما ذكره الجوزي وقال ابن قتيبة اسمة مامروا انما اشترى لعبد المطلب

لان اياه هاشما قال لانيه المطلب وهو بكة حين حضر الوفاة ادرك عمك
 يشرب وقيل لان عمه المطلب جارية الى مكة مدفاله وهو بكية بدة وكان
 ليس عنه فيقول عبدى جارية من ان يقول ابن اخى فلما احسن من حاله اظهر
 انه ابن اخه كان سيد قريش واجلها كما لا وفالا واليه مفرعهم في النوايب
 وكان يامر ترك الظلم وسخط على المكافم ويخفى عن الدنيا وقصة مع ابنى
 يزن مشهورة وقصة الفيل كذلك وهو الذي حفر زمزم بالحمام من المدعى
 وهو كافل النبي صلى الله عليه وسلم من حين ولادته الى ان بلغ من العمر امان
 سنين توفي بكة ودفن بالحجون وله من الاولاد عشرة امه سلمى بنت عمر بن زيد
 بن المدي بن خدش بن عامر بن غنم بن عبدى بن النجار الخزرجى وام سلمى هذه عميرة
 بنت صخر بن الحارث بن ثعلبة بن ازن بن النجار وام عميرة سلمى بنت عبد
 الاشهل النجارية ابنها شمس اسمه عمرو وقيل عمرو كان يكنى بابى البطحا
 واشتهر بها شمس لانه اول من حشم الشريف كان كرماء جوادا وكان خطيب قريش
 وكان مع اخيه عبيد شمس في بطن واحد وكانت اصبع رجلها شمس ملصقة
 بجبهته عبيد شمس ولما نزع من سال الدم فحازوا يقولون سيكون بينهما دم فحاز
 بين وليهما وقد وقعت العداوة بين امية بن عبد شمس وبين عمه هاشم فدعا
 امية هاشما الى المفخرة فابى هاشم انفة من مفخرة لعلوقه ثم قال
 افانكر على خمسين ناقة سود الحق تنجر بكمه والجمال عنهما عشر سنين فرضى بذلك
 فجعل بينهما الكاهن الخزاعى وكان بعفان فخرج كل منهما فى نفر فزلوا على
 الكاهن فقال قبل ان يجبريهم والقم الباهر واللوكب الزاهر والغمام الماطر
 وما بالجو من طائر ما اهتمى تعلم مسافر من متجد وغابر لقد سبق هاشم امية الى
 المفخرة قصر هاشما على امية فغادها شمس الى مكة ونحرا الابل واطعم الناس وخرج

ابن كعب بن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

ميتة الى التام فاقام بجاء عشر سنين وكانت اول عداوة وقعت بينهما وتوارث
 ذلك بنوهما ام حاشم و اخوانه فآلمه بنت مره بن حلال بن ذكوان بن ثعلبة
 بن جبعة بن سلم بن منصور بن عكرمة الخ النسب ابن عبيد صنف اسم المغيرة
 وكان يقال له البنط الحنفة وجماله انتشر شرفه ومجده في حياة ابيه ووجدتوا
 انا المغيرة بن قصي اوصى بتقوى الله تعالى وصلة الرحم امه وام اخوانه عبد
 الغري وعبد الله وعبد الداجي بنت حليل بن سلول بن عمر الخزاعي ابن
 قصي اسمهم قتل زيد وقيل يزيد وهو الذي جمع قرينا بعد تفرقها ودرهم
 سدان البيت وكانت مع خراعة وهو اول من بنا بكة وبنا الكعبة بنا لم من
 قبله مثله امه وام اخيه زهرة فاطمة بنت سعد بن ثبل الازدي من ازد شؤفة
ابن كلاب اسمهم حكيم لفتح فكسروا انما اشتهر بكتاب الله كان يحب الصيد
 بالكتاب وقيل لكتاب الله انا عدا في الحرب وهو الجد الثالث ليدنا امه النبي
 صلى الله عليه وسلم كما تراه بعده امه عند بنت سيرين ثعلبة بن الحارث بن
 مالك بن كنانة الى آخر النسب ابن مرق اضم الميم وفتح الراء مشددا منقول من
 الوصف المأخوذ من المارة وفي مرة هذا يجمع سيدنا ابو بكر الصديق مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ام مرة وحشيته بنت شيان بن محارب بن نضر الخ
 النسب ابن كعب بلغ فسكون هو اول من سمي العروة جمعة واول من
 حال ابا بعد على احد الاقوال وكانت قرش تجميع اليه فيطعمهم ويطعمهم ويشربهم
 بالبنى صلى الله عليه وسلم في خطبه ويا مرحم يا تابعه ويقول سليمان للحكم بنار
 عظيم ويخرج منه بني كرم ويشد ابيانها
 على غفلة ياتي النبي محمد بن خبر اخبارا صدها فاجبه حافيه يجمع سيدنا عمر بن الخطاب
 مع النبي صلى الله عليه وسلم امه مارية بنت كعب بن القين بن خسر بن

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه ان يجعل له
ابويه فاجابهما له فانما به ثم اناهما قال السبيح والحمد فادرك على كل شيء لان يحيى
ببنيه باشار من فضله ويغم عليه باشار من كرامته وما احسن قول القائل

جا الله النبي مزيد فضل على فضل وكان به زون
فاحي آتية وكذا اياه - لايمان به فضلا منيفا

فلم فالقد ير بذات دير - وان كان الحديث به ضعيفا

ومع هذا فقد صرحت الاحاديث الكثيرة لفظا في بعضها ومعنى في الكل بان
آبا النبي صلى الله عليه وسلم وامهاته الى آدم وحواء فتارون وان الاباكرام والامهات

طاهرات ولو خد من ذلك انهم كلهم ناجون وان ليس فيهم كافرا ذاكرا فقال
في حقه انه مختار ولا كرم ولا طاهر بل نجس مشرك كما قال تعالى انا المشركون نجس

وقد ذكر العلامة الشيخ احمد بن محمد الحفصيني في شرح الحضرة عند قول الناظم رحمه الله
لم تنزل في ضماير اللون تنهار لك الاممات والابا رايا وافق باهنا - ثم قال

وايضا فخم الى اسمعيل كالنوا من اهل الفترة وهم في حكم المسلمين بنحو الآية وما كنا
مغفبين حتى تبعث رسولا وكنا من كل رسولين انتهي وقال الحافظ السيوطي في السالك

ان آبا النبي الى كعب بن لؤي كالنوا على دين ابراهيم وولد كعب مرة كذا كعب
لان آياه اوصاه بالايمان وبقي بنيدين عبد المطلب اربعة آبا رحمهم كلاب وقصى و

عبد مناف وطاشم لم لطيف فيهم فمقل انتهي وما ذكر اول من قصص الاحاديث
بانهم مختارون وكرام وطاهرات يعني في هذا المقام قال بعض المفسرين عند

قوله تعالى ولتقلبك في الساجدين ان المراتقل نوره صلى الله عليه وسلم من ساجد
الى ساجد ولا يكون الساجد الا متعرا بالوجه اية والبر ببيتة وما احسن قول الحافظ

ناصر الدين الدشتي رحمه الله تعالى -

تمقل احمد لوز اعظيما . لئلا في جباه الساحب بنا
 اقلب فيهم ثم نأخذنا . الى ان جاء خبير المسلمين
 قال المولى رحمه الله وما يجب علينا من الكلف ايضا ان يعلم ان
 صلى الله عليه وسلم حوذا قال العلماء والايامان به واجب واجاده يتبع فاسق
 وانما لم يكفر جاحدا مع انه ورد به القرآن في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر لان معنى الكوثر
 في اللغة الخير الكثير فلا يكون ايضا وذهب اهل السنة انه الحوض الذي اعطاه لبنيتا
 محمد صلى الله عليه وسلم روى مسلم عن انس رضي الله عنه قال سئلت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذات يوم بين اظهرا اذا غفي اغفارة ثم رفع راسه متبسم قلنا ما يحكم
 يا رسول الله قال اتركت على انفا سورة فقرأنا اعطيناك الكوثر ثم قال اتركون
 ما الكوثر قلنا الله ورسوله اعلم قال فانه شعر وعذبة ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد
 عليه متى يوم القيمة آتية عدد نجوم السماء تحلج العبد نعم فاقول يا رب انه من امتي
 فيقال اترى ما احببت بعدك وفي الصحيح حرضي مسيرة شهر اوه ابيض من الورق
 ويرجه الطيب من المسك كيزانه كنجوم البار من شرب منه لم يطعم اربعة ابد اوقه
 اختلفوا في سبق وروده على الوزن والحساب والصراط وما خره والجعل بذلك
 غير قايح في العقيدة وانما الواجب اعتقاد ثبوتها في الجملة والسا علم قال المولى
 رحمه الله وما يجب اعتقاده انه صلى الله عليه وسلم يستفج في فضل القضا
 تنفعة عامة تدل فيها المحلقات باسرها من بر وفاجر وكافر والنس وجن -
 وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم بعد ترد الخلق الى ربي
 بعد بني كما ورد في الحديث ثم الشفاعة ستة الفروع الاولى الشفاعة العظمى السابق ذكرها
 الثانية الشفاعة في احوال قوم الجنة بغير حساب قال النووي رحمه الله وروى في مختصره
 به عليه السلام وبعد اجزم القاضي الباقلاني انه منى وترد فيه التقي السكي وابن تيق

وما يجب عليه
 ان يعلم ان
 حوذا قال العلماء
 عليه وسلم
 حوذا قال العلماء
 حوذا قال العلماء
 حوذا قال العلماء

العبد وبهجه ابن حجر في ذلك التلخيص الشفاعة في مستحق النار ان لا يدخلوها قال
 القاضي عياض رحمه الله هذه ليست مختصة به صلى الله عليه وسلم وترويه
 النووي قال البكي لا نعلم يرد تصريح بذلك ولا ينفية الرابعة الشفاعة في من ادخل النار
 من الموحدين وهذه يشار اليها الانبياء والملائكة والمؤمنون وقد طبق القوم على عدم
 اختصاصها به عليه السلام الخامسة الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لا طها باختصاص
 هذه بنبينا عليه السلام حزم القراني وجوزه النووي السادسة الشفاعة في
 تخفيف العذاب عن استحق الخلود في النار واعلم ان الشفاعة وردت بها آثار
 بلغت مبلغ التواتر المعنوي والنفذ طليها اجماع السلف الصالح قبل ظهور المبتدعة ثم
 ان المعتزلة واقفوا اجماع من قبلهم عليها في الجملة لكنهم قصروها على المطيعين
 واليايين لرفع الدرجات وزيادة الثواب واستلهم ورد ذكره في المطولات
 قال بعض ائمتنا حقيق على من اكفر حاز لا يناله وما يجب الايمان به ان الموت
 حق فحجب التصديق بعموم قنار الكل خلافا للاحدية في قولهم ان هي الا ارحام تدفع و
 ارض تبلغ الما اصل وقوع الموت فلا خلاف فيه لانه لا ينك فيه عاقل وبانه
 على الوجه المعهود شرعا من فراغ الاجال المتعددة خلافا للحكما القائلين انه بمجرد
 احتمال نظام الطبيعة ونوجب احل الحق ان المقتول ميت بانقضاء عمره
 وحضور اجله في الوقت الذي علم الله حضور موته فيه اذ لا من غير مخلية للعاقل
 وانما وجب التخصيص نظر الكلب فقط لولم يقبل لما لمات في ذلك الوقت لان
 الاجل عند حم واحد لا يقبل الزيادة والنقصان كما قال تعالى فاذا جازا جهم لايتا^{خرون}
 ساعة ولا يستغيثون ولا التفات الى ما قاله المعتزلة من ان للمقتول اطلاق اذن
 المقتول ليس بميت والرد عليهم مبسوط في محله وما يجب اعتقاده ان سوال الملكين
 منكرو كبر حق لنا معاشر المسلمين وللمنافقين لا انصافهم بالاسلام طاهر وكذا الكفار

خلا فالابن عبد البر ولا يدفع ما رويته من الاخبار بما يشاهد من سكون اجزاء البيت
 وعدم سماعها للسؤال فان النائم ساكن بظاهره ومركب باطنه من اللذات والالام
 ما يحس باثره عند التنبه وكان عليه السلام ليسع كلام جبريل ويشاهده ومن حوله
 لا يسمعون ولا يرونه وما يجب اعتقاده ان غداب القبر حق للفاسق والكافر
 قال صلى الله عليه وسلم غداب القبر حق ومر عليه السلام على قبرين فقال انهما ليفدان
 رواه الشيخان المصنعة القبر فحق حتى على المؤمن الكامل لمحيث لو كان نجا
 احدهما منها سجين معاذ الذي احتزل موته عرش الرحمن + وان لعقمة حق في الجحيم
 ان القبر روضة من رياض الجنة + او حفرة من حفار النار + رواه الطبراني والترمذي +
 وما يجب الايمان به بعث السخل للخشعة وهو احياء الموتى واخراجهم من قبورهم بعد
 جمع الاجزاء الاصلية وصحى التي من شأها البقا من اول العمر الى اخره واول من
 تشرق عنها الارض نبيا محمد صلى الله عليه وسلم فهو اول من يعث واول اريد للخشعة كما
 انه اول داخل للجنة والاول على البعث في كتاب الله تعالى كثيرة جدا واكثرها
 لخصوص الاحتمال التأويل قال تعالى من يحيى العظام وصحى ريم قل يحييها الذي
 انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون فيقولون
 من يعيدنا قبل الذي فطرنا اول مرة ايجب الانسان ان لن يجمع عظامه بل
 قاورين على ان النسوي بناء يوم تشرق الارض عنهم سرا عاذ لك حشر علينا يسير
 يوم بدأكم تعودون كما بدأنا اول خلق لغيره اولى ليس الذي خلق السموات والارض
 بقا وعل ان يخلق من خلق العلم يحيى الارض بعد موتها وكذا تخرجون
 الى غير ذلك وقد بلغت الاحاديث في ذلك مبلغ التواتر حتى صار اعتقاد البعث
 من ضروريات الدين فانكاره كفر بطلين واما منع الطبائعين والذخيرة والمصلحة له
 فضلا لاصرف التكميد بهم الشرع والعقل اما الشرع فلانه تواتر في الكتاب السنة

والنقد عليه الاجماع كما علمت واما العقل فلا ينهم قلبوا الكمن مستحيلا وانقلابه محال اذ
 الكلام فيما عدم بعد الوجود وتفرق بعد الاجتماع اومات بعد الحياة وهذه من لوازم
 الامكان وقد خلف اهل السنة في قمار الارواح عند النفخ والنفاص صرقا وحقا وفي قفا
 عجب الذنب من جسد الانسان والراجح بقاوه كذا لك لما في الصحيحين ليس من
 الانسان شئ الا يعلى الا عظم واحد وهو عجب الذنب منه خلق الخلق يوم القيمة وعموم
 قوله تعالى كل شئ ضاللك الاب وجهه مخصص بالم ترد الاحاديث باستثنائية كالروح
 وعجب الذنب واجساد الانبياء والشهداء والقول المتعاران ان الخوض في امر الروح
 لا يجوز باكثر من انها موجودة لقوله تعالى ويسالونك عن الروح قل الروح من امر ربي والحكم في العقل كما حكم في الروح وما يجب اعتقاده ان الحساب حق بثبوت
 بالكتاب والسنة والاجماع فضى الكتاب سيرلح الحساب منوف يحاسب حسابا
 يسيرا وفي السنة عاسبوا النفس قبل ان تحاسبوا وقد اجمع المسلمون عليه ويكون
 للمؤمن والكافر انسا وجا الامن استثنى منهم ففي الحديث يدخل الجنة من امتي سبعون
 الف ليس عليهم حساب قيل له حل لا استزدت ربك فقال استزدته فردني مع
 حل واحد من السبعين الالف سبعين الف قيل له حل لا استزدت ربك فقال
 استزدته فرائي ثلث خيات بيده الكرنية او كما ورد وكيفية الحساب ثلثة
 واحوال اصله ثمانية منه اليسير ومنه العسير ومنه السر ومنه الجهر ومنه التكريم
 ومنه التوبيخ ومنه الفضل ومنه العزل والحكمة في الحساب مع طلبة تعالى بكل شئ
 اطهار تفاوت شرف ارباب الكمال وفضايح ارباب الضلال ثم السيرة ثلثة
 بشلحا ان قبوليت والحننة مقابلة بتضعفها كما قال تعالى من جابر باسنة فاعشر
 انسا لها ومن جابر بالسيرة فلا يخرج الا شلحا وما يجب الايمان به اخذ العباد وصفت
 اعمالهم يوم القيمة كما اخبر الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام قال تعالى فاما من

اوتى كتابا بهيمية منوف يحاسب حسابا يسيرا ويطلب الى اعطاه مسرورا واما ان
 اوتى كتابه وراظهره منوف يدعونه ويراد يصلح سعيه وقال تعالى فاما من اوتى
 كتابا بهيمية فيقول عاوم اقرارا وكتابه الى طغى الى ملاق حسابيه الاية واما
 من اوتى كتابا بهيمية فيقول باليتنى لم اوت كتابيه ولم ادرا حسابيه والستة فمحنة
 بمنزل هذا وما يجب الايمان به الوزن والميزان للثبوت ذلك في الكتاب الستة
 والاجماع قال تعالى والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون
 ومن خفت موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم وقال تعالى ونضع الموازين
 القسط ليوم القيمة وقد بلغت احاديثه مبلغ التواتر والنقد اجماع احل الستة
 من المسلمين على انه ميزان حسي ككفتان ولسان توضع فيه صحف الاعمال ليظهر
 لهم البراجم والخاص والموزون فيه اما الكتب التي اشتملت على اعمال العباد وهو الذي
 فوجب اليه جبهه المفسرين قال المحققون ويؤيده حديث البطاقة المشعور عن مسلم وغيره
 ولما انقص الاعمال فقصور الاعمال الصالحة بصورة حسنة لوزانية ثم تطرح في كفة النور
 وحى اليه المعدة للنفات فتثقل بفضل الله تعالى وقصور الاعمال اليه بصورة
 قبيحة ظلمانية وتطرح في كفة الظلمة وحى الشمال المعدة للنيات فتخف كما جاز به
 الحديث ولا عبرة بانكار المعتزلة ذلك بعد ما وردت به الاخبار ثم انه يؤخذ بالظلم
 من جنات الظالم فاذا انقضت طرح عليه من سيئات المظلوم فان لم تكن للظلم
 كالانبياء رتبة او لم تكن للظالم كالكافر حسنة عوض المظلوم حسب علمه لظلمته ثم
 حذب الظالم بقدر حاو ظلمته الذي سيوفها النبي صلى الله عليه وسلم من ظلمه
 المسلم كما دل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام الا من ظلم معا حدا وانتقصه او
 كلفه فوق طاقتة واخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانما حجب يوم القيمة وما يجب
 الايمان به ان الصراط حق وهو شمس خارج ممدود على من جهم يريده الاولون

والآخرون وكلهم ساكنون الا الانبياء عليهم السلام فيقولون اللهم سلم سلم كما في الصحيح
 وجاءني بعض الروايات انه اذ ق من اشعر واحسن السيف كوطو المشهور وبغرم
 القرطبي لكن قال البيهقي والغبرين عبد السلام والبدر الزكشي والقرافي وغيرهم انه
 ليس كذلك وعلى فرض صحة الرواية يحل الكلام على غير ظاهره بان يقول بان
 كناية عن الشدة والشقة زاد القرافي والصحيح انه عريض وفيه طيفان بمنى ويسرى
 فاصل العادة يسلك بهم ذات السنين واحل الشقاوة يسلك بهم ذات
 الشمال انتهى وتوיד الاحاديث الدالة على قيام الملائكة على جنبيه كون الكلايب
 والحسك فيه واعطى لكل من المارين عليه من العود قدر موضع قدميه ثم مر
 العباد عليه متفاوت فمنهم من يمر كطرف العين ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ومنهم
 من يمر كالريح العاصف ومنهم من يمر كالطير ومنهم من يمر كالجماد السابح ومنهم
 من يمر سرياً ومنهم مشياً ومنهم حواً يجب مقاماتهم انزل عليه اقام الكافرين
 بحكم الله تعالى فتجوز بهم الى النار وثبتت عليه اقام المؤمنين بفضل الله فيسألون
 الى دار القرار قال النووي رحمه الله المراد في قوله تعالى وان شككم الا داروها
 المراد على الصراط انتهى وهو المروى عن ابن عباس وجمهور المفسرين وما يجب
 الايمان به ان الجنة والنار حق لغوتهما بالكتاب والسنة والاجماع وانهما موجودتان
 الآن وباقيان اهدا وقد انكر الفلاسفة البعس حقيقةهما وانكر ابو حاشم وعبد الجبار
 واشكالهما من المعتزلة وجودهما الآن ويدل لنا قصة آدم وحواء عليهما السلام على
 ما جاز به القرآن والسنة والفقر عليه الاجماع قبل ظهور المخالف فذلك يدل
 على ثبوت وجود الجنة ولا قابل ثبوت وجودها دون النافعي ثابتة ايضا
 وحمل الجنة في قصة آدم على لسان من لبسوا الدنيا وادم على رجل يسمى بك
 وكان في ربوة فخصي فيها فاجبض الى بطن الوادي جاز مجرى التلغاب بلدين

والمغفرة لاجتماع المسلمين واولئ القرآن متقدمة على وجودها لقوله تعالى ولقد رآه
 نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عند حاجته الماوى ولقوله تعالى اعدت للمتقين حيث
 للذين آمنوا بالهدى وسلمه وازلفت الجنة للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين اعدت
 للكافرن - وحمل هذه الآيات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى مبالغة في
 تحقق وقوعه مثل قوله تعالى ونفخ في الصور وما دى اصحاب النار اصحاب الجنة
 خطف الظاهر فله يتركب الالرد القاطع عن ابقائه تلك المخصوص على طوعها
 قال تعالى حكمنا في الجنة والنار الكفر والاماني وجودها الآن فكلما التبديع انتهى - ثم
 الكفار فخلدون في النار والمؤمنون فخلدون في الجنة والعصاة من المؤمنين لا يخلدون
 في النار وان دخلوها لانهم صعدوا من الجنة قال الاشعري رحمه الله ولم يرد
 نص صريح في تعيين مكان الجنة والنار والمحق تفويض ذلك الى علم اللطيف الخبير
 وما يجب الايمان به العرش والكرسى والروح والقلم فالعرش جسم نوراني علوي محيط
 بجميع الاجسام قبل وبعدا والخلق والخلق واللاقع لنا بتعيين حقيقته ولا حقيقة الكرسي
 ولا القلم ولا الروح لعدم العلم بها والكرسي جسم نوراني من يدعى العرش ملتصق به
 محيط بالسماوات السبع والقوله صلى الله عليه وسلم ما السماوات السبع والارضون
 السبع مع الكرسي الا خلقته في فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة
 على تلك الخلقة وحية العرش على الجميع كالقبة ذات قوائم يحمل في الدنيا اربعة
 الملاك وفي الاخرة ثمانية والقلم جسم نوراني خلقه الله وامره مكتب ما كان وما
 يكون الى يوم القيمة والروح جسم نوراني كتب فيه القلم باذن الله تعالى ما حيون
 وما سيكون الى يوم القيمة ونفوس جميع ما راد ذلك الى علم الله تعالى مما يجب
 الايمان به القدر والقضاء والقدر عند الشاعرة ايجاد الله تعالى الاشياء على
 قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها طبق ما سبق به العلم وعلمه

صفة فعل حاوثة وعند الماتريدية تحديده تعالى ازال كل مخلوق بحده الذي يوجد به
 من جن وفج وتقع وضروما تجو به من زمان ومكان وما يترتب عليه من طاعة
 وعصيان وثواب وعقاب وغير ذلك فهو عندهم صفة ذات قديمة لرجوعه
 الى العلم قال العلامة اللقاني والظاهر انه اختلاف عبارة فصار جبان الى
 قول بعضهم المراد من القدر ان الله تعالى علم مقادير الاشياء وازمانها قبل مجيها
 ثم اوجد ما سبق في علمه انه يوجد لكل محدث صادر عن علمه واراوته وقدرته
 هذا هو المعلوم من الدين لقواطع البراهين وعليه كان السلف من الصحابة
 والتابعين قبل حدوث القدر يعلموا الحقين انتهى واعلم ان القدرية قدرتيان اولى
 وحى التي تنكر ما ذكرنا من سبق العلم بالاشياء قبل وجودها وتزعم ان السبيل
 يعلم يقدر الامور اذلا ولم يسبق علمه بها وانما يعلمها حال وقوعها وهو لا قد
 انقضى قبل الامام الشافعي وهم كفار وتدرية ثمانية وهم المطبقون على ان الله
 تعالى عالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم ان افعال العباد
 مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال بواسطة اقدار السطوح وتكليفه وهذا
 مع كونه باطلا اخذ من المذهب الاول وهو لا مبتدعة كما تقدم الكلام عليهم
 واما القضا فهو عند الشافعية ارادة الله لازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي
 عليها فيما لا يزال وعند الماتريدية الفعل مع زيادة احكام واتقان فائدة قال
 اللقاني وغيره يجب الايمان بالقدر ولا يخرج به فمن وقع في جرته عدا قضي
 عليه بموجبها شرعا ولا يكون قوله قدر على حجة وعذر الله يدفع عنه المواقعة بمقتضا
 بل هو نازل منزلة الاجاب بما لا يفيد انتهى وكليل وجوبها عقلا هو دليل العلم
 والارادة لرجوعها اليها ونقلها جاديت كقوله عليه الصلوة والسلام الايمان
 ان تؤمن بالله ولما يكتبه وكتبه ورسله وتؤمن بالقدر خيره وشره طوله ودمه

وكقوله عليه السلام لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربعة يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله
 بعثنى بالحق ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر خيره وشره طوره ومهروهما
 يحب الايمان بعموم بعثة نبيا محمد صلى الله عليه وسلم الى كافة القبلين اقبته تخلف
 اتفاقا والى الملكية بقبته تشريف على الاصح واعتمد لضمه انه عليه السلام مرسل الى
 الملكية ارسال تخليف بايلق بجم فان منجم الركع والساجد الى يوم القيمة ومن نفى
 عموم بقبته عليه السلام الى الناس كهموكا كفر كالعصوية القايلين بانه مبعوث الى
 العرب والتحقيق كما ذكره كثير من العلماء انه صلى الله عليه وسلم مرسل لجميع الانبياء
 والامم السابقة من لدن آدم الى يوم القيمة لكن باعتبار عالم الارواح فان روحه
 خلقت قبل الارواح وارسلها اليهم فبلغت الجميع والانبياء جميعهم نوابه في عالم
 الاجسام قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال عليه الصلاة والسلام
 بعثت الى الخلق كافة فخرجه مسلم ويحبب الايمان بانه عليه الصلاة والسلام
 خاتم الانبياء لوروده في الكتاب والسنة قال تعالى وخاتم النبيين وليزم منه
 ختم المرسلين لان ختم الاعم ختم للاخض ولا عكس ولا يشكل على ذلك نزول سيدنا
 عيسى عليه السلام آخر الزمان لانه انما ينزل تابعا لنبينا عليه السلام وحاكم
 بشرعيته ولا يرد عليه رفعة البحرية عن اصل الكتاب لان الحكم فيها مفاتيرو له
 وتفرغ من هذا ان شريعته عليه السلام لا تنسخ بغيرها الى يوم القيمة وقد قال
 عليه الصلاة والسلام لمن ترال هذه الامة قائمة على امر الله يعني الدين الحق
 لا يضرم من خالفهم حتى ياتي امر الله اى الساعة وان شريعته عليه السلام
 انسخت كل شريعة قبلها لقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه
 وهو في الآخرة من الخاسرين والا حاديت في ذلك بالقبته مبلغ التواتر
 وقد علم من قولهم ان شريعته عليه السلام لا تنسخ بغيرها جواز نسخ بعض شريعته

بعضها وقد وقع ذلك فعلا وهو شال لنسخ الكتاب بالكتاب كما في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآلهم مما تركوا مما لا يحول غير ذلك
فانه نسخ بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تيرأصن بالضم اربعة
اشهر وعشر التأخرة نزول وان تقدم تلاوة ونسخ السنة بالسنة كما في حديث
كنت نهيكم عن زيارة القبور فزوروها ونسخ السنة بالكتاب كما في استقبال
بيت المقدس فانه نسخ بقوله تعالى فول وجبك شطر المسجد الحرام ونسخ الكتاب
بالسنة كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية
لوالدين والاقربين فانه نسخ بسديث لادوية لوارث وفي هذا المقام ابحاث
مملها كتب اصول الفقه ثم ان نهينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل المخلوقين على الاطلاق
بجده الخواص المارة وبخواص اخرى فمن الى هرة رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فضلت الانبياء لست اعطيت جوامع الكلم واضرت
بالرعب واظلت لي الغنايم وجلت لي الارض مسجدا وطهورا وارسلت
الى المخلوق كافة خستم لي النبيون رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي
حديث مسلم والترمذي عن انس انما سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر واه احمد
والترمذي ابن ماجه عن ابى سعيد وبسدي لواء الحمد ولا فخر وامن بني يومئذ آدم
فمن سواه الا تحت لواءى وانا اول من تنشق عنه الارض فاكسى حلة من جمل
الجنة ثم اقوم عن يمين العرش وليس احد من المخلوقين يقوم ذلك المقام غيرى
الى غير ذلك من الخواص التي خص الله بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وما يجب
الايمان به ثبوت معجزات الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد سبق الكلام على حقيقة
ونزولها متصلة قول الخالق الباعث صدق عبدي والعرض الان ذكر وجوب
الايمان بها فما كان من المعجزات مجعاً عليه منقولاً بالتواتر مطوياً من الدين

بالضرورة كالقرآن فلا شك في كفر منكره ومثله المنكرانه عليه الصلاة والسلام
جرى على يديه آيات وفوارق عبادات وما لم يكن مخالفاً لك فان اشتهر
بمع منكره ونسق جاحده كنيج الما من بين اصابعه الشريفة وتكثر الطعام وان
لم يشتهر عن منكره ان كان شمله يخفي عليه بعز بعد التوقيف عليه ويوجب كذا قاله
اللقاني وهو قول الجمهور - ثم ان معجزات نبيا محمد صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا
وقد صنف فيها التصانيف والقام يفيض عن سر وبعضها فضلا عن الكل واجلها
وادومها الى يوم القيمة هو القرآن والمراد به هذا النظم المنزل على نبيا محمد صلى الله
عليه وآله وسلم المتقدم بلاوته المتحدى باقصر سورة منه للاعجاز لا المعنى النظمي العام
فداته تعالى الدلال له كما سبق بيانه قال تعالى قل لمن اجتمعت الاشيا من
على ان يا تو انبل هذا القرآن لا يا تون بنته لو كان بعضهم لبعض ظميرا وقد
رفع الاجماع من جميع الناس ايضا على اعجازه لانه صلى الله عليه وسلم تحدى
العرب به ودعا الى الاتيان بمثله فجزوا ثم تحداهم بعشر سوو مثله فجزوا ثم تسجدوا ثم
بسورة مثله فجزوا ثم نادى بذلك على جميع صيافة الغصاة وخرسان البلاغة
والبراعة من العرب العربا مع كثر تحم وشهرتهم بانهم رجال هذا الشأن سابق
ذلك الميدان ومع افرطهم في العصبية وحمة الجاهلية وشدة المناواة والمماندة
والحرص على المعارضة والتبا لك على المناظرة فجزوا وعين ذلك حتى اثاروا مقار
السيوف على معارضة الحروف - ولو قدر والعرضوا ولو عارضوا النقل اليه
بالتعاضد لتوفر الدواعي على تفكر مع عدم الصارفة وجه اعجازه عند الجمهور كونه
في الطبقة العليا من الغصاة والدرجة القصوى من البلاغة على ما يعرفه فصيار
العرب بسليقتهم ويذكره بلغا وهم بمجارتهم واحاطتهم باساليب الكلام وطرق
البيان مع اشتتاله على الاخبار بالغيبيات التي منها ما شوهد وقوعه كقوله تعالى

لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله ائمنين محققين رؤسكم ومقصرين لا تتخافون
 وكقوله تعالى ألم طلبت الروم في الدنيا الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في
 بضع سنين الى غير ذلك ومع استماله ايضا على وقايق العلوم والاهلية وحول
 البدا والمعاد ومكارم الاخلاق والهداية الى فنون الحكمة العلية والعملية والمصالح
 الدينية والدنيوية كما يظهر ذلك للتفكيرين وتسطع النوار في قلوب المتدبرين
 وما يجب الايمان به الاسرار به عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصى لثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع وانكاره كفر مراغمة الكتاب المعراج
 وهو عوج وجه صلى الله عليه وآله وسلم من صحرة بيت المقدس الى السموات
 والى سدة المنتهى حيث شاء العلي الاعلى وهذا مستفيض ثابت بالاحاديث
 المشهورة وانكاره بدعة وفسق وقد اختلف الصحابة ومن عاصرهم والعلماء
 من بعدهم هل كان الاسرار بروحه او بجسده على ثلاثة اقوال ذهب معظم
 السلف والسليمن الى انه اسرار بالجسد وفي اليقظة وهذا قول ابن عباس
 وجابر والنس وحذيفة وابن مسعود والضحاك وقادة وابن المسيب مجاهد
 وعكرمة وجماعة من السليمن وهو قول اكثر المتأخرين وقال بعض اهل القرن
 الاول انه كان مناديا وقال بعضهم ايضا انه كان بالروح فقط لكن بقلبة
 قالوا قال ثلاثة وكما يجب اعتقاد ثبوت المعجزات للانبياء باتفاق السليمن
 يجب عند جمهور اهل السنة اعتقاد جواز كرامات الاولياء ووقوعها بالفعل
 والكرامة امر خارج للعادة غير مقرون بدعوى النبوة وليس مقدمة لها يظهر
 على يد عبد ظاهر الصلاح طهرم لتايتة بنى كلف بشير لفته مصحوب بصحح الاعتقاد
 والعمل الصالح علم بجاد لم يعلم والولي هو العارف بالله تعالى وبصفاته حسب
 الاسكان الموطب على الطاعة المجتنب للمعاصي بمعنى انه لا يرتكب معصية ثم

لا يتوب وليس المراد انه لا تقع منه معصية والدليل على جواز الكرامة لم يحكمنا
 لانه لا يلزم من وقوعها محال وعلى وقوعها بالفعل في الجملة امران احدهما ما
 حكاها الكتاب من ذلك كقصته مريم وولادتها عيسى عليهما السلام من دون
 زوج مع كفاية ذكر ما عليه السلام لها وافلاقه عليهما سبعة ابواب وكوجود
 الفاكهة عندها في غير اوانها وكقصته اصحاب الكهف ولشتمهم في كهفهم سنين
 بلا طعام ولا شراب وكقصته آصف بن برخيا واتيانه بعرش بلقيس قبل ارتداد
 طرف سليمان عليه السلام والثاني ما تواتر مغناه من كرامات الصحابة والتابعين
 رضوان الله عليهم ومن بعدهم الى وقتنا هذا ما لا افاق وسارت به الرفاق
 وصاقت عنه الاوراق ثم ان الولي ما دام حاقلا قادر الا ليصل وان بلغ ما بلغ في
 الولاية الى مرتبة تتقوى التكليف عنه بالادامر والنواهي لعدم الخطابات الواردة -
 بالتكليف واجتمع المتحدون على ذلك ولا يسوغ له ولا غيره اتباع ما يقع في قلبه
 من غير اعتبار الكتاب والسنة قال صاحب التقييدات ومن خالف فليس
 من اولياء الله الذين امر الله باتباعهم بل اما ان يكون مراغا كافرا ومفرطا
 في الجبل وكل من قلده في شيء من ذلك فهو كذالك ومن الاعتقادات الواجبة
 اذكروه لمؤلف رحمه الله بقوله ومها يجب اعتقاده ايضا ان يعرف المكلف
 الرسل المذكورة في القرآن تفصيلا ويؤمن برسالتهم لانهم صاروا
 من العلوم من الدين بالضرورة ولا يجب سرهم عن حفظ بل يكفي في ذلك
 ان يكون بحيث ولو سئل عن رسالة كل واحد منهم لا اعترف بها وانكار رسالته
 كل منهم بعد العلم بها كفر ونقل السعد في شرح المقاصد انه يكفي في معرفتهم الاجمال
 لكنه لم يتبع واما الخبير فهو اي غير المذكورين في القرآن تفصيلا من الرسل
 والانبيا فيجب عليه اى المكلف ان يعرفها اجمالا فيعتقد ان الله

ان الله لا يهدي القوم الضالين
 ان الله لا يهدي القوم الضالين
 ان الله لا يهدي القوم الضالين

رسلا وانبار على الاجل لا يعلم حقيقة عدوهم الا الله تعالى وقد نظر بعضهم
الانبياء الذين نجح معرفتهم تفصيلا فقال

حتم على كل ذي التكليف معرفة الانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك مجتمعاتهم ثمانية من بعد عشر وبقي سبعة وهم

احد عشر هو شعيب صالح وكل ذوالكفل ادم بالخيار قد ختموا

بقول الناظم في تلك مجتمعات الخ مراده آيات الانعام وهي قوله تعالى وتلك

مجتمعاتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم

ومجتمعاته اسحق ويعقوب وكلاهما نيا ولوحا هدينا من قبل ومن ذرية داود

وسليمان واليوب ويوسف وموسى وهرون وكذلك نجزي المحسنين وذكريا

وعيسى والياس كل من الصالحين واسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكافضلنا

على العالمين فالذكورون في هذه الآيات ثمانية عشر والباقيون سبعة وهم

الذكورون في البيت الاخير والتفاضل بين الانبياء بعضهم على بعض قطعي

بسبب الحكم الاجمالي قال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وقال تعالى

ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض والاسم بسبب الحكم التفصيلي فهو ظني والمعتقد

المعتمد كما قد مرناه ان افضلهم نبيا محمد صلى الله عليه وسلم وقد ادعى الاجماع على

ذلك ثم نوح وابراهيم وموسى وعيسى وحولهم اولوا العزم من الرسل عند

جمهور العلماء ثم بقية الرسل ثم بقية الانبياء غير الرسل على تفاوت في مراتبهم

عند الله تعالى ثم بعد الانبياء في الفضل عند الجمهور الملائكة على خلاف وتفصيل

نذكر في كتب العلماء والاحسن والاولى ما نقله السعد عن تاج الدين ابن السكبي

اقره وهو قوله ليس تفصيل البشر على الملك مما ينبغي اعتقاده ويضر السجّل به

والسلامة في السكوت عن هذه المسألة والدخول في التفصيل بين خبيرين الضيقين

وقد انظر بعضهم
الذين نجح معرفتهم
تفصيلا فقال
حتم على كل ذي
التكليف معرفة
الانبياء على
التفصيل قد علموا
في تلك مجتمعاتهم
ثمانية من بعد عشر
وبقي سبعة وهم
احد عشر هو شعيب
صالح وكل ذوالكفل
ادم بالخيار قد
ختموا بقول الناظم
في تلك مجتمعات الخ
مراده آيات الانعام
وهي قوله تعالى
وتلك مجتمعاتنا
آتيناها ابراهيم
على قومه نرفع
درجات من نشاء
ان ربك حكيم عليم
ومجتمعاته اسحق
يعقوب وكلاهما
نيا ولوحا هدينا
من قبل ومن ذرية
داود وسليمان
واليوب ويوسف
وموسى وهرون
وكذلك نجزي
المحسنين وذكريا
وعيسى والياس
كل من الصالحين
واسماعيل واليسع
ويونس ولوطا
وكافضلنا على
العالمين فالذكورون
في هذه الآيات
ثمانية عشر
والباقيون سبعة
هم الذكورون في
البيت الاخير
والتفاضل بين
الانبياء بعضهم
على بعض قطعي
بسبب الحكم
الاجمالي قال
تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم
على بعض وقال
تعالى ولقد
فضلنا بعض
النبيين على
بعض والاسم
بسبب الحكم
التفصيلي فهو
ظني والمعتقد
المعتمد كما
قد مرناه ان
افضلهم نبيا
محمد صلى الله
عليه وسلم وقد
ادعى الاجماع
على ذلك ثم
نوح وابراهيم
وموسى وعيسى
وحولهم اولوا
العزم من الرسل
عند جمهور
العالمين ثم
بقية الرسل
ثم بقية الانبياء
غير الرسل على
تفاوت في مراتبهم
عند الله تعالى
ثم بعد الانبياء
في الفضل عند
الجمهور الملائكة
على خلاف وتفصيل
نذكر في كتب
العلماء والاحسن
والاولى ما نقله
السعد عن تاج
الدين ابن السكبي
اقره وهو قوله
ليس تفصيل البشر
على الملك مما
ينبغي اعتقاده
ويضر السجّل به
والسلامة في
السكوت عن هذه
المسألة والدخول
في التفصيل بين
خبيرين الضيقين

الكبريين على السد يقال من غير دليل قاطع ودخول في خطر عظيم وحكم في مكان لسان
 أهل الحكم فيه انتهى ثم أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام عند أهل السنة والخلفاء
 الراشدين الأربعة اتفاقاً وأفضل الخلفاء عند جمهور أهل السنة تبعاً لجمهور
 من قبلهم من السلف أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما ولما نقل عن سيدنا علي كرم الله
 وجهه أنه قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم الأفضل بعد علي قول الجمهور
 عثمان ثم علي كرم الله وجهه وحب قوم إلى التوقف بين علي وعثمان وهو
 مختار الإمام مالك رحمه الله وجمع إلى تفضيل علي عثمان رضي الله عنهما منهم
 أبو الطفيل من الصحابة وهو قول أهل الكوفة ونقل عن الإمام الأعظم أبي حنيفة
 من تبع التابعين وهو أحد قول مالك وبه جزم الإمام البيهقي وغيره وأما
 ما نقله ابن عبد البر من أن سلمان وأبا ذر والمقداد وخباباً وجابر وأبا سعيد
 السخري وزيد بن أرقم رضوا على أن علياً كرم الله وجهه أفضل من غيره على
 الإطلاق فقالوا لم ثبت بسند صحيح قال العلماء ولا يشكل الحكم في التفضيل المذكور
 بالذرية الشريفة لأنه لا من حيث البضعية المكرمة أياً باعتبار البضعية فلا يفضل
 أحد على ذرية صلى الله عليه وسلم كأيما من كان اتفاقاً والسد اعلم وقال
 المحدث الدحلوي رحمه الله في عقيدته ولا ينبغي الأفضلية من جميع الوجوه
 حتى لم ينب والشماعة والقوة والعلم وامتثالها من التي كانت في علي بن
 أبي طالب مثلاً بل هي بمعنى عظم نفعه في الإسلام فأمير الأمة النبي ووزيره
 أبو بكر وعمر أفضل باعتبار الهمة البالغة في اشاعة الحق بعده وولاً اعتبار النب
 والعلم والشماعة وغيرهما كما كان في غيرها أكثر وأوفر منها بأقرامها وبهذا يحصل
 التوفيق بين الروايات المختلفة والأدلة المتباينة انتهى ووقف بعضهم عن
 القول بالتفصيل وقال لكل فضل ولا ندري من فضله السد على غيره وليس

امر ابو خذ فيه بالقياس والراى فوجب الاساك عن الخوض فيه انتهى قال
 بعض اكابر الصوفية وابعاد القول من ذابس لان تغوليض بالاعلم حقيقة
 الاساك الى طمعه تعالى غير مستكر ولهذا جزم الباقلانى وامام الحرمين بان التفصيل
 ظنى وانه فى الظاهر فقط على ان هذه المسألة اعنى مسألة تفصيل التفصيل ليست
 من الاصول التى يضل فيها المخالف عند جهر اهل السنة لكن المسألة التى
 يضل فيها مسألة اختلافه فمن طعن فى حقيقة طائفته واحد من الاربعة فهو اضل
 من حمار امله ثم بعد الخلفاء الاربعة فى الفضل من اشهرهم النبى بالجنة كما حسن
 والجميعين وباقي العشرة المبشرة وحم طلحة بن عبدة السد والريسان العوام و
 وعبد الرحمن بن عوف وسعيد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة عامر
 بن الجراح وتخصيص هؤلاء العشرة بالمبشرة مع ان المبشرين بالجنة كثير
 كما يبين واممما فانهم من اهل الجنة قطعاً لانهم جميعوا فى حديث واحد مشهور
 وهو ما اخرجه الترمذى وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن عوف عن النبى
 صلى الله عليه وسلم انه قال ابو بكر فى الجنة وعمر فى الجنة وعثمان فى الجنة وعلى
 فى الجنة وطلحة فى الجنة والزبير فى الجنة وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة
 وسعيد بن ابى وقاص فى الجنة وابو عبيدة بن الجراح فى الجنة وسعيد بن زيد
 فى الجنة ثم بعدهم فى الفضل اهل بدر الوسطى وكانوا ثمانية وسبعة عشر
 رجلاً وفى رواية وثلاثة عشر ولا فرق بين من استشهد فيها وهم ستة من
 المهاجرين وثمانية من الانصار وبين من لم يستشهد ثم بعدهم فى الفضل من
 كان مسلماً طاهراً باطناً من اهل احد سوار من استشهد بها وغيره وكانوا
 الفا وثمانى مائة من كان مسلماً طاهراً باطناً للاحتراز من عدو الله عبد المدين
 سلول ومن معه من المنافقين الذين رجع بهم الى المدينة وهم ثمانية مائة

اطاع محمد الولدان وعصا في فعلهم ثقل البقا معه وكان قد اشار على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقيم بالمدينة ولا يخرج للعدو فان دخلوا قاتلوههم والا قاتلوا مواليهم مقام وكان امر الله قدرا مقدرا ثم بعد اهل احد في الفضل اهل بيعة الرضوان وكانوا الفا واربعماية خرج بهم النبي صلى الله عليه وسلم لزيارة البيت الاتماد به فصد هم المشركون فارسل الله عثمان للصلح فتشاع انهم قتلوه فقال عليه السلام لا نبرح حتى نباخرهم بالحرب ودعا الناس عند الشجرة للبيعة على الموت او على ان لا يفر وايقبوا عليه على ذلك ثم تبينت حياة عثمان فخطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على شروا والضرب راجعا تنبيه لا يقال من اهل بدر من شهدا اهل بدر واحد من شيعتي الرضوان فليزيم مما سبق تفضيل الشيء على نفسه لان المراد ان البدرى من حيث هو بدرى افضل منه من حيث انه احدى بمعنى ان ثوابه بشهوده بدر اكثر من ثوابه بشهوده احدا وعلى هذا القياس في البيعة فلا لزوم لما ذكره جنيد ثم اتته افضل الصحايات فاطمة الزهراء رضي الله عنها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بضعة مني ولا يعدل بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم احد ولقوله عليه السلام لها اما ترضين ان تكوني سيدة نساء الجنة ثم تلوها في الفضل امما خديجة ثم عائشة رضوان الله عليهم وقد سيل ابن داود عن خديجة وعائشة اتبعهما فضل فقال عائشة اقراها النبي السلام من جبريل وخديجة اقراها جبريل السلام من ربها على لسان نبيه محمد فحي افضل وثبت انه عليه السلام قال لعائشة حين قالت له قد زكك العذير امحالا والسراييني السد خير منها آمنت بي حين كذبني الناس واعطتني لما حين حرمني الناس وسئل السدي رحمه الله عن ذلك فقال الذي نختاره ولذين العدة ان فاطمة بنت محمد افضل ثم امما خديجة ثم عائشة وسكت العلماء عن التفضيل بين باقى

بناته عليه السلام وكذلك بين باقي زوجاته والوقف اسلم ومن الاعتقادات
 الواجبة ما ذكره المولف رحمه الله بقوله وما يجب اعتقاده ان قرينه -
 صلى الله عليه وسلم افضل القرون بخلاف القرن الذي بعده فاما القرن الذي
 بعده وذلك لقوله عليه الصلوة والسلام خير القرون قرني ثم الذي يلونهم
 ثم الذي يليونهم اخرج الترمذي والحاكم والقرن من الزمان مائة سنة ومن الناس
 جيل اشتركوا في مقصود واحد فقرنه عليه السلام هم الصحابة لا اشتركهم في الصحبة
 ومن بعدهم التابعون ومن بعدهم تابعوهم على الاصح كما ذكر اللقاني فاصحابه
 عليه السلام وهم الذين آمنوا به وصحبوه ولو قليلا افضل من غيرهم من أهل
 القرون الا حاديت البالغة مبلغ التواتر وان كانت تقا حليها احادا
 كحديث ان السد اخيرا صحابي على العالمين سوسى النبيين والمرسلين
 وكما حديث الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تبوا الصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدكم انفق الارض
 وحبها في رواية مثل هذا حسبا اذكر ما بعدهم ولا نصيفه وجانبني حقه مايت
 كثيرة كقوله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الآية
 وقال تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار لآية ثم ان
 الصحابة رضوان الله عليهم متفاوتون في الفضل قطعا فمن لازمه عليه السلام
 وقا تل معه او قل تحت رايته افضل من غيره ممن قصر عن تلك الرتبة من
 لم يلازمه او لم يشهد معه مشهدا او راة من بعده وان كان شرف الصحبة حاصلا
 للجميع قال الله تعالى لا يستوي من اتقى من قبل القح وقال اولئك اعظم
 درجة من الذين اتفقوا من بعدهم وقاتلوا وكالا وعدا لساخني وكل الصحابة
 عند اكثر اصل السنة عدول وثقة وامناء يجب احترامهم وتوقيرهم ويحرم

سليم وعمه الائمة والقادة في الدين وقيل كما في جميع الجوامع وشرحه هم غيرهم فبحث
 عن العدالة فيهم وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضي الله عنه وقيل هم عدول
 الامن قاتل عليا كرم الله وجهه منهم فشق نخروهم على الامام الحق انتهى وعلى
 كل الاحوال فما جرى بينهم من المنازعات والمجارات التي لو كانت بين
 غيرهم لم تقصر عن التفسيرين يجب ان يلتزم لهم التاويل في ذلك فوثقوا
 على كرم الله وجهه من الاقتصار من قتل عثمان انما كان خشية الخلع ومزايد
 العناد وقد نصره واعانه فلم يملكه عثمان توكل على الرحمن ومحاربة طلحة والزبير
 وعائشة سيدنا على كرم الله وجهه مؤول بانهم مجتهدون في ذلك مطالبون
 بدم عثمان والمصيب في ذلك جميعه على كرم الله وجهه ولم يقل ذو تحصيل
 بخطبته ومعاوية خطي باجتماع اهل السنة تنبيه قال العلامة اللقاني في شرح
 الجوهرة لا يجب ان يلتزم التاويل لغير اهل القرن الاول بل كل من
 ظهر منه قاطع حكم عليه بغير ذلك القاطع ووسم باليسلمة من كفر او فسق
 او بدعة واما طلب الشهادة ففيه تفصيل محله كتب الفقه وقد كان من يزيد
 في حق اهل البيت من الظلم والجور والاضافة ولا يخفى على من لعنه ولا
 يقصر عن الكثرة عند من طعنه والما نحن فلا نخس السناد بذكره وسوف
 يكشف الحجاب عن امره فليكن الله على من اطان العثرة واضاع حق الصفة
 والعشرة انتهى ثم بعد الصحابة رضوان الله عليهم في الفضل التابعون فرتبهم فيه
 بعد رتبة الصحابة للحدِيث السابق والتابعي من اجتمع بصحابي اجتماعا شامخا
 ولا يشترط فيه طول الاجتماع كما في الصحابي مع النبي على ما صحه ابن الصلاح
 والنودجي وهو العمدة وكذلك لا يشترط التميز في التابعي كما لا يشترط في الصحابي
 على المقعد ان كانت الطريقة المشهورة اشتراط تنبيه حال في السجدة البالغة

احا صله ان فضل بعض القرون على بعض لا يمكن ان يكون من جهة
كل فضيلة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مثل استي مثل المطر لا يدرى اوله
خير ام آخره رواية الترمذي وقوله عليه الصلاة والسلام انتم اصحابي اهل بي
الذين ياتون بعدي وذلك ان لا اعتبارات متعارضة والوجوه متجاوبة
ولا يصح ان يكون فضل كل واحد من القرن الفاضل على كل واحد من القرن
المفضول كيف ومن القرون الفاضلة اتفاقا من هو منافق او فاسق
كيزيد بن معاوية والحجاج والخمار وغيرهم من بين النبي صلى الله عليه وسلم -
سور خاتم لكن الحق ان جملة القرن الاول افضل من جملة القرن الثاني
وهكذا انتهى قال المؤلف رحمه الله وينبغي ان يندب وليتب للشخص
الكلف ان يعرف اولاده صلى الله عليه وسلم ولا ننم سادات
الامة واهلها بعضهم وهذا اي اولاده عليه الصلاة والسلام سبعة ثمانية
ذكر واربع انا على الصحيح وهو قال اكثر النسابين وقد علم المؤلف على حب
تبيينهم في الولادة فاولهم سيدنا الفاسد وبه كان صلى الله عليه وسلم يكنى
لانه اولهم عاش سبعة اشهر وثانيهم سيدتنا زينب رضي الله عنها وهي اكبر
نبات عليه السلام على الاصح ادركت الاسلام وحاجرت وانا انهم سيدتنا
رقية رضي الله عنها ادركت الاسلام وحاجرت ماتت والنبي صلى الله
عليه وسلم في بدر الوسطى وثالثهم سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله عنها
وهي افضل اولاده عليه السلام واحب اهل بيته ولها فضائل وخصائص
مذكورة في محالها من الناقب ماتت بعده عليه السلام ليلة اشهر وخامسهم
سيدتنا ام كلثوم رضي الله عنها ماتت سنة تسع من الهجرة وسادسهم
سيدتنا عبيدة الله وهو الملقب بالطيب والطاهر والطاهر

وينبغي ان يتفحص
عن اولاده
صلى الله عليه وسلم
ويعرفهم
انهم سادات
الامة
ويعرفهم
انهم سادات
الامة
ويعرفهم
انهم سادات
الامة

مات صغيرا و سابعهم سيدنا ابراهيم عليه السلام كانت ولادته في دى الهجرة سنة
ثمان من الهجرة بالمدينة وقيل بالعالية واختلف في عمره والراجح من لثقة
اقوال الحكمة فيه انه عاش سبعة عشر شهرا وحمل على سريره ودفن بالبقيع -

وكلهم من سيدتنا خديجة الكبرى رضى الله عنها الا

سيدنا ابراهيم فمن مارية القبطية رضى الله عنها وقد نظم بعضهم
اسماهم متوسلا بهم الى الله تعالى على حسب ترتيبهم ولادة فقال -

يا ربنا بالقاسم بن محمد فزئيب كزقيته فبقا طم

فبام كلثوم فصب الله - ثم بحق ابراهيم بن ناطم

وما ينبغي للشخص ايضا معرفة ازواجه عليه السلام وقد اختلفوا في عدتهن
وترتيب تزواجه صلى الله عليه وسلم بحسن وعدة من مات منهن قبله ومن

مات عليه السلام منهن ومن دخل بها ومن لم يدخل بها والمتفق عليه

ان المدخول بحسن احدى عشر امراه ست من قرش ومن سيدتنا خديجة

الكبرى بنت خويلد رضى الله عنها وصى اول زوجاته وافضلهن اقامت

معها صلى الله عليه وسلم حسنا وغيرهن سبعة ولم يزوج غيرها في حياتها

مات قبل الهجرة بثلاث سنين ودفنت بالحجون وسودة بنت زمعه

تزوجها سنة عشر من النبوة وقيل ستان وعاشته بنت ابي بكر الصديق

رضى الله عنها ولم يزوج بغيرها وخفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله

عنها وام سلمة رضى الله عنها بنت امية بن المغيرة واسمها هند وقيل لم

وام جيبه رضى الله عنها بنت ابي سفيان بن حرب وزينب بنت جحش

رضى الله عنها وزوجه الله بها فدخل عليها من غير عقد كما دلت عليه الآية
وصى اول من مات منهن بعده وزينب ام المساكين بنت خزيمة الهلالية

من سيدتنا خديجة الكبرى
الى الامام
فمن سيدتنا خديجة الكبرى

سبق الكلام على ذلك وانما احاد الصلوة على النبي آخر الكتاب بعد الايات
بجاءه رجا لم يقبل ما بينهما فان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة وانه
سجدة اكرم من ان تقبل الصلاتين ويرد ما بينهما والحمد لله وتعالى اعلم

قَالَ جَمَعَهُ

ثبت الله في طريقة اسلافه اقدامه وبلغه من خيرات الدارين مقصده
ومراره هذا اخر ما حرره من الشرح بنان البيان وغاية ما عطلت به سمايب
الفضل من الكريم الثمان اتممت به جواد القلم على الامن التحقيق ليست من فرس
وعرضه لخطر العقار لولا ان التوفيق اخذ لبنانه ورتب للاربعين في شل مقاصده
البعيد من الوسائل وسحلت للطالب فيه كثيرا من عوالم المسائل على انه
لا يخلو في البعد عن الخلل اذا الانسان الامن عصم الله عن غلبة القصور والزلل
وانا شدا الله من الطمع من ذوي التحقيق على عباراته وامعن النظر في كلياته
وجرياته ان يكون له ما يظايره الخطا ما امكن تاويله وينيل بالصواب
ما يقين من ذلك بتدليله وان لا يوافقني بما اوقعني فيه قصور باعني في هذا
الموضوع وليعذرني لتشتت بالي بمفارقة الاولاد والربوع وداست تجشمت
اليوم عذاب الاغتراب عن الاوطان الا بعد ان تكسرت في تضال سهام
حد القراية والاقراان فحسب ان تيفض من هذا المكروه خير كثير او لعل الله
يكتب لي بذلك اجر كبير والحمد لله اولاد اخر اوبا لنا وظاهر ادعى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم -

خاتمة الطبع

يقول مصحح هذا الكتاب - اجزل الله له الثواب - قد نجز بحمد الله تعالى
طبع كتاب نوافح الورد السجورى - بشرح عقيدة الباجورى - من تأليف
مولانا العلامة فخر الدين والمسلمين - السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن
شهاب الدين - بلغة الله غاية تفصيده - واطال برفع امته جده -
ولعمري ان الكتاب اعرب عن مقاصد علوم العقائد - بما لا تبقى معه
شبهة للمعارض والمعاذ - وحين انتهى تحريره وزبره - وبدر من
افق الطباعة بدره - قيل فى تاريخه هذا الابيات الالبية - الشاحدة بما
فيه وله من المزية -

لكل تار وسامع
بخدمه جيب اسحق صانع
وانظر وحقق وراجع
الكلام قوى القوا طع
يؤمى بعض المواضع
تقر عين المطلاع
طعنا بابي المطالع
شذا النوافع ساطع

نوافح الورد نافع
فالزبد فهو كتاب
واعلم عليه وثابر
تجدد به من علوم
وغض لبكرك فيما
تظفر باسرا علم
واذ بدا وهو يزهور
ارخت ذلك فاحسب

فهرست کتاب النوافح للسيد ابن شهاب

صفحة	•	صفحة
٢	خطبة الكتاب	٤٢
٥	الكلام على البسمة	٤٦
٦	الكلام على الحمد	٤٤
٤	الكلام على الصلاة والسلام	٤٨
١٠	الشروع في واجب على كل مكلف اعتقاده	٤٨
١٢	تبينه في معنى الوجوب والاستحباب والجواز	٤٨
١٥	صفة الوجود ثم ضد هاتم الدليل عليهما	٨٠
٢٢	صفة القديم ثم ضد هاتم الدليل عليهما	٨٥
٢٦	صفة البقاء ثم ضد هاتم الدليل عليهما	٩٢
٢٧	صفة الخالقة للحجرات ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١٠٠
٣٦	صفة القيام بالنفس ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١٠٦
٤٠	صفة الوحدة ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١٠٦
٤٤	صفة القدرة ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١٠٩
٥٥	صفة الإرادة ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١١١
٦٠	صفة العلم ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١١٢
٦٣	صفة الحياة ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١١٢
٦٥	صفة السمع والبصر ثم ضد هاتم الدليل عليهما	١١٥
٦٨	صفة الكلام ثم ضد هاتم الدليل عليهما	
	الصفحة السبع المعنوية وأصداؤها	
	الجزا في حق تعالى ثم دليله	
	الواجب في حق الرسل وأول الصدق ودليله	
	الأمانة ودليلها	
	القبيلغة ودليله	
	الغفانة ودليلها	
	الجزا في حق الرسل عليهم السلام ودليله	
	نسب النبي عليه السلام من أبيه وأمه	
	الحوض والشفاة والبعت في حق خير من الدنيا	
	عموم البقية إلى الثقلين	
	وجوب معرفة الرسل	
	الفصل الناس لعبد الانبياء عليهم السلام	
	اعتقاد كون قرنة افضل القرون	
	استحباب معرفة اولاد النبي عليه السلام	
	ما ينبغي معرفة اولاد النبي عليه السلام	
	خاتمة الكتاب	
	خاتمة الطبع	